

دكتور حوسن - دكتورى جهاوى

ظاهرة التنوين في اللغة العربية

الناشر

مكتبة الخافجي بالقاهرة
دار الرفاعي بالرياض

Giza Public Library



صِفَ هذا الكتاب بطريقة الجمع التصويري

مكتبة الخانجي

للمطبعة والنشر والتوزيع

ص . ب ١٣٧٥ القاهرة



رقم الإيداع ٤٨٥٤ / ٨٢

مطبعة المجد

ت : ٩١٣١٥٤

إهداء

إلى الروح الطاهرة التي صعدت إلى بارئها قبل أن تنضج
ثمرة غريبها .

إلى روح والدي - وهي في مثواها الأخير - أهدي هذا
الكتاب وفاء للعهد واعترافاً بالفضل .

عوض الجهاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خاتم رسل الله : وبعد

فإن اللغة العربية تعد من أعرق اللغات وأدقها ، فهي تمتاز ، بدقة قواعدها ، وكثرة مفرداتها ، وكيف لا ؟ ، وقد وسعت كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وآثار العرب الأدبية والعلمية منذ العصر الجاهلي ، حتى الآن .

ويعتبر التنوين من الخصائص التي تفردها اللغة العربية ، وظاهرة من ظواهرها التي لا تشاركها فيها لغة أخرى .

وقد اهتم به النحاة واللغويون ، اهتماما كبيرا ، قديما وحديثا ، فأفردوا له بابا في مؤلفاتهم ، وتعرضوا له من ناحية أنواعه ، ووظائفه ، وآثاره الصوتية ، كما اهتم به كذلك علماء القراءات ، لما لاحظوا من تأثيره في بعض الحروف ، وبما يترتب عليه من أداء هذه الحروف بطريقة صوتية خاصة .

ولأن ظاهرة التنوين لها أثرها في علم النحو ، والصرف ، والعروض ، والقراءات ، رأيت أن أدرس هذه الظاهرة في محاولة أرجو من وراءها ، أن تبرز الظاهرة وحدة مترابطة ، في مجالاتها المختلفة وأملا في أن تقدم شيئا جديدا ، يفيد الدراسات النحوية واللغوية بوجه عام .

وقد اقتضى منهج دراسة هذه الظاهرة ، أن أسلك فيه الخطوة التالية :

قسمت البحث إلى ثلاثة أبواب ، وخاتمة .

في الباب الأول ، تناولت فيه دراسة المظاهرة ، دراسة عامة ، وقد وقع في ثلاثة فصول : درست في الفصل الأول ، تعريف التنوين ، وأنواعه ورأى بعض اللغويين في أصله ، وفي الفصل الثاني تحدثت عن علاقة التنوين بعلم الأصوات ، وفي الفصل الثالث ، عالجت التنوين ورسم الكلمات .

وأما الباب الثاني : فقد عقدته للمحدث عن الوظيفة النحوية للتنوين وقسمته إلى فصلين : درست في الفصل الأول ، وظيفة التنوين في المبتدآت والمعربات ، ودرست في الفصل الثاني ، ماجاء على صورة التنوين وأدى وظائف غير وظائفه ، وكذلك ماأنا من عنه .

وجاء الباب الثالث ، للكلام على علاقة التنوين بالأبواب النحوية يقع في فصلين : الفصل الأول ، درست فيه الأبواب النحوية التي يدخلها التنوين ، لتأثر في غيرها ، وكذلك الأبواب التي يدخلها التنوين في بعض الحالات ، دون بعضها الآخر ، وخصصت الفصل الثاني من هذا الباب للاسم الذي لاينصرف ، نظراً لكثرة مسائله وعدم دخول التنوين فيه ، اللهم إلا عند الضرورة .

وفي الخاتمة : لخصت أهم نتائج البحث ، وذكرت بعض الاقتراحات .

أما مراجع هذا البحث ، فبعضها مؤلفات نحوية ، ولغوية قديمة ، في مقدمتها ، كتاب سيبويه ، وجمع الهوامع ، وارتشاف الضرب ، وبعضها الآخر ، مؤلفات حديثة في الدراسات اللغوية ، والصوتية أذكر منها : مناهج البحث في اللغة ، الأصوات اللغوية ، من أمرار اللغة . هذا عدا المراجع التي فرضتها طبيعة الدراسة ، من معاجم ، ودواوين ، وكتب الطبقات .

وأرجو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة ، وفي مراحلها المختلفة ، فقد حاولت مااستطعت ، وبذلك بقدر ما أتيسر لي من توفيق .

والله أسأل أن يوفقنا لخدمة لغة الكتاب الكريم ، وأن يجعل عملنا خالصاً لوجهه تعالى .

والحمد لله أولاً ، وأخيراً .

الباب الأول

دراسة عامة

الفصل الأول : تعريف التنوين - موازنة بين التنوين والصرف - أنواعه - العلة في تنوين الأسماء - رأى بعض اللغويين في أصل التنوين .

الفصل الثاني : التنوين وعلم الأصوات : الصفة الصوتية للتنوين - المظاهر الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد التنوين - أثر التنوين في القراءات .

الفصل الثالث : التنوين ورسمه في الكلمات - حذف التنوين - التقاء الساكنين - الوقف والتنوين .

الفصل الأول

تعريف التنوين - موازنة بين التنوين والصرف - أنواعه - العلة في تنوين الأسماء - رأى بعض اللغويين في أصل التنوين

١ - تعريف التنوين :

التنوين مصدر نَوَّنَ ، أى ألحق نونا بالاسم^(١) .
فعلى ذلك يكون التنوين لغة : هو إلحاق النون بالاسم .
وأما تعريفه اصطلاحاً :

فقد ذكر النحاة له عدة تعريفات ، وإن كان مجرد الاختلاف في هذه التعريفات لا يعدو أن يكون لفظياً ، بمحذف قيد في أحد التعريفات أو زيادته في تعريف آخر .

فقد ذكر صاحب الجمع أن التنوين : « نون تثبت لفظاً لأخطا ، وقال : إن هذا أحسن حدوده ، وأخصرها ، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة ، أو غيرها تثبت خطأ^(٢) » .

وقال الخضرى في حاشيته : إن التنوين « نون ساكنة زائدة ، تلحق الآخر لفظاً لأخطا ووقفاً^(٣) » .

فهو من إطلاق المصدر على المفعول .

وخرج بقوله « النون الساكنة » النون الأولى من نحو ضيفن^(٤) ، وأما النون

(١) جاء في مادة « نون » في اللسان : نَوَّنَ الاسم ، ألحقه التنوين ، والتنوين : أن تون الاسم ، إذا أجزته ، تقول : تون الاسم تويئنا .

(٢) مع الخوامع : ٢ : ٧٩

(٣) حاشية الخضرى على ابن عقيلى : ١ : ٣٣

(٤) عند من جعلها ملحقة بالآخر للإلحاق بمحضر ، والتصيق : من يبيء مع الضيف متطفلاً بمادة « صيف » في اللسان ..

الثانية فتونين ، وخرج بالزائدة ، نون إذن ، سواء أكتبت ألفا ، أم تونا ، لعدم زيادتها ، وخرج بقيد الآخر ، وبقيد عدم الخط ، أيضا ، النون في انكسر ومنكسر لأنها تلحق الآخر وتثبت في الخط ^(١) .

ثم قال « وخرج بقول لفظا لاحطا النون اللاحقة لآخر القوافي ^(٢) ، والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحمد انطلق لثبوتها في الخط ^(٣) »

ويؤخذ على هذا التعريف أن النون الخفيفة في نحو « لنسقعا » ، قد يتوهم دخولها لأنه ليس هناك لفظ يمنع دخولها ، لأنها ترسم ألفا عند الكوفيين ، ولذلك كان تعريف الأشموقي ^(٤) : التنوين : « نون ساكنة زائدة تلحق الآخر لفظا لاحطا لغير توكيد » هو الحد الجامع المانع . فقد خرج بقيد « لغير توكيد » النون الخفيفة المرسومة ألفا .

٢ - تعريف التنوين عند علماء الأصوات :

ويعرف علماء الأصوات التنوين بأنه : « عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون ^(٥) »

فالتنوين في رأيهم مجموع الحركة والنون معا ، وأن هذه الحركة والنون خاضعة لنظام المقاطع في الكلام الموصول ، وأن الذي يحدد هذه الحركة - في زعمهم - هو أحد عاملين : طبيعة الصوت ، أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى . ولعل هذا التعريف امتداد لقولهم بأن الحركات الإعرابية لاتحدد المعاني في

(١) المراد بالآخر ما كان آخر في اللفظ حقيقة كزيد ، أو حكما كيد .

(٢) سنناقش هذه النون في الباب الثاني . انظر ص : ١٠٩ وما بعدها

(٣) شرح التصريح على التوضيح : ١ : ٣٠

(٤) حاشية الصبان على الأشموقي ١ / ٦٢

(٥) من أسرار اللغة ص ٢٣٩

الأذهان ، بل لاتعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض !!!

٣ - موازنة بين التنوين والصرف :

من معاني الصرف ^(١) في اللغة : التصويت - اللين الخالص - التحويل « ومن أحد هذه المعاني أخذ معنى الصرف النحوي ، فالتنوين تصويت في آخر الاسم المنصرف - أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل - أو متصرف عن طريقهما إلى غيره ، إلى طريق الاسمية المحضة ^(٢) » ولذلك سمى تنوين التمكنين بأنه « تنوين الصرف » ومتى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف ، وإذا أريد غيره من التنوينات قيد ، فقول : تنوين التكثير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العوض . هذا هو رأي أكثر النحاة .

ويرى ابن مالك أن التنوين كله : صرف ، وفي هذا يقول :

الصرف : تنوين أي مبيئا - معنى به يكون الاسم أمكنا ^(٣) « وقال ابن معرور ^(٤) واضع كتاب أغلاط الزعشرى : ماعدا تنوين القوافي يسمى صرفا وتمكينا ^(٥) »

(١) جاء في اللسان : الصرف : رد الشيء عن وجهه ، وصارف نفسه عن الشيء صرفها عنه ، والصرف : اللين الذي ينصرف به عن الصرع حارا ، وصرف الكلمة : إجرائها بالتنوين ، والصرف : بيع الذهب بالقصة ، وهو من ذلك لأنه ينصرف به عن جوهر إلى جوهر ، والصرف : الثقل والحيلة ، يقال : فلان يصرف وينصرف لعياله أي يكتسب لهم ، وفوقهم : لا يقبل له صرف ولا عدل .

(مادة صرف ١١ : ٩٠ طبعة بولاق)

(٢) النحو الوافي ج ٤ ص ١٥٤

(٣) ألفية ابن مالك باب « الاسم الذي لا ينصرف »

(٤) هو يوسف بن معرور القيسي أبو الحجاج من أهل الجزيرة الخضراء ، أخذ العربية عن أبي اسحاق ابن مالكون وأبي زيد السهيلي ، وروى عنهما مات بحرسه في حدود سنة خمس وعشرين ومائة - بغية الوعاة : ٢ / ١٥٠

(٥) شرح التصريح ٢ / ٢٠٩

٤ - ما المراد بالصرف ؟

هل هو التنوين وحده كما تقدم ؟

أم هو التنوين والجر بالكسرة معا ؟

الجمهور على أن الصرف عبارة عن التنوين وحده وأما الجر بالكسرة فتابع له فسقوطه بتبعيته التنوين لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء ، وذلك لأنه مطابق للاشتقاق من الصريف الذي بمعنى الصوت إذ لأصوت في آخر الاسم إلا التنوين ، وأيضا فإنه متى اضطر شاعر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه ، وقيل صرفه للضرورة مع أنه لاجر فيه ، فأطلقوا على مجرد تنوينه صرفا^(١) .

وتأييدا لهذا الرأي جاء في الأشباه والنظائر^(٢) « أن الصرف عبارة عن التنوين وحده ، وعلة منع الصرف إنما أزيلت بالتنوين خاصة ، وليس الجر بالكسرة من الصرف وإنما حذف مع التنوين كراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم ، لأنه حكى حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء ، قال : « شَرِقتْ دُمُوعٌ بِهِنَّ فُهَي سَجُومٌ » .

وكراهة أن يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو « حذام » .

وقيل : إن الصرف هو التنوين والجر بالكسرة وذلك لارتباطهما معا بالاسم الذي لا ينصرف .

مما تقدم نرى أن حمل الصرف على التنوين فقط أولى من حمله على التنوين والجر بالكسرة ، وذلك لشبوح المعنى الأول .

٥ - ولكن لماذا جعل التنوين علامة للصرف دون غيره ؟

تساءل ابن الأنباري^(١) في كتابه أسرار العربية^(٢) عن العلة في ذلك وأجاب بقوله :

« إن أولى ما يزداد حروف المد واللين ، وهى الألف والياء والواو ، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها ، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياء في الجر لانكسار ما قبلها ، وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال والانتقال من حال إلى حال ، وكان التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة ، ألا ترى أنه غنة في الخيشوم وأنه لا معتمد له في الخلق فأشبهه الألف ، إذ كان حرفا هوأيا » اهـ .

هذه هى العلة التى ذكرها ابن الأنباري لجعل التنوين علامة للصرف ، ولا يخفى ما فيها من افتراض لم يخطر ببال العرب حين نطقوا بالتنوين في الأسماء ، ولعل التعليل الحق في هذا هو : كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح الوارد إلينا ، والذي يجب أن نحاكمه ، دون أن نبحث له عن مثل هذه العليل الفرضية .

أنواع التنوين عند النحاة :

ذكر النحاة أن التنوين عشرة أنواع :^(٣)

النوع الأول : تنوين التمكن ، وهو يدل على تمكين الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهة الفعل والحرف ، ويلحق الأسماء المنصرفة معروفة كان أو نكرة نحو : جاء محمدٌ ورأيت رجلاً .

(١) عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري أبو البركات ، من علماء اللغة والأدب كان زاهدا عفيفا حاشن العيش والمفلس ، سكن ببغداد توفي عام ٥٧٧ هـ ترجمته في بعية الوعاة ٢ / ٣١ .

(٢) أسرار العربية ص ١٦ .

(٣) سنذكر هنا أنواع التنوين كما ذكرها النحاة ، ولذا رأينا في هذا التقسيم مستعمل القول فيه في الباب الثاني إذ شاء الله - انظر ص ١٧٢ وما بعدها .

(١) حاشية العبد ج ٣ ص ٢٧٨ .

(٢) ج ١ ص ٢٧٨ .

النوع الثاني : تنوين النكرة - وهو الذى يلحق الأسماء المبنية المحتملة بويه فرقا بين معرفتها ونكرتها ، نحو : خالويه ، وعمريه ، وسبيويه ، فإذا أردنا أن نتحدث عن واحد من هؤلاء ، وكان معنا معهودا بيننا ، وبين من مخاطبه معروفنا بهذا الاسم ، فإننا ننطق باسمه من غير تنوين نحو جاء عمريه ، أما إذا أتينا بالتنوين في آخر الكلمة وقلنا جاء عمريه ، فإن المراد يتغير ، إذ يصير الحديث عن شخص غير معين ، لا يتميز من غيره المشاركين له في الاسم ، فكأننا نتحدث عن رجل مامسمى بهذا الاسم .

وذكر النحاة أن تنوين النكرة يكون قياسيا في هذه الأسماء ، ومما عاين في أسماء الأفعال والأصوات نحو صه^(١) ، وغاق^(٢) ، فإذا أمرت مخاطبك بالسكوت مطلقا وعدم التحدث في أى موضوع قلت له صه (بالتنوين) ، وإذا طلبت منه السكوت في الموضوع الخاص الذى يتكلم فيه قلت له صه (بدون تنوين) وكذلك إذا قلت له : صاح الغراب غاق (بغير تنوين) فالمراد أنه يصبح صياحا خاصا ، فيه تنعيم أو حزن ، أما بالتنوين فمعناه مجرد صياح .

النوع الثالث : تنوين العوض :

« وهو اللاحق عوضا عن حرف أصلى ، أو زائد ، أو مضاف إليه مفردا ، أو جملة . فالأول^(٣) : كجوار وغواش فإنه عوض من الياء ، وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض عن ضمة الياء وفتحها الناتجة عن الكسرة بخلاف للمبرد . إذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ، ولا هو تنوين التمكنين ، والاسم منصرف بخلاف للأخفش وقوله لما حذف الياء التحق الجمع بأوزان الأحاد كسلام ، وكلام ، فصرف ، مردود ، لأن حذفها عارض للتخفيف ، وهى منوية بدليل أن الحرف الذى بقى أحيى لم يحرك بحسب العوامل .

(١) اسم فعل أمر بمعنى أمكت .

(٢) اسم صوت الغراب .

(٣) وهو اللاحق عوضا عن حرف أصلى .

الثاني (١) : كجندل فإن تنوينه عوض من ألف جندل^(٢) .

ولم يقل بهذا القسم الأخير سوى بعض النحويين منهم ابن مالك وابن هشام . وأرى أنه تنوين الصرف وليس للعوض ، وهذا يجر بالكسرة ، فليس ذهاب الألف التى تدل على الجمع كذهاب الياء من نحو جوار وغواش .

الثالث^(٣) ، وذلك في كل وبعض إذا قطعنا عن الإضافة « وكلاً ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ^(٤) » .

« فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ^(٥) » ، وقيل هو تنوين التمكنين ، رجع لزوال الإضافة ، التى كانت تعارضه .

الرابع : (٦) وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو « وَالشَّقْتُ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمٌ وَاهٍ^(٧) » ، والأصل فهى يوم إذ انشقت واهية ، ثم حذف الجملة المضاف إليها للعلم بها ، وجيء بالتنوين عوضا منها ، وكسرت الذال للساكنين ، وقال الأخفش التنوين تنوين التمكنين والكسرة إعراب المضاف إليه .

النوع الرابع : تنوين المقابلة

ويأتى هذا النوع في « باب جمع المؤنث السالم نحو أثنى مسلمات صادقات فإنه في مقابلة النون في نحو مسلمين . وقال على بن عيسى الربيعي^(٨) هو فيه للصرف ويرده بشبوته مع التسمية به (كعرفات) وتنوين التمكنين لا يجمع منع الصرف^(٩) وقال

(١) وهو اللاحق عوضا عن حرف زائد .

(٢) معنى اللبيب ج ٢ ص ٢٣

(٣) وهو اللاحق عوضا عن مفرد .

(٤) الفرقان : ٢٩

(٥) البقرة : ٢٥٣

(٦) وهو اللاحق عوضا عن جملة

(٧) الخاقية : ٦٦

(٨) على بن عيسى بن الفرج بن صالح أبو الحسن الربيعي ، عالم بالعربية أصله من شيراز ولد في عام

٣٢٨ هـ وتوفى بمقداد عام ٤٢٠ هـ وله تصانيف في النحو منها كتاب البديع وشرح المختصر للمجربى ، ترجمته في

أنباء الرواة ٢ / ٢٩٧

(٩) ذكر الصبيان أن من بنون المسمى به ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كأن من يسمعه

من الصرف ينظر إلى ما بعدها ، ومن يجره بالكسرة يعتبر الحاليتين (خاشية الصبيان ج ١ ص ٧٠)

الرضى هو لهما (وقيل) هو للعوض من الفتحة نصبا ، ورد بأنه لو كان كذلك فلم يوجد في الرفع والجر ، ثم الفتحة عوض منها الكسرة فما هذا العوض ؟ (١)

ومن المستحسن الأخذ بالرأى الذى يرى إدماج تنوين المقابلة في تنوين التكمين لأنه منه ، وستفصل القول في ذلك في الباب الثانى إن شاء الله (٢) .

النوع الخامس : تنوين الترم

وهو اللاحق للقواف المطلقة أى المتحركة ، بدلا من حروف الإطلاق وهى الألف والواو والياء - وذلك في لغة بنى تميم وقيس (٣) .

وقد اختلف في سبب تسميته « بتنوين الترم » فذكر ابن يعيش (٤) أنه تنوين يحصل للترم ، لأن الترم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن ، وقال أكثر النحاة : ومنهم سيبويه وابن مالك والأشعوى - المقصود به أنه جىء لقطع الترم ، وأن الترم وهو التغمى يحصل بأحرف الإطلاق ، لقبوطها لدى الصوت فيها .

وأرى أن الرأى الأول هو الصحيح لأن النون حرف أغن يصحب الغنة أكثر من حرف المد .

فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون الساكنة (٥) لقطع هذا الترم وذلك كقول

جرير :

أَقْلَى النَّوْمِ غَاذِلٌ وَالْعَبَاسُ بْنُ وَقُولِ إِنْ أَصْبَتْ لَقَدْ أَصَابَتْ (٦)

(١) مع الهوامع ج ٢ ص ٧٩

(٢) انظر من : ٩٥ وما بعدها

(٣) أهل الحجاز لا يعوضونه بل يقولون حروف الإطلاق .

(٤) هو يعيش بن على بن يعيش أبو البقاء مؤلف الدين الأندلسى المعروف بابن يعيش وبنى الصانع . ولد في حلب عام ٥٥٦ هـ وهو من كبار العلماء بالعربية رحل إلى بغداد ، وكان طريقا محاضرا ، توفى عام ٦٤٣ هـ وله مؤلفات أهمها : شرح المفصل .

وفيات الأعيان ٢ : ٣٤١

(٥) أرى أنه لا يصح أن يطلق عليه اسم التنوين وسنذكر هذا بالتفصيل في الباب القادم . انظر من : ١١١

(٦) البيت من شواهد عزائه الأدب ١ : ٣٤

« وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافى كقراءة بعضهم (وَاللَّيْلُ (١) إِذَا يَسُرُّ (٢)) .

النوع السادس : التنوين الغالى

وقد ذكره الأخفش وبعض العروضيين ، وممونه غالبا ، لتجاوزه حد الوزن ويرى ابن الحاجب (٣) أنه إنما سمي غالبا لقلته .

وهو اللاحق لآخر القوافى المقيدة (أى التى يكون رويها حرفا صحيحا ساكنا) .

وقد أنكر هذا النوع الزجاج ، والسيوطى لأنه يكسر الوزن .

وفائدته : الفرق بين الوقف والوصل ، وذلك كقول رؤية بن العجاج :

وقاتم الأعماق خاوى المخترق (٤)

وذكر ابن يعيش أنه يدخل في تنوين الترم .

والمشهور أنه قسم برأسه معايير للترم وذلك لاختصاصه بالقوافى المقيدة .

والتنوين الغالى - كما ذكرنا - يدخل على الروى الساكن ، والتنوين نون ساكنة

فكيف يجتمعان ؟

قال في التصريح : المشهور كسر ما قبله كصه ، وبومئذ ، واختار ابن

الحاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة ، قال الموضح ، وسمعت بعض

العصرين يسكن ما قبله ، ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف ، وهذا خلاف ما

أجمعوا عليه (٥) .

(١) سورة القجر : ٤

(٢) شرح التصريح ج ١ ص ٣٦

(٣) عثمان بن عمر بن أبى بكر بن بونص ، ولد في اسنا (من صعيد مصر) عام ٥٧٠ هـ وكان مالكا من كبار العلماء بالعربية نشأ في القاهرة وسكن دمشق ومات بالأسكندرية عام ٦٤٦ هـ وله مصنفات كثيرة منها :

الكافية والشافية . ترجمته في بغية الوعاة ٢ / ١٣٤

(٤) البيت من شواهد عزائه الأدب ١ : ٣٨

(٥) شرح التصريح ١ : ٣٦

ويرى أكثر النحاة أن إطلاق التنوين على اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة مجاز ، وإنما هو تنون أخرى زائدة مغايرة للتنوين :

١ - حيث أنه لا يختص بالاسم .

٢ - ويجمع الألف واللام .

٣ - ويثبت في الوقف .

وهذا القول هو الصحيح ، لأن الذي يجب أن يطلق عليه تنوين هو ما يختص بالأسماء فقط ، حيث أنه جعل من العلامات المميزة للأسماء .

النوع السابع : تنوين الحكاية

ومثل له النحاة يقولهم ، حين تسمى رجلاً بعاقلة ليبيّة وتحكى هذا اللفظ المسمى به متوناً .

وبالنظر إلى حقيقة هذا التنوين نجد أنه لا يبدو أن يكون تنوين الصرف لأنه كان قبل التسمية ، وحكى بعدها ، فكأن الكلمة حانت بحكمة لا يمنع أن يكون أصله تنوين الصرف ، وأن يسمى بهذا الاسم .

وذكر الدماميني : أنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعاً ، وكيف يجمع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف ؟ ولا ينافي ذلك كونه في المحكى تنوين صرف ، ألا ترى أن الحركة في مثل من زيدا بالنصب ، حكاية لزيد في قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكى حركة إعراب^(١) .

ولا نسلم مع الدماميني بهذا الرأي ، فإننا يمكن أن نقول إن حركة (زيدا) حركة إعراب محكية ، كما قلنا : إن هذا تنوين صرف محكى فرجع كلا إلى أصله . على أننا نلاحظ أن هذا قياس مع الفارق ، فحركة الإعراب محتاجة إلى عامل ، وما دام لم يوجد العامل أثناء الحكاية ، جعلنا الحركة سبباً لها أما التنوين ، فليس محتاجاً إلى شيء يقوم به ، فيمكن حينئذ أن نسميه بأصله (وهو تنوين الصرف) حتى لا نتعدد أقسامه دون فائدة .

النوع الثامن : تنوين مالا يصرف :

كقول الشاعر :

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة^(١)

فقد نون « عنيزة » مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث .

وذكر بعض النحاة - ومنهم يس في حاشيته^(٢) - أن هذا التنوين يدخل في تنوين التمكين وذلك لأن الضرورة أباحته الصرف .

ورده الدماميني بأن تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على أمكنية الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل ، والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف ، قد ثبت شبهه بالفعل قطعاً ، ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل ، غايته أن أثر العلتين ، قد تخلف للضرورة ، فالتحقيق ، أنه ليس تنوين صرف .

ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة ، لأنه منتقد ، على أنهم قد يطلقون الصرف ، يريدون به ما هو أعم من تنوين الأمكنية^(٣) .

لذلك نرى أن إدخال هذا النوع في تنوين التمكين لا يصح ، إذ أن أصله ممنوع من الصرف ، فلم يدخله تنوين التمكين أصلاً ، وإنما التنوين الطارئ عليه حيث يمكن أن نسميه تنوين الضرورة ، تفادياً من الجمع بين كلمتين متناقضتين التنوين ومالا يصرف .

النوع التاسع : تنوين المتأدى المضموم .

وذلك كقول الشاعر :

سَلَامُ اللَّهِ يَأمَطَّرُ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَأمَطَّرُ السَّلَامُ^(٤)

(١) البيت لأمرئ القيس وعمرو ، قتالت لك الويلات إلخ مرحلي (ديوانه ص ١١ ط دار المعارف .

(٢) حاشية يس على التصريح ج ١ ص ٣٥ .

(٣) حاشية الصبا ج ١ ص ٦٦ .

(٤) قتاله الأحرص : وهو من شواهد الكتاب : ٣٢٣/١ .

(١) حاشية الصبا ج ١ ص ٦٦ .

فقد جعل ماعدا هذه الأنوع مشتركا بين الأسماء والأفعال والحروف والوقوع -
 في ذلك أن المشترك يوقعان فقط هما التزم والنعلى .

أما تنوين الحكاية ، وتنوين الضرورة يوعيه : تنوين مالا يصرف ، وينادي
مسي المنضموم ، وتنوين الشذوذ عدد من بعده قسما خاصا - كل هذه الأنواع
يحدث على لأسماء فقط

كما أن منها ما يكون في استر ، وهو تنوين الحكاية ، وشذوذ ، ومنها ما يدخل في
شعر وهو تنوين لضرورة .

والصحيح ما ذكره أكثر الشراح : أن هذه الأنواع الأربعة من التكوين هي
سبيرة ، الكثير الوقوع .

ومن أجل ذلك يحدد شارح التوضيح للمصنف قوله : وهذه الأنواع الأربعة
محصنة بالاسم « فلا تدخل على غيره لدلالاتها على معاد لا توجد في غيره .

ولو قال : يختص لاسم هذه الأربعة ، فلما في ذلك كون الاسم يلحقه تنوين حكيمه ، وتنوين الضرورة ، وتنوين الشنود^(١) .

ويعلن المسيوطي لذت بقول :

« سدين وأقسامه العشرة - وسى يختص بالاسم منه ما عدا الترم والعلی
 بالحقين لروى البيت ، فلهما لا يختصان به ، وإنما حصص الباقي به لأن تمكين منه
 ينفذ بين المنصرف وغيره ، والتشكيك للفرق بين المكرة وغيرها ، وتقبل إنما يدخل
 جميع المؤنث لسالم ، والعوض ، إنما يدخل النصف عوضاً من المصاف إليه ، ولا حظ
 له (اسم في الصرف ، ولا تعريف والتشكيك ، ولا الجمع ، ولا الإضافة) (٢) أ. هـ

ويزيد على ذلك فنقول : إن نمطين الحكاية الـدى ذكره السحاة يكون دائما فى

يقسم التووين بحسب دحوله على الأسماء ، وعدم دحوله إلى قسمين :
 انقسم الأول : ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال والحروف ، وهو تووين الترفع ،
 والتووين العالي^(١) ، وقد تقدم في بيت جرير^(٢) دخول تووين الترفع على الأسماء والأفعال
 ما دحوله على الحروف فكقول الشاعر :

أما السويبي النحلي : فقد تقدم في بيت رؤية دحوله على الأسماء^(٤) ، وأما دحوله على الأفعال فكقول الشاعر :

وَمِثَالُ دَحْوِهِ عَلَى الْحُرُوفِ قَوْلُهُ :
وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتُرُهُ (٥)

فانت بهات العلم باسمي ودين
القسم الثاني : ماهو مختص بالأسماء ، وهو بقية أنواع النوبس الأخرى وقد سبق
ذكر الأمثلة عليها .

ويؤخذ على الأستاذ عيس حسن قوله : إلى هنا انتهى الكلام على أنواع التووين الخاصة بالاسم وحده (٧) ، وهناك أنواع ليست من علاماته ، لأنها مشتركة بين الفعل والحرف ، فلا داعي لإثباتها هنا ، ولا سيما إذا عرفت أنها تكون مقصورة على لشعر دون المعر (٨)

میں سے ہے ۔ یہ عورتیں انہما میں سے ہیں جنہوں نے

7. 2. 1 (7)

(٢) ايضاً للمادة الزبدي شواهد العربي : ١ ٣٩

(٤) ص ١٧

(۵) نیکو لایحه و الفیس دیوانه ۱ ۱۵۱

وتتبعه في هذا المجال جوائز الأدب / ٣ / ٢٤

(٧) بعد ذكره لأنواع الأربعة لأنز التمكن والتحكم والمعالجة والعرض

(٨) المنحدر بواب جـ ١ حتى ٢٨

إلا أسماء ، والتسوين الشاذ مثلوا به بؤلاء ، وهي اسم إشارة .

« فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر :

الأم على لو ، ولو كنت عنداً بأدباب لو تفتسى أوائله^(١)

حيث أدخل التسوين على لو وهو حرف .

فالجواب أن لو هنا اسم علم لفظة لو ، ولذلك شدد آخرها وأعربت ، ودخلها الجر والإضافة^(٢) .

فعدم من ذلك أن هذه الأنواع جميعها تختص بالاسم ، وأنها كذلك ليست مقصورة على الشعر .

علة في تسوين الأسماء :

ذكر النحاة عدداً كثيرة لدخول التسوين على الأسماء ، أحدها أنه لم يرق بين ممكن حذف في الأسماء . ومن ثقل في بين ممكن ، فقد قال سيويه .
« اعدم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي لأوز ، وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها تسوين ، ولحقها الجر والسكر^(٣) » .

« فالتسوين حينئذ علامة للأمكن عندهم ، وتركه علامة لما يستقلون ، فجعله سيويه فارقاً بين المصروف من الأسماء ، وغير المصروف ، وجعله لازماً للمصروف لثقله ، وقال المفراء : التسوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فليل له : فهلا جعل لازماً للأفعال ؟

فقال : الأفعال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجعل لازماً للأخف وهذا القول مأخوذ من لأوز ، لأن ما لا يصرف مصرح جعل وقد جمع ذلك من معنى ، حد وقال بعض الكوفيين : التسوين فاصل بين المفرد والمضاف^(٤) .

(١) من شواهد الكتاب ، ولم ينسب لقال معين (الكتاب ٢ : ٣٣)

(٢) انصهر السابق

(٣) الكتاب ج ١ ص ٦

(٤) لإيضاح في عمل النحو للرجاسي ، حميد مازن المبارك ص ٩٧

ومن العمل التي ذكرها النحاة - أيضاً - لدخول التسوين على الأسماء أن يكون عوضاً من محذوف من الكلمة وذلك نحو قولك هؤلاء جوارح وعواش ودنت أن التسوين في هذا الجنس ، عوض من نقصان البناء ، ولذلك صار لازماً وكما ذكرنا أيضاً أن التسوين يكون فرقاً بين المعرفة والسكر في بعض الأسماء خاصة ، وهي الأسماء التي في أواخرها روائد من الألفاظ الأعجمية كعمرويه وسيويه وكذلك الأصوات وحركاتها

هذه بعض العمل التي ذكرها نحاة ، لدخول التسوين على الأسماء . ويلاحظ أن بعض هذه العمل ، قد يكون مقبولا شكلاً - على فرض قبولنا مبدأ العمل المحوية .

أما قول المفراء أن التسوين فارق بين الأسماء والأفعال ، فعير مقبول أصلاً ، لأن الفرق بين الأسماء والأفعال يظهر بصورة واضحة في معنى كل منهما دون حاجة إلى التسوين .

رأى بعض النحويين في أصل التسوين :

يرى « برجستراسر^(١) » أن حروف : اللام - والراء - والنون - والميم يماثل بعضها بعضاً ، من جهة أن الغالب على نطقها كلها انصوت الناشئ عن اهتزاز لأوتار الصوتية في الحنجرة وهذا السبب كثير ما يستبدل بعضها من بعض ، « ومثال ذلك كلمة (صسم) فهي في العربية Selem (صليم) وفي الآرية Sasma (صالما)

ويرى أيضاً أن الميم الأصلية في أواخر الكلمات صارت نونا عربية ، وذلك أن قلب الميم نونا مطرد من جهة أنه حصل في كثير من الكلمات ، لكنه مقيد من جهة أنه اقتصر على أواخر تلك الكلمات فقط ، ولم يتعداها إلى أوائنها ولا أواسطها مثاله

« ... » ولد في مدينة بولك سنة ١٨٨٦ ، ندم العربية وزير سورية وفلسطين ومصر ، وألقى محاضرات بالعربية في جامعة المصرية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٧ عن تطور النحو في اللغة العربية وطبعت هذه المحاضرات ومات سنة ١٩٣٣ (الأعلام ٢ : ١٤٩)

التسوين ، فإن أصله ميم كما كان في الأكديّة ، والسبئية ، مثل بيت ، وبيت ، وبيتاً ، أصلها بيتم ، وبيتيم ، وبيتيم ، وكلمة أن فيها في العبرية أم

وقليل من الكلمات لم يطرأ على أواخرها هذا التعبير بسبب خاص مثالها الضمائر نحو أنتم وهم ، والسبب في بقاء الميم فيها على حالها ، هو أن الميم لم تكن في الأصل انتهائية في هذه الضمائر ، فأصلها أنتمو وهما بالواو ، وكثيراً ما توحد على هذه الصورة في قراءات القرآن الكريم وفي الشعر^(١)

واعترض على الرخيشي في قوله : إن الميم في كلمة هم أبدلت من الواو وقال إنها ميم التميم اندى هو التسوين في اللغة النعوية ، وبقيت على حالها ، فأصافوا إليها لإعراب والتسوين فصارت فتم ، فما ، فم^(٢) .

ويدو أن هذا المستشرق كان متأثراً بدراسته العميقة للغات السامية ، وأنه أراد أن يجعل هذه الظاهرة اللغوية ، الخاصة باللغة العربية (وهي التسوين) لها أصل من اللغات السامية .

وينصح هذا الرأي أكثر حين قال : « يرى أن أكثر صلالات الحويين والنعوين القدماء نشأ من جهدهم بالغات السامية^(٣) »

وقد ذكر لي الدكتور يعقوب بكر أستاذ اللغات السامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة - رحمه الله - أن التميم في العربية الحويية القديمة وفي اللغة الأكديّة (في العصور القديمة أيضاً) كان للتشكيك . وأنه يجب عدم الخلط بينه وبين ظاهرة التسوين في عربيتنا الحديثة ، فكنتاهما ظاهرة خاصة .

(١) التطور الحوي ص ١٧

(٢) من المعلوم أن هذه هم بدل من لام بكلمة ، فقد جاء في (عاجه - العاجه - في القاموس المحيط) أن ما أصبه هو ، حذف الحاء كما حذف من سنة ، وبعبارة الواو طرفاً متحركة ، فوجب إبدالها ألفاً ، لا يفتاح ما فيها ، فيبقى هـ ، ولا يكون الاسم على حرفين ، أحدهما التنوين ، فأقبل مكانها حرف جلد ، مشاكلاً هـ ، وهم هم ، لأهما شهيتهان ، وفي الميم حوى في التميم ، يصارع امتداد الواو

(٣) التطور الحوي ص ٢٣

ويؤيد هذا الرأي ما قاله « جورجى زيدان »^(١) من أن الميم في اللغة العربية القديمة كانوا يستعملونها للتشكيك كما نحن نستعمل اتوين للتشكيك وكانوا كذلك يرويدونها في آخر الكلمة للتوكيد كابسم وورقم .

وعلى ذلك ترى أن ما يوجد في بطون الكتب القديمة من كلمات منتبهة ميم رائدة كابسم ، وورقم ، ليست إلا كلمات رادت فيها هذه سم للمبالغة أو التوكيد ، أو أنها يعاين اللغة العربية الحويية القديمة ، لا كما يدعى برجستراسر .

(١) رجع الفصحى النعوية - ص ٢

التكوين وعلم الأصوات

الصفة الصوتية لتكوين :

وقد ذكر العلامة السيوطي ، نقلاً عن ابن الخياط^(٣) في (شرح الدرر) : « أنه سمي تنويهاً لأنه حادث بعمل المتكلم ، ولتعجيل من^٤ نية الأحداث »^(٤)

والنود : صوت مجهور ، أى يهتز معه الوتران الصوتيان ، وهى متوسطة بين الشدة والرخاوة ، « هـى لىطق به يسمع اهواء من الرئين محركا الوترين الصوتيين ، ثم يتحد مجراه فى الخلق أولا ، حتى إذا وصل إلى أقصى الحلق هبط أقصى الحلق الأعلى فيسد مهبوطه فتحة الفم ، ويتسرب هواء من التجويف الأعلى محدث فى مروره نوعا من

(١٦) أفراد بالخروج ، هو المنقطع التي ينتهي الصوت عنده

[illegible][illegible]

(٤) الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٧

يكون دليلاً على نفسه أوضح لدى المحقق

المساهمة بين محركي الطرقتين 'المسجل'
تتمتع المساهمة في حالة المساهمة بالمتوسط
كل منهما في 'الترتيب' وليس في المساهمة المتوسطة

الخميف لا يكاد يسمع ، فهي كالميم تماماً غير أنه يفرق بينهما ، بأن طرف اللسان ، مع النون يلتقي بأصول الشدا المعيا ، وأن الشفتين مع الميم هما العنقود اللذان يلتقيان .
« وليبان أن مجرى الهواء مع كل من الميم والنون هو التجويف الأنفي وحده يمكن أن تجري التحرية الآتية :

يضع المتكلم بطاقة صغيرة ، بين أنفه وفمه وصعاً أفقياً ، ثم يقترب من لوح بارد من الزجاج بحيث يلتقي طرف البطاقة بالزجاج ، وينطق أمامه بالصوتين م ، ن عدة مرات فيلاحظ أن نفسه يتكاثف فوق الزجاج ، ويعبر الجزء الزجاجي المقابل للأنف فقط ، في حين أنه لو أعاد التجربة ، ونطق بأصوات مثل م ، ح ، ح ، لرأى اعتبار الزجاج في الجزء الذي أمام الفم فقط .^(١)

ويصف كثير من النحويين النون بأنها دو لقيه ، لأن مبدأها من دولق اللسان^(٢) (أي طرفه) .

ويعرض لسوء من الظواهر اللغوية عاباً يشركها فيه غيرها بسرعة تأثرها بما يجاورها من أصوات ، وأشد ما يكون هذا التأثير عندما تكون مشكلة بالسكون وحشد يتحقق اتصالها بما بعدها اتصالاً مباشراً .

وستحدث عن هذا التأثير وأقسامه عند النحاة والقراء ، عند الكلام عن أحكام التثنية في القراءات^(٣) .

المظهر الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد التثنية :

تنقسم المظاهر الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد تثنيها إلى نوعين :

الأول : خاص بالتثنية ، وهو ما يجب فيه من إحياء ، أو إدغم أو قسب ، أو إصهار ، وهذا النوع ستحدث عنه أيضاً عند كلامنا عن أحكام التثنية في القراءات .

الثاني : وهو خاص بالكلمة المسوة ، وأثر التثنية في مقاطعها ، ومنها .

أولاً : المقاطع الصوتية .

الكلام المتصل ينقسم إلى مقاطع صوتية ، عنيها تنسب في بعض الأحيان لأوزان الشعرية ، وبها يعرف نسخ الكلمة في لغة من اللغات .

والمقاطع الصوتية نوعان . متحرك ، وساكن .

ومقصع متحرك : هو الذي ينتهي بصوت لين قصير أو طويل ، أما المقطع الساكن : فهو الذي ينتهي بصوت ساكن ، فالفعل الماضي الثلاثي ضرب يكون من ثلاثة مقاطع متحركة وهي : ص ، ر ، ب .

في حين أن مصدر هذا الفعل « ضرب » يتكون من مقطعين ساكنين وهما : صر ، ين .

« واحدة العربية قليل عدة في مقاطعها إلى المقاطع الساكنة ، ويقل فيها توالي مدد متحركة .

وقد أشار النحاة من القدماء إلى ميل اللغة العربية إلى المقاطع الساكنة حين استعانة اجتماع أربعة متحركات في الكلمة الواحدة ، وكرهته مما هو كخسة^(١) ، ومعنى قولهم هذا كما يعبر عنه المخدثون : إن اللسان العربي ، يجمع توالي

(١) يؤكد مسيوه هذه القاعدة فيقول : « ليس هناك كلام عربي على وزن فعلن إلا أن يكون محدود من فعال ، لأنه ليس حرف في الكلام تنون فيه أربع متحركات وذلك عبط ، انه حذف الألف من علابط ، تن على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال ، إلا ومثال فعال حاله فيه ، فعلى عجلاله وعجمله (الكتاب) ٧ .
وقد في موضع آخر : « ولو هو ذلك لا أصبحت في كلامهم أربع متحركات ، ليس معنى ساكن هم .
سند ، وهم يكرهون هذا ، ألا ترى ، أنه ليس في كلامهم اسم على أربعة أحرف متحرك كنه (الكتاب) ٢ .

أربعة مضاعف بحركة واحدة هو كالكلمة . وبكيفية أخرى أربعة مضاعف ساكن .
فيما هو كالكلمة إذ يقول : سَتَهْمُتُمْ^(١)

وأنواع مسح الكلمات في المقاطع العربية خمسة فقط

- ١ - صوت ساكن + صوت لين قصير ومثاله باء الحرف المكسورة
- ٢ - صوت ساكن + صوت لين طويل ومثاله م
- ٣ - صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن ومثاله أم
- ٤ - صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن ومثاله انقطع

لأخير من كلمة : نستعين .

- ٥ - صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن ومثاله المقطع

لأخير من كلمة : مستقر وهو عابا ما يكون مشددا

هذه هي أنواع المقاطع الخمسة التي يمكن أن يكون بها مسح الكلمات
والأنواع الثلاثة الأولى هي الشائعة ، وهي التي تكون الكثرة لغاية من الكلام
لعرى^(٢) ، وتأتي في أول الكلمة ، أو وسطها ، أو في آخرها ، أما سبعة الأخرى ،
فقليلة الشروع ، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف .

ويرى الدكتور قدم حساب^(٣) ، أن عدد المقاطع التي يتكون منها الكلام العرعى
سنة مقاطع ، بمعنى أن هناك مقطعاً أسماه مقطعا تشكيانيا غير أصواتي ، وهذا المقطع
هو : صوت لين قصير + صوت ساكن .

ويتصور هذا المقطع في الكلمات البدوة همزة وصل معتقدا أن الكلمة
مبدوءة بحركة ، ولكن من المسمم به أن الأصوات لا تعترف بأن تتبدى في الكلام
بحركة ، وبذلك تعتمد على همزة تشبه قبل هذه الحركة ، غير أنه يعتقد أن هذه الهمزة
مجرد قصرة يسلط بها ، ونحن نلاحظ وجود هذه الهمزة في أول الكلمة حرفا صحيحا
لا يمكن انطق إلا به . فعلى هذا يكون هذا المقطع مبدؤا بصوت ساكن . + صوت

لين قصير

(١) الأصوات البعوية من ٤٦

(٢) قدمت يعمل حصر المقاطع في إحدى القصائد الشعرية لأبي القيس فظهرت في هذه النتيجة

(٣) ملحق البحث في اللغة من ٢٥

في صوء ماتقدم يمكن أن نقرر ما يأتي :

- (١) أن الاسم المون ينتهي دائما بمقطع من النوع الثالث .
صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن
إلا إذا أبدل السوين ألفا في حالة النصب . ينتهي الاسم حينئذ بمقطع من
النوع الثاني : صوت ساكن + صوت لين طويل .

- (٢) أن الوقف على الكلمة بالحركة يريد في مقاضعتها عن الوقف عليها بالسكون ،
ومثالا عندما يقف على عمد بالسكون نجد أن هذه الكلمة تتكون من ثلاثة
مقاطع ، لأول من النوع الأول ، والمقطعان الآخرين من النوع الثالث (م)
(ح م)

وإذا وقف على كلمة بحركة فنجد أنها تتكون من أربعة مقاطع كلها من
النوع الأول .

- (٣) أن الوقف على الكلمة بالسكون يريد من المقاطع
فمحمد عندما وقف عليها بالحركة - يكون من المقاطع
من أربعة مضاعف من النوع الأول ، ولكن - وقد حسب منه حديثا تكون
من أربعة مقاطع - أيضا - ولكن على نظام آخر . ولأول والثالث يكونان من
النوع الأول ، أما الثاني والرابع فمن النوع الثالث .

نما سر

هذا من الضغط على مقطع من المقاطع ، بحيث يميز عن غيره من المقاطع
الكلمة ويراد به وضوح في السمع .

بعد النطق بمقطع موز ، يلاحظ أن جميع أعضاء اللسان تنشط غاية
في سرعة ذلك . فالتنفس تنشط بشدة كثيرا ، كما تقوى حركات الوترين
فلسان ، ويقترب أحدهما من الآخر ، يسمحا بتسرب أقل مقدار من الهواء ،
فيعقب ذلك سعة الدبديات ، ويترتب عليه أن يصحح الصوت عذبا واصححا في
سمع ، وذلك في حالة الأصوات المعهورة ، أما مع الأصوات المهموسة ، فتستعد

(٣) ومن العرب من يفعل عكس ذلك فيقف على الاسم اسود بالسكون دائما، ويشتد فلا يتغير النبر في الكلمة ، بل يبرز مقطعا واحدا أيضا .

(٤) المقطع الذي يكون فيه التثنية لا يقع عنه النبر مصفا

★ ★ ★ ★

أحكام اللون الساكنة والتوين في القراءات :

تأثير النون الساكنة عما يأتي بعدها من أصوات: أصوات المعوى قد يندثر بمحاو له من أصوات ، وذلك بأن يستقل الصوت من تحريكه الأصلي إلى مخرج آخر فيستبدل به قرب الأصوات منه ، وفي هذا المخرج الحديد .

والشرط الأساسي لتحقيق تأثير صوت بما يحاوه ، أن يكون التقاءهما مباشر ، بحيث لا يفصل بينهما أى فاصل كان ، وهو كالمفاصل حركة قصيره . ولا بد هذا ، إلا حين يكون بصوت لأن غير متبوع بحركة ، أى ساكنا .

وإنه يمكن استئجار بعض هذه الطائرات الصغيرة ، مما لا يشركها فيه غيرها من
الطائرات ، وذلك لسرعة تأثرها بما تحويها ، وتصلها به اتصالاً مباشراً .
ويمكن أن ينعط اختلاف صفة الصوت بما يأتي بعدها من أصوات من الأمانة
التي :

فهى : صوت شفوى أساسى نعى مجهور ، يتم لطلق به تحقيق صه بين الشفة السفلى ، وبين أطراف الأسنن العليا ، وخصص اطلق ، وإحداث دبدة في الأوتار الصوتية ، وهد الصوت مرفق دائماً ، وحدث إذا تنهت النقاء مثل « يعع » ، « خالداً فيها » (١) .

وهي الصوت أنساني ألقى محفور ، يطق به بإخراج السنان في موضع طرفة
صد أطراف الأسنان العليا ، وحقق الصق ، ويحدث ديدنه في الأنف انصبه

وكانت قبل ذلك ، وثناء ، وثناء ، وكثيرا يمكن وصفه ، معجم إذا وليه الصفاء ،
 ورفق إذا وليه الدال أو الثاء ، وفي حانة التمعيم يرتفع مؤخر اللسان في اتجاه الحصى ،
 وينسحب إلى الجدار الخلفي للمحلق بعكس حالة الترفيق وذلك نحو إن ذهب إن
 ب إن ظلم ب وظلا ظليلا (١١)

وهي صوت عاري نقي مجهور مرفق ، يتم النطق به برفع مقدم اللسان في اتجاه
 . مع حلقه . يصق حتى يفسح تحري لأتقى . يحدث رديده في رة
 صوته ، وحدث إذا وليها صوت الشين أو الحيم أو الياء نحو : من شاء من جاء
 من يكن : عليهم شرع (٢)

ومن الأمثلة السابقة (٢) يمكن أن نرى تأثير النوازل الساكنة كما يأتي بعدها من
تسويق وحملات صحف صحته بعد نديت .
بما هو تأثير

١٠٠
١٠١
١٠٢
١٠٣
١٠٤
١٠٥
١٠٦
١٠٧
١٠٨
١٠٩
١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠
١٥١
١٥٢
١٥٣
١٥٤
١٥٥
١٥٦
١٥٧
١٥٨
١٥٩
١٦٠
١٦١
١٦٢
١٦٣
١٦٤
١٦٥
١٦٦
١٦٧
١٦٨
١٦٩
١٧٠
١٧١
١٧٢
١٧٣
١٧٤
١٧٥
١٧٦
١٧٧
١٧٨
١٧٩
١٨٠
١٨١
١٨٢
١٨٣
١٨٤
١٨٥
١٨٦
١٨٧
١٨٨
١٨٩
١٩٠
١٩١
١٩٢
١٩٣
١٩٤
١٩٥
١٩٦
١٩٧
١٩٨
١٩٩
٢٠٠
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١

فإن تبعهم في هذا التقسيم أكثر القرء ، وذكر بعضهم أنها ثلاثة : إظهار ،
وإدغام ، وعجز محض ، وإدغام مع عجز ، وبه ، وفيلإنها خمسة وإوضح أن هذ
لأحلاف إعطى ، لأنه يدلل الحصر ولأستقراء نجد أن الحرف الواقع بعد الين
سماكة ، سوين ، أما أن يقرب من عجزهما جدا أولا ، الأول واجب لإدغام ، والثاني
مأب يبعد جدا أولا : الأول واجب لإظهار والثاني واجب للإدغام ، واعتبار
غيب بعد من (إدغام)

١٣ ذكر الدكتور كرم حسان في صفحته بصفحة الساكنة في تويتر في بعض الأحيان وكيف يبدو لاشبه

منهجية ويطرح في: "مناهج البحث في اللغة ص ٩٥

(٤) انظر شرح المعصل ج ١٠ ص ١٤٤

ودلت لأنه قد يترتب على تجاوز صوتين متجانسين أو متقاربين أن أحدهما يقضى في الآخر ، بحيث يُطبق بالصوتين صوتاً واحداً كالثاني .
شروط الإدغام وأسبابه وموانعه :

« ولإدغام شروط وأسباب وموانع ، فشروطه في عدم أن ينتقي الحرفان خطأ سوء التقيا لفظاً أم لا ، فدخل نحو به هو فلا تمنع الصلة وخرج نحو بذر ، وفي المدغم فيه كونه أكثر من حرف ، وإن كان من كلمة ليدخل نحو حققكم ، ويخرج نحو برزقك وحنقك .

وأسبابه لتماثل وهو أن ينحدا مخرجا وصفة كانباء في الباء والكاف في الكاف (وانجاس) وهو أن يتفقا مخرجا ويتخفا صفة كالبدال في التاء والتاء في الطاء ، وإنشاء في الذل (ولتقارب) وهو أن يتقاربا مخرجا أو صفة ، أو مخرجا وصفة ، مثل تاء والسين (فالتاء صوت أسنان ثلثي شديد مهموس مرقق) ، يتم الطق به بالصدق صرف بسبب دخول شاعبي . ومقدمه بالثقة ، وه سين صوت أسنان ثلثي نحو وهو مهموس مرقق يطبق به بوضع طرف اللسان بحيث يلتصق بالأسنان السفلى ، ومقدمه يلتصق بالثقة .

وموانعه قسمان متفق عليه ، ومختلف فيه فالمتفق عليه ثلاثة كونه مبدأ أو مشدداً أو تاء ضمير المألوف نحو « واللّه غفورٌ رحيم »^(١) ، « سارِبٌ بالهار »^(٢) ، « لأن التوسن حاجر قوى جرى مجرى لأصول فمع من السقاء خرفين واشدد نحو « هسٌ مستقر »^(٣) ، و « ثمٌ ميقاثٌ »^(٤) ، ووجهه : ضعف المدغم فيه عن تحمل تشدد لكونه بحرفين .

(والمختلف فيه) من موانع الجزم وفقد جاء في اثنين في قوله تعالى « ومن يتبع »

(١) الباء ٢٥

(٢) الرعد ١٠

(٣) الباء ٣

(٤) الاعراف ١٤٢

غير ،^(١) ، وإن يك كادياً^(٢) .

(و في المتجانسين) « ولتأت طائفة »^(٣)

(و في المتقاربين) في قوله « ولم يؤث سعة »^(٤)

وموقع الإدغام عند الحسن البصري التشديد مثل تردد ، وبشدد ، سين فقط لإدغام تاء المتكلم والمخاطب في نحو « كسث ثراباً »^(٥) ، « أفأنت لكره »^(٦) .

فإذا وجد الشرط والسبب وارتفع المانع جاز الإدغام ، وإن كانا مثنيين أسكن الأول ، وأدغم في الثاني ، وإن كانا غير مثنيين قلب كالثاني وأسكن ثم أدغم وارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة ، من غير وقف على الأول ، ولا فصل بحركة ولا روم ، وليس بإدخال حرف من حرف بل الصحيح أن الحرفين مسقوط بهما كما حققا طلياً للتحفيف^(٧) .

هذه هي شروط الإدغام وأسبابه وموانعه ، وهي شاملة لجميع أنواع الإدغام .

أنواع الإدغام :

« والإدغام عند النقرء نوعان : إدغام صغير ، وهو الشائع المروى عند جمهورهم ، وفيه يتحقق محوارة الصوتين المتجانسين أو المتقاربين لإد لافاصل بينهما .

وإدغام كبير ، وفيه يفصل بين الصوتين المتجانسين أو المتقاربين صوت لير

(١) الباء ٨٥

(٢) الباء ٢٨

(٣) الباء ١٧

(٤) الباء ٢٥

(٥) الباء ٤

(٦) الباء ٤٩

(٧) يخالف هؤلاء البشر في القراءات الأربعة عشر من ١٣

(٨) الأصوات المدونة من ١٢٢

فصير (أى أنه يكون الحرف الأول منهما متحركاً) وينسب هذا النوع الأخير من الإدغام إلى «أبى عمرو» أحد انقراء السبعة^(١).

فدما كنمة موجزة عن الإدغام (عامة) وبهما الآن أن يذكر منها ما يخص التسوين والون الساكنة.

الحروف التى يدعم فيها التسوين وهى ستة :

لام وراء واء والوو والون

ومثال التسوين المدغم فى الراء : مِنْ ثَمَرَةٍ رَزَقَ^(٢) ، «عَمُورٌ رَجِيمٌ»

والتسوين المدغم فى اللام نحو : هَدَى لِمَتَقِي^(٣) ، «حِرٌّ لَكُمْ»^(٤).

ومع الياء «عَظِيمٌ يَوْمٌ»^(٥) ، «فِي جَنَابٍ يَسَاءَلُونَ»^(٦).

ومع الواو «مُتَشَابِهٌ وَهَمٌ»^(٧) ، «أَحْلَى وَأَحْلٌ»^(٨).

والتسوين مع الميم «مَثَلًا مَّا»^(٩) ، «قَرَأَ مُجِيدٌ»^(١٠).

ومع النون «يَوْمَئِذٍ نَدْعُهُ»^(١١) ، «بُورًا تُهْدَى بِهِ»^(١٢).

عدد المدغمين

٢ مدغم

٣ مدغم

(٤) النون

(٥) مدغمين

(٦) مدغم

(٧) المدغم

(٨) المدغم

(٩) المدغم

(١٠) المدغم

(١١) المدغم

٢ مدغم

(اللام والراء والواو والاختلاف فيهما)

فإن كان المدغم فيه اللام والراء فالدون تركب العة لأن النون تقاربهما فى المخرج وفى الصفة أيضاً لأن الثلاثة مجهورة ، وبين الشدة والرحوة فاعتصر دهاب العة مع كونهما مصيبة لسون ، لتقرب فى المخرج ولصفة^(١) .
وهذا رأى أكثر القراء ، بل حكى بعضهم فيه الإجماع .

وذكر سيويه جواز العة فيهما فقال : «الون تدعم مع الراء لتقرب المخرجين على طرف لسان ، وهى مثلها فى لشدة ، وذلك قولك : مَنْ رَشِدَ ، وَمَنْ رَأَيْتَ . وتدغم بعة ، وبلاعة وتدغم فى اللام لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك : مَنْ لَكَ فَإِنْ شِئْتَ إِدْعَاهَا بِبَلَاةٍ تَكُونُ عَمْرَةً حُرُوفِ لِسَانٍ ، وَإِنْ شِئْتَ أَدْعَمْتُ بَعْدَهُ لِأَنَّ هَا صَوْتًا مِنَ الْخِيَاشِيمِ ، فَتَرْكُ عَلَى حَالِهِ ، لِأَنَّ الصَّوْتِ الَّذِي بَعْدَهُ ، لَيْسَ لَهُ مِنَ الْخِيَاشِيمِ نَصِيبٌ ، فَصَعِبَ عَلَيْهِ الْإِدْعَاءُ»^(٢) .

وهكذا يرى سيويه يجوز دعم النون الساكنة والتسوين بعة وبغير عة مع اللام والراء ، على خلاف جمهور القراء .

ويسرى تسويه على حمزة . تكسر بعة مع الإدغام فى كل حرفه وكذلك قد ورد عن أكثر القراء جواز ذلك منهم دافع ، وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم . وكذلك أبو جعفر ويعقوب وغيرهم ، وابن الجوزى أشار إلى ذلك فى طبعته بقوله :
«ادغم بلاعة فى لام وراء»^(٣) وهى^(٤) لغير صُحْبَةٍ أيضاً ترى^(٥) .
لكن يعنى كما فى البشر تقييد ذلك فى اللام بالمفصل ربما نحو : «لَا تُقْبَلُ»^(٦) ،
«وَأَنْ لَا تُلْحَأُ»^(٦) .

(١) شافيه ابن المحاسب ج ٣ ص ٢٧٣

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٤٩٤

٣ - - -

٤ - - -

(٥) لأعراف ١٠٥

(٦) البه ١١٨

أما المختص رصدا محو « أَنْ تَجْعَلَ »^(١) فلاعة فيه للرسم^(٢)،

(الواو والياء) وقد اختلف فيهما بين العة وتركها أيضا وقد قرأ الجميع بالعة فيهما إلا خلافا عن حمزة فإنه يدغم النون والتوين فيهما بلاعة وإلا الدروى عن لكسانى والياء من طريق أنى عثمان الصيرى ، وروى العة عنه جعفر بن محمد ، وكلاهما صحيح كما فى النشر ، وقرأ الباقون بالعة فيهما وهو الأقصح

مع العة مع باء أولى « إِنْ مَقَارِبَةُ اسْوَابِ اسَاكَةِ إِيَّاهُمَا فِي الصِّفَةِ لَا تَمُوتُ »^(٣) لا يصر دهب مصبة النون^(٤) رأسا لمثل هذا لقرب غير اكمل بل ينبغي أن يكون للنون معها حدة بين الإحفاء والإدغام ، وهى حدة لنى فوق الإحفاء ودون إدغام التام ويبقى شيء من العة^(٥) (التون والميم) :

وإدغام النون الساكنة والتوين فى مثلها لا إشكال فيه ولا خلاف وإنما الجميع على إدغامهما بعة وكذلك اتفق الجميع على إدغامهما أيضا بعة مع الميم وذلك أن الميم وإن كان محرجه من الشعة ، فإنها تشارك النون فى الخياشيم لما فيها من العة ، بعة سمع كائى « مَدَّ نَعْمَ » فى نقى كدّه خو فوه^(٦) سَيَ إِنْ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيْئُ الْمَطْقُ الْيُسُّ وَالْطُعْمُ^(٧) أقسام الإدغام :

الإدغام من حيث العة أو عدمها ينقسم إلى قسمين

النوع الأول :

إدغام ناقص : وهو الذى لا يتم فيه فتاء أحد الصوتين بل يترك الصوت بعد فتائه أثرا يشعر به ، وهو ما يسمى (الإدغام بعة) وهو الإدغام غير المحض الناقص التشديد ، سواء أقتسا لها للمدغم أم للمدغم فيه .

« وقد قال الحميرى^(١) إنه محض كامل التشديد مع العة حيث كانت للمدغم فيه ، وقد السحوى^(٢) بل هو إحصاء وجعل إطلاق الإدغام عليه مجازا ، ويرد عليه وجود التشديد فيه ، إذ التشديد محتج مع الإحصاء^(٣) وعلى هذا فيكون تسميته بالإدغام الناقص أولى من غيره .

النوع الثانى :

إدغام تام ، وهو الذى لم يلاحظ فيه أثرا لصوت بعد عائه ويعلق عليه أيضا إدغاما كاملا .

ومما سبق يتبين أن العة هى التى تحدد نوع الإدغام ، فإن وجدت كان ناقصا ، وإن لم توجد كان كاملا .

والعة ، هى صوت يخرج من الخيشوم لأعمل للسنان فيه ، يقطع عند إمساك الألف . وهى دائرة بين عشرين حرف أى عمرو وس وقفه .

أحرف الإدغام بغة الياء والنون والميم ، وحرف الياء وحروف الإحصاء وعددها خمسة عشر حرفا .^(٤)

(١) الكهف ٤٨

(٢) إعجاز فضلاء البشر ص ٢٠

(٣) أى : العة

(٤) شرح الرصعى على أنكح ص ٣٦٩

(٥) اتفاق المكفأه هى شئ شمس على إكفأه وهو — يكسر الحمز واند — ومعناه فى لاص

مأخوذ من كفاأت الصدر إذ فقهه ، وعد العروصين هو اختلاف التروى بحروف متعدي فى عارج

وعلى الشاهد فيه قوله (هين — طعم) حيث جاء فى أحد البتين بالنون وفى الثانى بالميم

(٦) شرح انفصل ج ١٠ ص ١٤٣

(١) هو إبراهيم بن عمر بن برهم بن حنبل عاه بالقرءات ١٠٠ عقبه — ١٠٠ —

الفرات) عام ٦٤٠ هـ ، تعلم يعقوب واسمير بالتحليل ، مات عام ٧٣٢ هـ . له مائة كتاب منها شرح الشاطبية ،

عمود الحضان فى تجويد العرب (الدرر الكامنة ١ : ٥٠)

(٢) هو على بن محمد بن عبد الصمد الحميدى المصرى أصله من سبخ (بمصر) ولد عام ٥٥٨ هـ ورحل

فى دمشق بوقت فيها عام ٦٤٣ هـ له مخطوط فى التجويد ، وشرح لفصل لرحمى (إبنة برواه ٢ : ٣١١)

(٣) إعجاز فضلاء البشر ص ٢١

(٤) سذكره فى ص ٤٧ بمصنف

وعلى رأى سيبويه ومن وافقه تكون دائرة في اثنين وعشرين حرفا يزداد على ماسبق اللام والراء .

هل الغنة للمدغم أم للمدغم فيه ؟ :

اتفق القراء على أن العة مع الواو والياء غنة المدغم ، ومع النون عنة المدغم فيه .

ولكنهم اختلفوا في العة الظاهرة مع الإدغام في الميم ، فذهب بعضهم إلى أنها عنة النون ، والجمهور على أنها عنة الميم^(١) ، وهو الصحيح ، لأن اسم حرف أعز

والرأى السائد أنه متى كان المدغم فيه حرفا أعز ، كانت العة الظاهرة للمدغم فيه كالنون بخلاف النون والياء فهما لما كانا حرفين غير أعزين كانت العة فيه - بسندته

ثالثا القلب ، ويقال فيه أيضا الإقلاب .

وهو لعة - مصدر قلبه يقبه أى حوله عن وجهه^(٢) .

والمراد به عند القراء : قلب النون الساكنة أو التنوين مما محبة وجوبا عند

فمن هذا التعريف يرى أن انقلب نوع من الإحفاء ولدت لم يذكره بعض لقراء وأدخلوه في جملة الإحفاء - كما تقدم .

كيف يتم القلب .

إذا جاورت النون الساكنة أو التنوين الياء مجاورة مباشرة لاحظنا أن اسون تتأثر بالياء ، وتقلب إلى صوت أنقى شبه بالياء في النحر ، وهذا الصوت هو ايم - فالنون حينئذ تفقد مخرجها ولكن صفاتها لأربعة ، بعد قراءة فونه تعالى : **إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ**

(١) رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين ص ٤ (مختصره يدار الكتب رقم ٨ (من القراءات)

(٢) مادة قلب في القاموس المحيط

(٣) رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين ص ٢

بصير^(١) ، نجد أن التنوين ينطق به ميمًا مجاورته لياء وينتهي حينئذ بعة من غير إدغام ، وذلك لأنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة قبل الياء لأن النون الساكنة يجب إعتدائها مع غير حروف الخلق ، والنون الحقة ليست إلا في العة التي معتمدها الأنف فقط ، والياء معتمدها الشفة ، ويتعسر اعتيادان متواليان على مخرجي النفس المتباعدين ، فطبعت حرفا يقلب النون اليها متوسطة بين النون والياء ، فوجدت الميم ، لأن فيه العة كالتون وهو شفوي كالياء^(٢) .

ولذلك نلاحظ أنه لا فرق في النطق بين قوله تعالى : **أَنْ بُورِكَ** ^(٣) وقوله : **أَمْ بِهِ جِنَّةٌ** ^(٤) . وقد اتفق القراء جميعا على هذا القلب ولم يشذ منهم أحد .

القسم الرابع والأخير من تأثير النون الساكنة والتنوين بالحروف التي

بعدها هو : الإحفاء

وهو لعة : المستر والكنم^(٥)

وعند القراء هو : صفة بين الإدغام والإظهار عار من التشديد مع بقاء العة

في المدغم^(٦) .

الحروف التي تحذف النون الساكنة والتنوين معها :

والحروف التي يتحقق معها الإحفاء خمسة عشر حرفا وهي :

التاء ، والياء ، والجيم ، والدال ، والذال ، والراء ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والفاء والقاف ، والكاف ، يجمعها^(٧) أوائل كلمات هذين البيتين :

(١) نسخ : ٦١

(٢) شرح الرصافي عن الشافعي ص ٣٣٣

(٣) النحل : ٨

(٤) سبأ : ٨

(٥) جاء في اللسان في مادة حفي - أحفاء سره وكنمه

(٦) رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين ص ٤

(٧) لم تر في هذين البيتين حصرا كاملا لحروف الإحفاء ، فقد سقطت حروف القاف لأنه لم يذكر كنمه

مبدوءة بالقاف ، وكرر كلا من الفاء والجيم ، كما أنه ذكر كلمة مبدوءة بالياء وهي (يذ) ومبدوءة بالياء من حروف

ضحكت ريب فأبدت ثانياً تركنتى سكران دون شراب
طوقتى ظلماً فلا يذلل جرعتى جموها كأس صاب^(١)
أمثلة إحقاء التسوين مع هذه الحروف :

ومن إحقاء التسوين مع الناء قوله تعالى « حجاب تحرى من تحتها الأشجار »^(٢)
ومع الناء قوله : قولاً ثقيلاً^(٣) ، وعند الجيم « فصبرٌ جميل »^(٤) ،
وعند الدال « وكأناً ذهاقاً »^(٥) ، وعند اللال « كل نفس ذائقة الموت »^(٦) ،
وعند الزاي « غلاماً زكياً »^(٧) ، وعند السين « قولاً سديداً »^(٨) ،
وعند الثين « عليمٌ شرع »^(٩) ، وعند الصاد « قوماً صالحين »^(١٠) ،
وعند الصاد « قوة صعبة »^(١١) ، وعند الطاء « وشراباً طهوراً »^(١٢) ،
وعند الظاء « وظلاً طليلاً »^(١٣) ، وعند الضاء « حالداً فيها »^(١٤) ،
وعند القاف « سميع قريب »^(١٥) ، وعند الكاف « وورق كريم »^(١٦) .

(١) مرشده مشتملين بالنون الساكنة والتسوين من ١١

(٢) الحجج : ٢٣

(٣) الخواص : ٥

(٤) يوسف : ١٨

(٥) الب : ٣٤

(٦) آل عمران : ٨٥

(٧) مريم : ٩

(٨) الأحزاب : ٧٠

(٩) الشورى : ١٢ و ١٣

(١٠) يوسف : ٩

(١١) م : ٨٠

(١٢) الأنعام : ٢١

(١٣) النساء : ١٠

(١٤) النساء : ٤

(١٥) صبا : ٥

(١٦) النور : ٢٦

سبب الإحقاء مع هذه الحروف :

ولقد أجمعت النون الساكنة عند هذه الحروف لأنه لم يقع لها معها قرب لا في المخرج ولا في الصفة ، لأن هذه الحروف تخرج من حروف الأنف الذى يحدث إلى داخل الفم لا من المسخر ، فلم تقو قوة حروف الفم فتدعم فيها ولم تبعد بعد حروف الخلق فتصهر معها ، وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد ، فتوسط أمرها بين الإظهار والإدغام ، فأخفيت عندها^(١) .

ويعجبني تفسير سيبويه لسبب هذا الإحقاء إذ يقول « تكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً ، مخرجه من الخياشيم ، وذلك أمها من حروف الفم ، وأصل الإدغام حروف الفم ، لأنها أكثر الحروف ، فمما وصدرت به يكون مخرج من غير الفم^(٢) كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة ، وكان العلم بها أمها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهى من الفم ، لأنه ليس حرف يخرج من ذلك موضع غيرها ، فاختاروا الخفة إذ لم يكن ليس^(٣) » اهـ .

إجماع القراء على الإحقاء :

لا خلاف بين القراء جميعاً في إحقاء النون الساكنة والتسوين عند هذه الحروف ، مع بقاء العة في نفس الحروف ، فمما يشذ منهم أحد في ذلك ، ويتبين حينئذ أنه قد تم الإجماع في القلب والإحقاء ، وحصل الخلاف في الإظهار والإدغام كما تقدم .

أقسام الإحقاء :

قسم القراء الإحقاء إلى قسمين :

(١) متصل : وهو ما يكون في كلمة واحدة نحو منكُم .

(١) شرح المفصل : ١٠ / ١٤٥

(٢) يعمد خيشوم

(٣) الكتاب : ٢ / ٤١٤

(٢) مفصل : وهو ما يكون فيه الحرفون في كلمتين نحو « رجلاً مسلماً » ، « نفساً زكية »^(٢) .

وإحفاء التنوين مع انوع الذي لما مر في الإظهار .

الفرق بين الإدغام والإحفاء :

إن المدغم يكون مشدداً ، أما المحمى فيكون مخففاً ، ولدلت بقول : أَدْعِم في كذا وأخفى عند كذا .
والسبب في ذلك أن المدغم فيه يكون له مع المدغم قرب محرج أو قرب صفة ، بخلاف المحمى عنده ، فإنه لا يتحقق فيه ذلك .

أمور يجب على القارئ مراعاتها عند قراءة القرآن الكريم :

ذكر صاحب إتحاف فصلاء البشر ، هذه الأمور ، التي تتعلق بالإحفاء والإدغام والإظهار ، وبه إلى وجوب ملاحظتها ، عند قراءة القرآن الكريم ، وقد أثرت إيراداتها ، برغم عدم لئسة مباشرة بينها ، بين موضوعها ، لتعممها الفائدة ، وليكمل بها الموضوع ، خصوصاً وأنها تتعلق بالقرآن الكريم .
وهذه الأمور هي :

- (١) « يجب على القارئ ، أن يحترز من المد عند إحماء البون في نحو كنتم ، وعند الاتيان بأنة في البون والميم في نحو « إن الذين » و « إنما »^(٣) فداء » وكثيراً ما يتساهل في ذلك من يبلع في أنة فيتولد منها واو وياء فبصير اللفظ (كونتم ، ولين ، وإيما) وهو خطأ قبيح وتحريف .
- (٢) ويحترز أيضاً من إلصاق اللسان فوق الشاها العليا ، عند إحماء البون فهو خطأ أيضاً ، وطريق الخلاص منه ، تجنب اللسان قبلاً عند ذلك .
- (٣) إذا قرئ بإصهار أنة من البون الساكنة والتنوين في الاء والراء عند أنى عمرو فسمى قياساً إظهارها من البون المتحركة فيهما ، نحو : « و لها لى تؤمن »

(١) الزمر : ٢٩

(٢) الكهف : ٧٤

(٣) محمد : ٤٠

لك^(١) ، « زكى للذين »^(٢) ، « تأذن ربك »^(٣) ، « إن البون في ذلك تسكن بالإدغام »^(٤) . هـ

الإمالة والتنوين :

الإمالة : وهي « أن تنحى بالفتحة نحو اكسره . بدل ألف حو سـ »^(٥) .

أ - رأى السحويين في إمالة الأنف المبينة من التنوين

يرى النحاة أن من أسباب إمالة الأنف إلى الياء

(١) كونها مقلبة عن الياء نحو مرمى إذا الفعل رمى .

(٢) أو أن الألف مآها إلى انباء ، وذلك في كل ما آخره ألف تأنيث مفصولة فيها

تمال لأنها تحول إلى الياء في الشبهة والجمع نحو حبل وسكرى .

(٣) وكذلك تمال للألف أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فاؤه حين يسد

بلى الصمير سوء أكانت تلك لألف مقبلة عن واو كحاف (أصلها خوف)

أم عن ياء نحو دح (أصلها بيع) .

(٤) وتمال أيضاً الألف التي تنو ياء متصلة بها نحو مَيَّال بمنحيتين لصرب من

شحر ، أو مفصولة بحرف نحو شَيَّيَّال ، أو بحرفين شبيها هـء نحو جَيَّيَّها أدر ،

فإن كانت مفصولة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين امتنعت

لإمالة^(٦) .

(٥) وكذا تمال الألف إذا ولها كسرة نحو غَاف ومساجد ، أو وقعت بعد حرف يي

كسرة نحو كتاب ، أو بعد حرفين ، ولها كسرة أولهما ساكن نحو شمال ، أو

كلاهما متحرك ولكن أحدهما هـء نحو يريد أن يشربها أو ثلاثة أحرف أولهما

ساكن ، وثانيتها هاء نحو هذان درهماك .

(١) بشر : ٩

(٢) بقر : ٢٣

(٣) الإعراف : ١٦٧

(٤) بحاف فصلاء البشر ص ٢١

(٥) المرجع السابق ٤٧

(٦) الأنشور : ٤ / ٢٢٥

محمّد بن أبي السحابة ، لم يقولوا بإمالة الألف المبذلة من التنوين إلا في حديث منه : قال سيويه : يقال رأيت زيداً ، كما يقال رأيت شياناً ، لكن الإمالة في نحو رأيت زيداً أضعف ، لأن الألف ليست بلازمة لزوم ألف شيان^(١) : اهـ

وقد سهل ذلك كون الألف موقوفة عليها فيقصد بياها ، بأن يمان إلى جانب الياء كما في حيل ، ولا يقال رأيت عبداً إلا عند بعضهم ، إذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة^(٢) .

ومن المادة السابقة يتضح أن الذي يسوغ إمالة الألف أن يكون قبلها ياء أو كسرة ، وأن ذلك ليس مطبوعاً في الألف المبذلة من التنوين ، فقد عبرت عن ذلك أكثر الكتب النحوية بقولها : وقد تمال ألف التنوين في نحو رأيت زيداً ، ومفهوم أن قد يراد بها هنا التقليل .

وقد يكون المناسب سبب في إمالة ألف التنوين نحو رأيت عماداً : فقد تمال فتحة الدال وفقاً لإمالة فتحة الميم ، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين لأن الأواخر محل التغيير^(٣) : وقد اقتضى المناسب الصوق ذلك .

هذا هو رأي النحويين في إمالة ألف التنوين .

أما رأي القراء في إمالة هذه الألف

فكذلك يرى لإجماع بين علماء هذه الإمالة من تنوين مضارع ، وما ورد من هذه الألف مبالاً ، فقد اعتبروا هذه الألف ليست للتنوين وإنما للإلحاق . ولذلك : قد اختلفت في قراءة : ترا^(٤) على قراءة أي عمرو ، ومن معه بالتنوين ، فأمالها من جعل ألفها للإلحاق بالعمرو ، وفتحها من جعلها بدلاً من التنوين والمفروء به هو الثاني^(٥) .

فصل ثلث

حذف التنوين - التقاء الساكنين

الوقف والتنوين - التنوين ورمحه في الكلمات

حذف التنوين :

قد يحذف التنوين من الكلمة ، ويأتي ذلك على نوعين : وجوباً ،

أما وجوب حذفه فيكون في المواضع الآتية :

(١) وجود « أل » في صدر الكلمة المسنونة ، مثل : جاء رجلٌ بالتنوين من غير أن ، ويحذف وجوباً معها ، مثل : جاء الرجل .

(٢) أن تصاف الكلمة المسنونة ، وحيث حذف التنوين نحو جاء رجلٌ النكر

وصدق ابن الدهان^(١) حين قال : « ثلاثة أشياء تتعاقب على المفرد ، ولا

يوجد فيه منها اثنين ، وهى التنوين ، والألف واللام والإضافة^(٢) » : اهـ

والمصاف إليه قد يكون مصرح به في الجملة كالمثنان السابق ، وهو الغالب ، وقد يكون غير مصرح به ، ولكنه سوى لفظاً ، وحيث حذف التنوين أيضاً وجوباً من المصاف .

والمصاف في هذه الحالة لا يجوز أن يكون أحد شتى

(١) إما ظرفاً من ظروف العايات ، مثل : قبل ، وبعد ، كقول الشاعر :

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطففت مولى عليه العواطف^(٣)
يخلص قبل بلا تنوين على بية وجود المصاف إليه لفظاً ، والتقدير ، ومن قبل ذلك ، وحذف ذلك من اللفظ ، وقدره ثابتاً ، وقرئ في الشوهد : لله الأمر من قبل ، ومن

هـ أبو بكر المبارك بن أبي طالب المبارك بن أبي الأهرم سعيد النحوي الصيرفي ولد يومئذ عام

٥٣٦ هـ ، حفظ الفراء ، قرأ القريجات ، واشتغل بالعلم ، وله مؤلفات كثيرة ، توفي في ٢٦ من شعبان سنة ٦١٢

بغداد (وفيات المشايخ : ١ : ٥٦٢)

(٢) الأشياء والظواهر : ٢٠ : ٦٠

(٣) لم يصب لقال معين ، مع كثرة استشهاد العلماء به ، وصحبه الأعمش ، وابن عقال (العيسى .

(١) الكتاب : ٢٠ / ٢٦١

(٢) شرح الرصعي ص ٢٤٩

(٣) شافيه بن الحاجب ٣ / ١٣

(٤) المؤسوس : ٤٤

(٥) إتحاف فصول البشر ص ٥٨

بعد
 سوين

ولكن الظرف حيث يكون ميبا على الصم ، مثل قراءة : « الله الأمر من قبل ومن بعد » وهي القرعة المشهورة .

(٢) وإذا أن يكون المصاف غير ظرف ، « ويشترط في المصاف عندئذ أن يعطف عليه اسم عامل في فعل مشابه للمصاف به حذف في صيغة ، ومعه .
 يدل على حذف تصد مكتوب في قوة مذكور نحو « نَقَبْتُ بِعِصْفٍ مَالٌ »
 أي « نَقَبْتُ بِعِصْفٍ مَالٌ » ، وحذف مصاف به لأن بعد تخلف شرط معصوف ، وهو وجود اسم معصوف (مصاف) وهذا معصوف عامل في حذف آخر (يعني به مـ) ، وهو مشابه للمحذوف في صيغة ومعه «
 ويسير في هذه الحالة أن حذف حصص في مصاف به (لأن) ، بدلالة مصاف به (ثاني) عليه

وقد يكون العكس « وذلك إذا كان المصاف معطوفا على مصاف إلى مثل محذوف . كقول أبي برة الأسدي : رَضِيَ بَنُو عَدِ « غُرُوبٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غُرُوبٍ بَشَرِي » « يَسُجُّ بِنَاءً دُونَ سَوِيٍّ وَأَفْصَلَ ثَمَانِي غُرُوبٍ »
 لما سبق يوضح أن تنوين حذف من مصاف سواء أُوحيده مصاف به أم كان محذوفاً ، لكنه بولي قصه ، مع عدم يكون مصاف صرف ، أو بشرط سابق .
 ١٠ - غير صرف

(١) الربيع - ٤

(٢) شرح التصريح : ٢ : ٥٠

(٣) النحو الوافي - ٣ : ١٢٥

هو قصه
 من أهل البصرة ، مات بخراسان عام ٤٦١ - واهل البصرة ، ١٣٥٠
 (٥) شرح الأضواء - ٢ : ٢٧٥

(٣) أن يكون كلمة مبنية شبيهة بمصاف . وذلك نحو « لَمَّا مَحْمُودٌ » بشرط أن يكون الجار والمجرور صفة وخير محذوف أي لَمَّا مَحْمُودٌ حَاصِرٌ فَكُنْتُ فَمَنْ « لَمَّا مَحْمُودٌ حَاصِرٌ » فحيث تقدر إضافة ملحوظة ، لعرض يتصل بالمعنى المراد ، وهناك من يقدر للام مقحمة وحيث يكون مصافاً شبيهاً بالمصاف .
 وأما إذا كان الجار والمجرور هو الخير ، فليس هناك تنوين محذوف ، وإنما فتحة بناء في آخر كلمة « مال » التي هي اسم لا الهية لمجس (١) .

(٤) أن يكون كلمة مبنوعة من صرف نحو حادب وصة ، ورأيت يره .
 وتحدثت مع عمر

(٥) عند الوقف على كلمات مبنوعة ، مرفوعة ، محذوفة ، وورد ما وقف : شبهة كلمة عند
 كلمة عند
 بآخر كلمة) نحو هذا تيمم بظريف . وتحدثت مع علي عصبه ، فقد حذف تنوين من نكته (ظريف ، وعظيم) ولأن مرفوعة ، شابة محذوفة ، وذلك عند يرد وقف عليهما خلاف الوقف على كلمة منصوبة ، فإن تنوين يدل على لغة مشهورة على ما سياتي (٢) نحو شاهدت تيمم بظيفا .

(٦) أن يكون الاسم مبني عن . مفرد ، موصوف بكلمة بن أو بنه من غير فصل بين صفة وموصوف ، وكلاهما مفرد مصاف بن عنه آخر مفرد أو غير مفرد ، وقد جمعت هذه شروط حذف تنوين (٣) وأما قوله (٤)
 حارية من قيس بن ثعلبة كريمة أحواله ولعصه
 تنوين ليس مع أن هو حذف تنوين - كما تقدم - ضرورة شعرية
 « وأخرج من جنى ثيب عن ضرورة بعينه بن دلا لا صعه »

(١) النحو الوافي هامش : ٢٩ : ١

(٢) انظر ص - ٦٤

(٣) لغة تم لا تحذف تنوين في هذا موضع نظر على ذلك في مصاف صرف ص - ٢٥٠

(٤) والله أعلم العجب . كتاب ٢ : ١٤٨

(٥) تقرير الأبنائي على حاشية الصياد : ١ : ٧٠

(٧) أن يكون الاسم اسماً ميبياً على الصمم ، وهو المقدر العلم ، فإنه حينئذ لا يكون نحو : يا محمد أقبل . وهذا الموضع قد سها عنه بعض السحويين ، فلم يذكره في مواضع حذف التنوين ، مهم الضياء في حاشيته ، وصاحب المعنى . عند اتصال اسم الفاعل بالضمير نحو أنا صاريتك (عنى الرأى المرجوح) الذى يرى أنه غير مضاف ، واعتباره معولاً به فحينئذ وجب حذف التنوين في هذا المثال ، لا للإضافة ، وإنما لاتصاله بالضمير .

ويعزل مبيوه سبب الخذف كما فيقول :

واعتد أن حذف النون والتسوين لازم مع علامة المضمر غير المفصل لأنه لا يتكلم به مفرداً ، حتى يكون متصلاً بفعل قبله ، أو باسم فيه ضمير ، فصار كأنه النون والتسوين في الاسم لأنهما لا يكونان إلا زوائد ، ولا يكونان إلا في أواخر الحروف^(١) ، والمظهر وإن كان يعاقب النون والتسوين ، فإنه ليس كعلامة المصمر المتصل لأنه اسم يفصل ، ويبتدأ ، وليس كعلامة الإضمار لأنها في اللفظ كالنون والتسوين^(٢) أ هـ

« وقد ورد ما يتوهم منه صحة تنوين اسم الفاعل مع اتصاله بالصمير على خلاف ما تقدم وحتجوا بقوله .

« أُمِّلِمْنِي إِلَى قَوْمٍ شَرَّاحِي » (٣)

بقوله :

١. وليس المتواضعي ليرقد حائبا^(٤) .

(١) يقصد إخراج الأنوار من الكلمة

(٢) الكتاب ، ١ ، ٩٦ .

(۳) قائلہ ہے: میں معراج اٹھارویں : العینی ۱ ، ۳۸۵

(٤) المصنف ٢، ١٧٣، وعجزه. ٥. فإن له أضعاف ما كان أملاً، ليس له شبه معيه نقائل

(الحينى ١ ٩٢٦)

ولكن الاتصال في هذين النوعين ، يرى أنهما ليستا تنويًا ، وإنما هما نوعان وقائيه ، إذ لا يجتمع لتكوين مع دل ، كما في المواهبى ولا يكتب لتكوين أَيْضًا نوعان ، عند ذلك على
 ١. يجب ملاحظة أن هذا هو نوع وقائيه حذف حرف سيمى من قبله
 هذه هي المواضع التي يجب فيها حذف التنوين ، وقد جمعها المهلبى (١) في أبحاث
 فقد

مع اللام يعرفها وما ليس يصرف
وفي الوقف رفعا ثم خفصا يختلف
فريقه به التذكير ، والتكثير يعرف
متى عديمين أو بالألقاب يكلف
وثامها دون المصافات توصف^(٢)

وإذا ولي التوفيق حرف ساكن ، فمن المدة من يحركه بالكسر لانقضاء الساكنين ،
ومهم من يحركه حذوه كقول أبي الأسود الدؤلي .
وَأَلْمِئْهُ غَيْرِ مُسْتَمْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٣)

محدث تنویر میں (ذکر) لائقہ ساکن بعدہ ، ہذا قوس آخری نہ
 حذف للإضافة ، ولكن الأولى حملة على التقاء الساكنين - كما ذكر الضبان -
 « بیناں متعصفاً فی تنویر سکر لاحمر ذکر مصی ، فنیہہ إضافہ تعریف
 وفرد » قل هو الله أحد الله الصمد « ۱۱ » تترک سین احد سین یکمباتی بر
 التویر (وکلث قراءة) « ولا اللیل سابق الہار » (۵) « تترک تویر سابق وصب الہار ،

المسألة ١٢

(90 A 5345)

(٤) الاشياء والصفات ٢ ١٠٧

(۳) عن شواهد الكتاب ۱ ۸۵

(٤) الإخلاص - ٢٤٩

(۵) اس ۴۔

(١) هو مروان بن سعيد ، توفي عام ١٩١ هـ ، شاعر من أهل البصرة من أصحاب الخليل ، وكان حاداً

يماثل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة^(١) .

ويرى الأستاذ عباس حسن ، أن حذف التنوين هنا أولى من تحريكه لالتقاء الساكنين حيث يقول : « ومن العرب من يحذف التنوين إذا وليه ساكن ، وهو أسهل اللغات كلها ، فيقول وقف خطيباً اسمع خطبته وصاح قائل أهموا ، وأقبل عالمٌ أرحح لاستقبله ، وحذا الاقتصار عليه^(٢) » .

وقد يكون مراده من قوله : (أسهل اللغات ، وحذا الاقتصار عليه) حسماً للحلاف الواقع بين السجدة ، في نوع الحركة عند تحريك التنوين كما سيأتي^(٣) - ، لا من تحريك تنصب مجهود صوت في عدد وصل الكلام منه عدد حذف التنوين ، وذلك لأن الجملة الطويلة تنصق كلمة واحدة لا انقسام بين أجزائها ، وأما عند الحذف فإنما ينطق بالجملة الأولى لقول : وقف خطيباً ، ثم نقف وقفة صغيرة ، لكي ينطق بالساكن بعدها - اسمع خطبته

ولا شك أن هذه الحملة حيثما تتطلب مجهوداً ووقتاً أكثر .

وبعل هذا ما دعا أكثر النحاة أن يقولوا « ويحذف التنوين لالتقاء الساكنين قبلاً » .

بل إن منهم من يجعل حذفه في هذه الحالة شأداً على اعتبار أن الواجب حينئذ أن يحرك ، فقد جاء في « شرح الرصى على الشافية^(٤) » :

« وأما حذف التنوين للساكنين في قوله (وحاتم الطائي وهاب المأى^(٥)) ومما قرئ عن قوله تعالى : « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ^(٦) » فشد ، والأصل في

(١) حاشية الصبّاح ٧١٠١

(٢) البحر الزاوي (هامش) ص ٢٨ ج ١

(٣) انظر ص ٥٩ ومبهم

(٤) ص : ١٧٦

(٥) من شواهد الخزانة ٣ ٢٤ (وختلف في قائله)

(٦) سورة الإسلاص : ٢ ، ١

تحريك الساكن الأول بالكسر لأنه من مسحة المص « اهـ

فما سبق يتضح أن تحريك التنوين عند التقاء الساكنين أولى من حذفه

التقاء الساكنين .

« دلت التجارب الصوتية على أن انكسارات في وصل الكلام يتداخل بعضها في بعض فتسمع الجملة الطويلة كلمة واحدة لا انقسام بين أجزائها ، الأمر الذي قد يربك عنه أن يكون بين كلمتين متجاورتين مسمى بقاء ساكن ، وحينئذ نحتاج إلى التخلص منه إلى حركة في آخر الكلمة الأولى مهما .

ففي العارفين (جزءهم العقاب) ، (الحمد لله)^(١) ، يرى أنه من الضروري أن تتحرك الميم في الأولى ، والدال في الثانية^(٢) .

ولما كانت انكسارات الميم ، لا تنتهي في الحقيقة بحركة بل تنتهي بكون ساكنة فإذا جاء بعدها كلمة ، تبدأ بحرف ساكن ، فإن التنوين حينئذ يحرك لالتقاء الساكنين

اختلاف النحاة في نوع الحركة :

ذكر أكثر النحاة أن التنوين يحرك بالكسر عند التقاء الساكنين ، وقالوا : (١) - لأصل في التخلص من التقاء الساكنين أن يكون بالكسر وعينوا لذلك بخمسة أسباب

« أحدها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل ، فأعطى حركته . لا تكون له إعراباً وباء ، لتكون ذلك كالعوض من دحوها إياه في حال إعرابه وبائه وحمل غيره عليه .

(١) هكذا أتى الدكتور إبراهيم أنيس بهذا المثال ، ولعل الصواب أن يكون : أحمد الله (فعل أمر) يتحقق

مع التقاء الساكنين ولا لهذا مثال ليس فيه الصاء ساكنين .

(٢) مستقبل اللغة العربية المشتركة ص ٥٤

الثاني . أن الضم والفتح يكونان بغير تنوين ، ولا معاقب له فيما لا ينصرف ،
فالتحريك بهما ينتسب بما لا ينصرف ، وأما الجر فلا يكون إلا بتنوين أو معاقب له فلا
يقع ليس بالتحريك به ، والتحريك بغير المدس ، أولى بالأصالة من التحريك
بالمديس .

الثالث : أن الجر والجزم نظيران ، لاختصاص كل واحد منهما بنوع ، فإذا
احتيج إلى تحريك مكيول الفعل حرك بحركة نظيره ، وحمل بقية لسواكن عليه .

الرابع : أن الكسرة أقل من الصمة والفتحة^(١) ، فالحمل على الأقل أولى من
الحمل على ماكثر موارد لقوة قليل الموارد وضعف كثير الموارد .

الخامس : أن الكسرة بين الصمة والفتحة في الثقل فالحمل على الوسط
أولى^(٢)

هذا ما ذكره السحابة لكون الأصل تحريك الساكن الأول بالكسر عند التقاء
لساكنين .

ومع ذلك قالوا إنه يجوز تحريكه أيضا بالضم والفتح ، بل بهم فصوروا التحريك
بالضم على عيه عندما يكون بعد التنوين حرف ساكن بعده حرف مضمووم مثل
« أقبل عالمٌ اخرج لاستقبله » فالحاء الساكنة بعد التنوين ولها حرف مضمووم ،
فيكون الأحسن حينئذ تحريك التنوين بالضم (عالمٌ اخرج) وذلك لأن تجانس
الحركتين أولى^(٣) ، خصوصا أن الانتقال من الكسر إلى الضم مستثقل في اللفظ .

ولكنهم اشترطوا أن تكون لضمة لازمة ، فإن كانت عارضة مديس إلا الكسر
بحو زيد أبلك وزيد اسمك .

(١) لأنها يكونان في الأسماء المنصرفة ، وفي الأفعال ، ولا تكون الكسرة إلا في الأسماء
المنصرفة .

(٢) الأشباه بالظائر ١٣٣٠ ٤
(٣) هذا التعليل أولى من التعليل الذي ذكره بعض النحويين — وهم شارح المنصرفة — بأنه يضم

ومثال التحريك بالفتح^(١) « قرعة من قرأ » مريمٌ الذي يجعل مع الله إلهًا
آخر^(٢) .

يصح النون^(٣) على حد^(٤) من المؤمنين ومن نرسول^(٥) .

رأى علماء الأصوات في هذه الحركة .

يرى علماء الأصوات أن التخلص من التقاء الساكنين يتحقق بأي حركة من
حركات الثلاثة الكسر أو الضم أو الفتح

وإن حدث عاممين هذين يتدخلان في تحديد نوع هذه الحركة :
أولهما : « إظهار بعض حروف حركة معينة ، وهو أمر يعهده في طواهر كثيرة
من طواهر اللغة العربية ، فحروف الحلق مثلا تؤثر الفتح ، كما تؤثر حروف التصحيم .
وبدأ يرجح أن إظهار الميم في نحو جرازهم العقاب والنواو في نحو احشوا القوم
الحركة الضم في التخلص من التقاء الساكنين ، ليس إلا مظهر لتلك الظاهرة العامة
التي شاعت في اللقن القديم من إظهار بعض حروف حركة معينة ويستأنس
هنا بما يعرفه من أن الضم من طبيعة لوز ، وأن اسطقس ينجم يستند مساهمة اشفتين
في هذا اللقن بصورة تشبه مساهمها في بطق الضم ونحو
ثانيهما : الميل إلى تحنن الحركات المجاورة ، وهو اقتصاد عصب في اللقن يبعث إليه
لمتكنم دون شعور أو تعمد ، وليست هذه الظاهرة إلا ميل إلى الانسجام .
الحركات المجاورة ، ولدت كانت حركة لتخلص من التقاء الساكنين صمة في مثل
« قلت اخرج » وكسرة في مثل « قاب اصرب »^(٦) .

(١) يرى صاحب البسيط أن الفتح أحسن في تحريك الساكنين ، د . د .

(٢) ق ٢٥ ، ٣٠

(٣) يفسد النون في قوله مريم

(٤) وهو استحصار فتح نون من عديدي يدي بعده ان . وكثيره عند غير ذلك جاء ذلك في شرح

مفصل ٩ ، ١٣٩

مفصل ٩ ، ١٢٧

• • • سرر بعده من ٢٣٣

هذا هو رأى عماء الأصوات في تحديد حركة التقاء الساكنين ، ومنه يتضح أن تعديلهم لنوع الحركة يقوم على أساس عمى في الدراسات الصوتية الحديثة^(١) حتى أن الحاجة أنفسهم قد صرحوا بمثل ذلك صمما عندما قلوا إن الحرف الساكن الأول يحرك بالمصم إذا وليه حرف ساكن بعده حرف مصموم فيكون التحريك بالمصم إتباعا لهذه الصمة .

وعلى ذلك رأى أن الذى يرجح حركة على أخرى عند التقاء الساكنين إنما هو طبيعة الحرف المراد تحريكه ، أو انسجام الحركة مع ما يجاورها من حركات . ولقد ذهب أحد الحاة هذا المذهب حين قال :
« الأصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصة ، وتعيين الحركة تكون لوجه يخصها »^(٢) .

الوقف والتوين :

- أوجه الوقف .
الوقف على الكلمة لتحركة لا يحتمل أن يكون ، واحدا من خمسة أوجه :
- (١) الوقف بالسكون . وهو حذف الحركة والتوين .
 - (٢) الإشمام : وهو صم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمصموم من غير صوت ويدركه البصير دون التصير .
 - (٣) الروم : وهو إحماء الصوت بالحركة ، وقال بعضهم إنه : ضعف الصوت بالحركة من غير سكون ، فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وهذا يدركه الأعمى والبصير .
 - (٤) التضعيف : وهو تشديد الحرف لدى الوقف عليه نحو هذا خالذ ومهم من يسمونه بالتشديد ، ومما ابن الأثيرى بالإتباع وله شروط ثلاثة أحدهما : أن يكون حرفا صحيحا ، والثاني ، ألا يكون همزة والثالث ، أن يكون ما قبل الآخر متحركا .

لأنه إن كان معتلا مقوصا أو مقصورا لم يكن فيه حركة ظاهرة فيدخله لإشمام الروم ليبدل الحركة ، وإذا كان آخره همزة لم يحز فيه التضعيف لثقل اجتماع الهمزتين ، ولا يكون إلا فيما كان قبل آخره متحركا لأنه إن كان ساكنا وصاعفت ، اجتمع معه ثلاثة سواكن وذلك مما لا يكون في كلامهم^(١) .

(٥) الوقف بالثقل ، وهو أن تحرك ما قبل الحرف الأخير الساكن حركة الحرف الأخير في الرفع والخبر نحو هذا بكر ، ومررت بيكر ، ولا يتم هذا إلا بشرطين .
الأول : أن يكون ساكنا^(٢) .

والثاني : أن يكون تحريكه غير مجموع « فإن كان مجموعا بأن كان متعذرا كما في باب وناب أو متعسرا كما في قنديل وعصفور ، ورید وثوب لثقل الحركة على الياء ولولوا أو مستلزما لغث إدغام ممنوع الفك في غير الضرورة كما في جد وعظم ممنوع لثقل^(٣) » .

وهناك شرط آخر لا بد أن يتحقق في الحرف المقول منه وهو : أن يكون حرفا صحيحا ، فلا يصح الثقل في نحو طوى ودلو .

هذه هي أوجه الوقف ، وستناول علاقة التوين بكل واحد من هذه الوجوه

الوقف بالسكون :

الإسكان في الوقف أكثر في كلام لعرب من الروم والإشمام والتضعيف والثقل ويجوز في كل منحرك إلا في المصوب لسون غير مؤث بالتاء^(٤) فإن اللمعة المشابهة فيه قبل التوين ألغا .

(١) من - مصموم - صم
(٢) من - مصموم - صم
(٣) من - مصموم - صم
(٤) من - مصموم - صم

انظر المصم ٢ / ٢٨

(٣) شرح الأشتوي ٤ : ٢١٠

(٤) التاء التي تقبض هذه في الوقف نحو قائمة بخلاف نحو بنت وأخت

(١) بخلاف رأى الحاة الذى لم يستطع أن يحدد لنا نوع هذه الحركة إلا بتعديلات عمر معصم

(٢) هذا رأى صاحب البسيط نقله عنه السيوطى في كتابه الاشياء والنفاذ ٧ : ١٣٣

وذلك لأنك إذا وقعت على صون غير مؤثت بالناء فلنعرّب فيه ثلاث لغات : حذف التنوين ، والوقف بالسكون مطلقاً وهو لغة ربيعة ، وإبدال التنوين مطلقاً ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة وهي لغة أزد السراة ، والتفصيل بين المفتوح وغيره

فأرجح اللغات الثلاث وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين (كهذا زيد ، ومررت بريد) يسكون الدال في المثالين ، وأن يبدل ألفاً بعد الفتحة ، إعرابية كانت كمرأيت زيدا أو بمائية كأيها ووبها^(١) العلة في إبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة :

ذكر الحجة عدلاً كثيرة لهذا الإبدال يرى شارح التصحيح أنه : إنما تبدل التنوين بعد الفتحة ألفاً ، لأن التنوين شبيه الألف من حيث أن اللين في الألف تقاربه لغة في التنوين ، فأبدلوه ألفاً لما بينهما من المقاربة^(٢) .

ويرى سيبويه تعليلاً آخر فيقول : إن كل اسم صون يندمج في حال النصب في الوقف الألف كراهية أن يكون التنوين بمنزلة المون اللازمة لمحرّف منه أو زيادة فيه لم تحيى علامة للمصرف فأردوا أن يفرقوا بين التنوين والنون^(٣) .

أما شارح المفصل فإنه يرى أن العلة في إبدال التنوين ألفاً في حال النصب : أن التنوين زائد مجرى الإعراب من حيث كان تابعاً لحركات الإعراب ، فكما أنه لا يوقف على الإعراب ، فكذلك التنوين لا يوقف عليه ولأهم أردوا ألا يكون كالنون الأصلية في نحو حس وقط أو لمحققة في نحو وعش وصيه^(٤) .

وليس التنوين فقط هو الذي يبدل ها ألفاً بل إن كل نون ساكنة زائدة منطوقة فيها فتحة ، وإن لم يكن تنوين تمكين فيها تقلب في الوقف ألفاً^(٥) .

(١) شرح التصريح على التصحيح ٢ : ٣٣٨

(٢) شرح التصريح ٢ : ٣٣٨

(٣) الكتاب ٢ : ٢٨١

(٤) شرح المفصل ٩ : ٦٨

(٥) شرح الرصوى ١٩٨

بذلك أنه لو سجدت سجدة ، فإنه في حال الوقف يصح أن يقال أصرياً ، ومن قبله تعدى لا لسجدة بالاصية^(١) ، العلة في عدم إبدال الواو والياء بعد الضمة أو الكسرة .

ذهب الحجة في عدم الإبدال إلى علل كثيرة منها

١ أن الواو والياء حرفان ثقلان في انفسهما ، وإذا اجتمعت الضمة مع الواو ، والكسرة مع الياء ، زاد الثقل ، بخلاف الألف فلم يكن معها ثقل فتركوها على حالها^(٢) .

أما العلة التي يراها ابن الأسيدي لذلك فهي : أنهم لو أبدوا من التنوين واو في حالة الوقف ، لكان ذلك يؤدي إلى أن يكون (هاك) اسم مذكر في آخره وهو قسمة ضمة ، وليس في كلام العرب اسم مذكر في آخره وهو قسمة ضمة ، ولو أبدوا تنوين ياء في حالة آخر نكاد ذلك يؤدي إلى أن تنبش ياء مكسمة^(٣) .

لما تقدم يرى لما، اختيار حذف التنوين في المرفوع والمجرور بدلاً من قسمة واو ياء ، وسهل ذلك كون التنوين فصلة على حوهر الكسرة في الحقيقة .

على أن من العرب ، من لا يبدل التنوين ألفاً في حالة النصب ، كالمرفوع والمجرور ، يجرى الياء مجرى واحد ، وهي لغة ربيعة كما تقدم - قال شعروهم :

ألا حبيدا عم وحسن حدينها لقد تركت قلبي ها هانما دها^(٤)
ومن الحجة من يرى أن هذه ليست مصدرة عدد ربيعة ، فقد نقل الناص في حديثه عن ابن عقيل قوله

(١) النعت ١٥٠

(٢) شرح التصريح ٢ : ٣٣٨

(٣) شرح المفصل ٩ : ٦٨

(٤) معجم العوام ٢ : ٢٥٠

« والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة ، فهي أشعارهم كثير اوقف على المصوب للمصوب بالألف ، فكأن لدى احتصوا به جوار الإبدال ^(١) » عند انصب لا وجوبه كما في لغة الجمهور .

ومن العرب أيضا من يبدل في حانة لرفع الواو ، وفي حانة الحرياء كما في حالة نصب - وهي لغة أرد اسراء - كما تقدم .

فيقولون ، هذا محمدو « بالواو » وتحدثت مع محمدى « بالياء » ، وهذان للتعاب غير مشهورين لأسماء لقييلتين محصوتين كما ذكر السحابة .
المصوب المؤنث -

غير أن هناك حالة واحدة لا يبدل لتووين فيها في حانة النصب ألفا ، وهي لاسم المؤنث (بالهاء) .
فقد ذكر بعض النحاة أن الأصل في التأنيث اهاء قل ثعب :

« إن هاء في تأنيث لاسم هو الأصل ، وإنما قلبت هاء في انوصل ، إذ لو تركت بحاء هاء فقدت ، ورأيت شجرها بالتووين ، وكان ... غلب في الوقف ألفا في ريد ، فيشبه هاء المؤنث ^(٢) ، فقلب في الوصل تاء لدلت ثم لما جرى إلى لوقف رجعت إلى أصلها وهو اهاء ^(٣) »

وبدلت م بقلب التووين حيث ألفا ، في حالة النصب خوفا من الياء غير أنه يمكن أن يرد على من قال : بأن اهاء هي الأصل في التأنيث بأن كتب السحابة جميع ذكرت أن التاء هي علامة التأنيث تحقق آخر الاسم ، ويكون متحركة كما سبق بأخر الفعل الماضي وتكون ساكنة ، وأول الفعل لمصرع ، وتكون متحركة ، فيجب

لأنه سبعة بالاسم إلى نوعين .

دال : وهي التاء التي تكتب (مفتوحة) وفيها يبدل لتووين ألفا في حانة النصب نحو روت أحتا ، أكرمت بنتا .

لوع الثاني : وهي التاء التي تكتب (مربوطة) ويوقف عليها ياخاء نحو رأيت طابة ولا

على أن من العرب من يقف على هذا النوع بالتاء مظهرا كقول بعضهم

يا أهل سورة البقرث ، فقال مجيب ، ما احفظ منها ولا آيت وقوله

الله أنجأك يكفى مسلث من بعدما وبعدهما وبعدت
كادت نفوس القوم عند الفصلمت وكادت الحرة أن تدعى أمت ^(١)

وأكثر من وقف بالتاء يسكها ، وهو كانت سورة منصوبة ^(٢) « كما في تدعى أمت ، فكان القيس أن يقول تدعى « أمة » بالوقف عليها بالهاء ، وبكسر ياء - ثقافية هي التي انتصت ذلك

وقد ورد من « وقف عليها بالتاء ، وأبدل التووين ألفا ، كقول لشاعر .

إذا اعتزلت من مقام العريز فباحسن شملتها شملنا ^(٣)

فكما سبق يتضح أن اعتبار التاء هي الأصل في التأنيث أولى من اعتبار اهاء

ومن يريد هذا الرأي تأييدا أنه قد ورد في مصحف الشريف كتابه هذه اهاء

مفتوحة كقوله تعالى : « إن شجرت الرقوم ^(٤) » ، صرب لله مثلاً للدين كقوله مرت

روح وامرات لوط ^(٥) » وأن أغلب القرء قد وقف عليها بالتاء .

(١) حاشية البيان ٤ ٩٤

(٢) يقصد صحر محمد بنوك

قلب الألف المتطرفة همزة :

حكى مسيبويه^(١) في الوقف أن الألف المتطرفة قد تقلب همزة نحو : هذه حبلاً ، بالهمزة يريد حبلى ، ورأيت رجلاً يريد رجلاً .

وذكر ابن يعيش أن هذه الهمزة بدل من الألف التي هي عوض من التنوين في الوقف ، وليست بدلاً من التنوين نفسه وذلك : تقرب ما بين الهمزة والألف ، وبعد ما بينهما ، وبين الون ، وإنما أبدلوا منها لأن الألف أخفى من الهمزة ، والهمزة إذا كان ما قبلها متحركاً كانت أبين من الألف ، والألف قريبة من الهمزة .

وما يؤيد أن الهمزة في رجلاً مبدلة من الألف لا من التنوين أنك تقول : رأيت حبلاً ، وتهمز وإن لم يكن فيها تنوين (ومثله) هو يضرها^(٢) .

هذا ما ذكره شارح المفصل في هذه اللغة ، ويبدو أنها لغة لإحدى القبائل ، أو أنها لغة شاذة وذلك لأن قلب كل ألف متطرفة همزة ، يوجد الخط بين المقصور والمهموز ، وبين الألف الأصلية ومبدلة . ولعل ذلك كان السبب في إهمال أكثر النكت لحيوية هذه اللغة .

الأوجه الأخرى للوقف وعلاقة التنوين بها

لوجه ثانى من وجوه الوقف هو : الإشمام ، ويتضح من تعريفه كما تقدم أنه لا يكون إلا في المرفوع ، سواء أكان موبناً أم غير موبن ، وفي المسمى على الصمد كذلك .

فصل قولك : جاء محمد ، نث أن نقف عليه بالإشمام مع بيان هيئة الحركة الموجودة في الدال بصم الشعبين ، فيكون ذلك إشماماً .

الوجه الثالث من وجوه الوقف هو : الروم ، ويكون على صحت القول في الحركات كلها ، في المرفوع متوبناً أو غير متوبن ، وفي المنصوب غير المد ، وفي

المفتوح ، وفي المجرور بالكسرة وبالمفتحة (ولكنه) يحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة حصة المفتحة وتناول اللسان لها بسرعة ، وبذلك لم يجره القراء في المفتحة .

وأما السجويون فمذهب الجمهور حذره في المفتحة

وقد رعم البعض أن الروم لا يكون في المنصوب لثقلته ، والناس على خلافه لأن الروم لا يرفع حكمه لحكم المسكون لما فيه من حرى بعض الحركة في الوقف فلا يجمع أن يكون الفتح كغيره^(١) .

بما تقدم يرى أن الروم يكون في كل الحركات ، لا المنصوب الموبن فإنه لا يجوز فيه إلا أن الوقف عليه (بلغة ربيعة) وهو حذف الألف المبدلة من التنوين ، حتى يمكن تشبيهه على الحركات بصوت ضعيف ، لأنه مع وجود الألف لا يمكن ذلك لوجه الرابع - الوقف بالتضعيف .

أما التضعيف ، فيكون أيضاً في المرفوع والمجرور مطلقاً ، أى سواء أكان موبناً أم غير موبن ، نحو : هذا خالد ، ومررت بخالد ، ونحو : في المنصوب إذا لم يكن موبناً ، مثل : ... فـ ... أو إضافة أو يكون غير منصوب^(٢) .

أما المنصوب الموبن فإنه لا يصح فيه التضعيف ، غير أنه قد ورد بالتضعيف في قوله الشاعر :

تركها أبقي الذباب سبياً^(٣)

وكان الوجه ألا يلحقه التضعيف لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه في ... ، ونقل قوله لا ... حرف إعرابه في الوقف ، لأجل ... لا يصح ، لكن الشاعر حمل التضعيف على الرفع والجاء وقاسه

(١) مع فوائده ٢ : ٢٧

(٢) شرح المفصل ٩ : ٦٨

(٣) عزى في الكتاب برزخ وعزاه أبو حاتم لأعرابي ، وابن سبويه لربيع بن صبح من فضيلة مرجزة (العيسى)

٢١٩ : ٤

(٤) مع الرضى ٢١٠

(١) الكتاب ٢ : ٢٨٥

(٢) شرح المفصل ٢ : ٢٨٥

على أنه يمكن اعتبار ذلك ضرورة ، أو أن الشاعر وقف على لكلمة بعة ربيعة .
وجه الخامس من وجوه الوقف : هو النقل .

اتفق النحاة على أنه يصح الوقف بالنقل إذا كان الاسم مرفوعاً أو محروراً مصقلاً ، أما المنصوب ، فإنه لا يصح فيه الوقف بالنقل إلا على لغة ربيعة فإسكانه يوجب لفتحه أيضاً .

وبكهم : اضمموا في المنصوب الذي فيه الألف واللام نحو رأيت لبحر .

ومذهب البصريين أنه لا تنقل فتحة الراء إلى الكاف ، بل يوقف عليها بغير

وجهه أن هذا الاسم به حالة في الوقف تثبت فيه لألف والفتحة قبلها نحو رأيت بحراً ، ولما كانت كذلك ، صرد حكمها ، حتى صارت في حال التعريف مثل حدها في التكمير ^(١) .

ويرى سيويه هذا الرأي أيضاً فيقول : لا يقال رأيت البحر لأنه في موضع نصب ^(٢) بناء على أن اللام عارضة ، والأصل التسوين ، والمعروف في حكم المنون في الوقف .

وأجاز ذلك الكوفيون لكونه مثل المرفوع والمحروور سواء ، في وجوب إسكان اللام .

وبل رأى الكوفيون هو الأصح ، لأننا لا نجد سبباً يفرق بين المرفوع والمحروور ، بين منصوب في حالة التعريف ، كما أن حمل غير المنون على المنون في حالة نصب ، لا يمكن أن يكون علة مقبولة في مع النقل ، خصوصاً أنه قد اتفق الجميع على أن المنصوب ، إذا كان مهموزاً ، فإنه يصح الوقف . تنسب بالنقل ، فيقال رأيت الجنأ في

(رأيت) الجنأ ^(١) . وقال البصريون وإنما اعتبر ذلك في أهمية ثمنها ، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب ^(٢) .

ومذهب الكوفيين لا يفرق بين المهموز وغيره حيثما في حالة نصب

عند من يتصح له :

أب الاسم سواء إذا كان مرفوعاً ، أو محروراً ، يصح لوقف عنه بجميع الأوجه : الإسكان ، والإشتم ، (في المرفوع فقط) ، والروم ، والنصب ، ولقل .

أما المنصوب سواء ، فإنه لا يصح الوقف عنه ، بأى وجه من الوجوه السابقة لإبدال تنوينه ألفاً ، لا لم يوقف عليه (بلغة ربيعة) غيره حيثما يصح لوقف عليه بكل لوجه ، كالمرفوع ، والمحروور ، وما .

الوقف مع الترم .

س . جـ . بجميع الأوجه الخمسة المتقدمة ، في ثمنهم ، أما إذا وقفوا على روى الشعر ، وبلغوا : فإسكانه يلحقون لألف ، والياء ، والواو ، مايون ، ومالا يون ، لأنهم أرادوا مد الصوت ، وتلك كقول مريء القيس .

فما نبت من ذكرى حب ومبرلى بسقط النوى بين المدحول فحومل ^(٣) وقال في نصب يريد بن الصبية .

فتنا نعيد الوحش عما كنا قتيلا لم يعلم لنا الناس مصرعاً ^(٤) وقد في الرفع للأعشى .

هزيمة ودعها وإن لم لا تمود عداة أم أنت لدير واجم ^(٥)

(١) الجنأ . محسن معذب (مادة حيا - القاموس المحيط)

(٢) الأضوي ٤ - ٢١٢

(٣) البيت لأمرئ القيس (العيون ٢٠٩)

(٤) من شهاب كتاب ٢ - ٢٩٨

(٥) من شهاب كتاب ٢ - ٢٩٨

(١) لأشبهه والنظار ١ - ٢٥٨

(٢) كتاب ٢ - ٢٨٣

وعملوا بدلت بأنه لا يمكن إحصاء الألفين ، لأن الكلمة ، والألف المبذولة من التنوين ، فلا بد من حذف إحداهما ، وكانت الأولى أولى بالحذف لأن الطارئ يزيل حكم ثابت لأنه إذا علم أنه قد جرى به حذف ، لم يُحذف به ، ولأن قبل التنوين فتحة في اللفظ ، فصدر فتى في الأحوال الثلاث بحركة زيد في قومت رأيت زيدا^(١) فتكون لألف الموجودة بدلا من التنوين في الأحوال الثلاث

١٠٠ حذف على هذا المذهب ، أنه قد جاء عنهم هذا فتى بالإمالة ، ولو كانت بدلا من التنوين ، لما سعت فيه إمالة إذ لا سبب لها^(٢) .

١٠١ ثبت أن لألف الموجودة هي لام الكلمة في الأحوال الثلاث وذلك لأنه لا يحذف التنوين رفع ، وحر ، ونصب ، فتعود لألف في الأحوال كلها ، وهذا المذهب قاله ابن كيسان^(٣) : والسيرى ، وابن برهان^(٤) ، وابن مالك في الكهنة ، وقد أبو حيان : إنه الأرجح^(٥) .

ويؤخذ على هذا المذهب ، أنه استحسن جسد حذف التنوين ، عن حذف لام الكلمة ، مع الكلمة ، مع أنه لا يجوز حذف التنوين ، لأنه أتى به لمعى ، وقد رآه ، ابن سبى .

المذهب الثالث : اعتبار مقصور اسم كالاسم الصحيح المول ، فالألف في النصب بدل من التنوين ، وفي الرفع والجر ، بدل من لام الكلمة ، فإن قلت :

(١) الأشباه والنظائر ١ - ٣٩

(٢) شرح مفصل ٩ - ٧٦

(٣) محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن - عدم بالهجرية نحو وبنه ، من بغداد ، أخذ عن حمزة وشعيب ، م مؤلفه ومن كتبه : تهذيب في النحو ، وعلم أديب الكتاب - توفي عام ٣٢٠ هـ ، ترجمته في بهجة الوعاة ١٨ /

(٤) أحمد بن علي بن برهان - فقيه بغدادى ، ولد عام ٤٧٩ هـ ، علق عليه علم الأصول ، وكان يصرب في حل الإشكال ، توفي عام ٥١٩ هـ ومن تصانيفه -

سجل ، والوسيط - انظر ترجمته في بهجة الوعاة ٢ / ١٢٠

(٥) جمع المفردات ٢ - ٣٠٥

وقوى إن أصاب لقد أصابا

١٠٢ ج - بحيث أتت الخيامو^(١)

(وبه في بحر أبيض)

ويؤخذ على هذا المذهب ، في حروف الروى ، لأن الشعر وضع ليعاد ولم يرم فألحقوا كل حرف الذى حركته^(٢) .

ومن عرب من يرم ببدل هذه الحروف نونا ساكنة ، وهو ما سلفه القوم به عند كلامها على (وصيفة نكرم نون الساكنة) في الباب المتقدم إن شاء الله .

الوقف على الاسم المقصور .

مقصور هو ما كان آخره ألفا لازمة قبلها فتحة ، نحو امتى

وهذه لألف ، إما أن تكون لتأنيث ، أو غيره .

فإن كانت لتأنيث فلا يدخل الاسم جسد تنوين^(٣) نحو سكرى وحلى ، أما إذا كانت لألف لغير تأنيث ، فإنه ينحذف التنوين نحو أرطى ، وكثيرى .

أراء السحابة في الوقف على المقصور المول

يقف اسحاه على اسم مقصور مول بالألف مصفا ، نحو رأيت فتى

و فى هذا ألف ثلاثة مذهب :

المذهب الأول : إن هذه لألف بدل من التنوين في لأحوال

الثلاث^(٤) وصلا ، وبوق ، وهذا مذهب فى الحسن ، وأخرى وخارى^(٥) .

(١) من معاهد الكتاب ٢ - ٢٩٨

(٢) من معاهد الكتاب ٢ - ٢٩٩

(٣) كتاب ٢ - ٢٩٨

(٤) لأنه يمكن أن يرم ببدل

(٥) أتى في حالة الرفع والنصب والجر ويكون لام الكلمة حينئذ هي المدحومة

(٦) لأشبهى ٤ - ٧٤

هذا فتى ومررت بفتى ، ووقفت عليه ، فالألف هي الأضحية ، نظير بدل من يد ،
وبداقت : رأيت فتى ، فالألف هي البدل من التويز ، بصير لألف من رأيت
وبدا ، وحدثت الألف لأضحية لأحمر الساكنين

« وهذا مذهب سيويه ، فيما نقل أكثرهم ، ومذهب معظم لحيين »
وهذا المذهب هو الأول بنقول ، لأنه لم يرد عليه أى مدخل ، كما أن حمير
المقصود على تصحيح ، أو ، حرة للباب على وتيرة واحدة .
أثر هذا الاختلاف .

وأثر هذا لاختلاف يظهر عند إعراب
فعلى المذهب الأول « يكون الاسم المقصور معرباً بحركات مقصورة على الألف
مخدوفة لالتقاء الساكنين
وعلى المذهب الثانى يعرب بحركات مقصورة على الألف الموحدة لأب حيث
يجل الإعراب (٢) .

وأما على المذهب الثالث : فيكون الإعراب ، بحركات مقصورة على الألف
لوجوده فى حائتى الرفع والجر ، وعلى ألف المخدوفة فى حاله لصب فقط .
الوقف على المقصور غير الموحدة :
أما مقصور الذى لا يدخله لسبب « من نحو سكرى وحبل ، ولقعا ،
ولعنا ، فألفه ثابتة ، وهى الألف لأضحية ، التى كانت فى الوصل لأنه لا يوسى فيه
فيكون الألف بدلا منه .

وقوم من العرب ، يبدلون من هذه الألف ياء فى الوقف ، فيقولون : هذه أفعى
وحبل ، وكذلك كل ألف تقع آخر ، لأن الألف حمية ، وهى أدخل فى حق ، قريبة
من همزة ، والياء أيين منها لأنها من انعم .

(١) شرح التصريح . ٢ . ٣٢٨

(٢) حاشية الصبا . ٢ . ٩٤

« قال سيويه : ولم يجئوا بعير الياء لأنها تشبه الألف فى سعة المخرج (١) ، وهى
نعم عذرة ، وناس من قيس ، وهى قليلة »

« والأكثر الأول فإذا وصلت عادت الألف ، واستوت اللتان ، وطبيء
يجعلونها ياء فى الوصل ، والوقف ، ومنهم من يجعلها وو لأن الواو أيين من الياء إذا
كانت الياء أدخل فى الهم فكانت أحقى منها (٢) »

هذه هى السمات الثلاث التى ذكرها شارح المفصل فى الوقف على المقصور
الموحدة ، وذكر شارح لتوضيح لغة رابعة : « وهى قلب الألف همزة ، لأن همزة
ت . الألف ، وهما أيين الحروف كلها ، وهى لغة لبعض طيىء (٣) »

« سبب تصحيح أن المقصور غير الموحدة ، يصح الوقف عليه بالألف وهى النعم
سبب ، وبإبدال الألف ياء ، أو واو ، أو همزة ، وهى لغات لبعض القبائل .
الوقف على الاسم المقصور .

المنقوص : هو كل اسم وقعت فى آخره ياء قبلها كسرة نحو انقاصى
وسقوص : إما أن يكون موحدا ، أو غير موحدة .
وكلاهما يكون ، إما مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .

« انقاص على الاسم المنقوص : « كان مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .
« انقاص على الاسم المنقوص : « كان مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .
« انقاص على الاسم المنقوص : « كان مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .

« انقاص على الاسم المنقوص : « كان مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .
« انقاص على الاسم المنقوص : « كان مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .
« انقاص على الاسم المنقوص : « كان مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .

« انقاص على الاسم المنقوص : « كان مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .
« انقاص على الاسم المنقوص : « كان مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .
« انقاص على الاسم المنقوص : « كان مرفوعا ، أو مجرورا ، أو منصوبا .

أو إثباتها ، فنقول : هذا قاصي ، ومررت بقاضي ، ووجه هذه اللمة أن حادف الياء في الأصل ، إنما كان التنوين ، لانتفاها معا ، وقد سقط التنوين في الوقف ، فرجعت الياء . وبه قرأ ابن كثير ، « ولكل قوم هادي »^(١) ، « وما لهم من دونه من وإلى »^(٢) .

« ووجه اللمة الأولى أن حادف التنوين ، في الوقف عارض ، والعارض لا يعتد به بحقيقت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لأنه لا يوقف على متحرك »^(٣) .

وهذه اللمة هي أرجح اللغات ، وبها قد سيويه ووصفها « بأنها الكلام الجيد لأكثر »^(٤) .

« أن الوقف محل استراحة ، ورد الياء يوجب ثقل الكلمة .

« ما إذا كان المقوص مصوباً موباً ، فأجمع على إثبات الياء وقفاً ، لأنها تنحصر بألف التنوين »^(٥) ، فلا يمكن حذفها ، ودلت كقولها تعار : ربما إسا مسمعا مادياً »^(٦) .

المقوص غير المون .

أما إذا وقفت على المقوص غير المون ، فإن كان مرفوعاً أو مجزوراً ففيه أيضاً حذر حذو . . . فتقول : هذا القاض ، ومررت بالقاض ، وهذا القاصي ، امرت قاصي .

« وحجة من حذفها في الوقف ، أنه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء ، والتنوين ثم أدخل عليه الألف ولان بعد حذفها »^(٧) .

(١) الرعد ، ٧ .

(٢) الأشهاد والفقار ١ ، ٢٦٠ .

(٣) الكتاب ، ٢ ، ٢٨٨ .

(٤) خلاص لغة ربيعة ، ١ .

(٥) ن عمروا ، ١٩٣ .

(٦) شرح التصريح ، ١ : ٣٤ .

وتبدو هذه الحجة غير منطقية ، فقد احرص صاحبها شيئاً لم يكن في بنية المتكلم عند النطق ، كما أنه لا يوجد ما تحذف معه الياء ، بقي وجه الإثبات هو الأرجح بعكس المون

أما المنصوب غير المون فليس فيه إلا وجه واحد ، وهو إثبات الياء نحو : أب القاصي

أنواع المنقوص غير المون :

والمنقوص غير المون أربعة أنواع :

أحدها : ما سقط تنوينه بدخول ال (وقد سبق الكلام عليه)

والثاني : ما سقط تنوينه لبدء نحو يا قاصي ، فالخيل يختار فيه الإثبات لأن الحذف مجاز^(١) ولم يكفر . ويوس يختار الحذف^(٢) لأن البدء عمل حذف .

والثالث : ما سقط تنوينه مع النصرف نحو رأيت جوارى بصبا فيوقف عليه بإثبات الياء (كما تقدم في المنصوب) .

والرابع : ما سقط تنوينه بالإضافة ، نحو قاصي مكة ، فيجوز فيه الوجهان الخائزين في المون ، قالوا : لأنه ما زالت الإضافة بالوقف عنه ، عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين ، فجاز فيه مجاز في المون^(٣) .

هذه أوجه الوقف في المنقوص مطلقاً أي سواء أكان مون أم غير مون ، ومعلوم أن الإعراب عند الإثبات يكون في حالة الرفع والجر ، بصمة أو كسرة مقدرة على الياء الموجودة ، وعند الحذف يكون بصمة أو كسرة مقدرة على الياء المحذوفة .

(١) أي آباء النعمان على خلاف الأصل ، ولم يكفر حتى يكون اجبا

(٢) ورجع سيويه مذهب يوس حيث قال : « يوس أقوى لأنه لما كان يعي في كلامهم أن يحذف في غير البدء » كانوا في البدء أجبر لأن البدء موضع حذف ، يحذفون فيه التنوين » (الكتاب ٢ : ٢٨٩)

(٣) شرح التصريح ٢ : ٣٤٠

أما في حالة النصب ، فإن الفتحة تظهر على الياء سواء أكان موقفا أم غير موقفا .

الوقف على كائين وإذن :

بقيت كلمتان يدخلهما التسوية : الأولى : اسم وهي كائين ، والثانية : محذوف في حقيقتها ، وهي إذن .

أما كائين : فهي اسم مركب من كاف التشبيه ، وأى الاستعهادية اسوة ، وهذا جاز الوقف عليها ياسون ، لأن التسوية ما دخل في التركيب أشبه بالنون الأضدية ، وهذا رسم في المصحف نونا ، ومن وقف عليها بخلافه اعتبر حكمه في الأصل وهو محذوف في الوقف .

وقيل انكاف فيها رائدة .

قال ابن عصفور : إنك لا تريد بها معنى تشبيه ، وهي مع ذلك لازمة وقيل هي اسم بسيط ، واحتاره أبو حيان ^(١) .

وهذه هي حجة لقول في كائين ، ولعل من الأحسن اعتبارها اسما بسيطا ، حتى لا يحتاج إلى المعون بتركيبها ، وإثبات هذه التركيب بقول متكلف .

كما أن الأحسن أيضا إثبات نونها عند الوقف ، منعنا لنسب بينها وبين كائين (غير المبوبة) في مثل قولك : رأيت رجلا لا كائين رجل يكون أما إذن .

فقد احتج في حقيقتها ، هل هي اسم أم حرف ؟

الذي عليه الجمهور أنها حرف ، وذهب بعض النحويين إلى أنها اسم والأصل في إذن أكرمك ، إذا جئتني أكرمك ، ثم حذف الحمة ، وعوض عنها السوين ، وأصمرت أن .

وعلى الأول ، فالصحيح أنها بسيطة ، لا مركبة من إد وإن ^(٢) .

وقد احتجوا عند الوقف عليها إلى هريقين :

أ - أنهم من يرى إبدال نونها ألفا ، فقد جاء في لسان العرب :

« وما أبدلت الألف من نون إذن في الوقف ، ومن نون التوكيد ، لأن حالهما في ذلك حال النون التي هي عزم النصرف ، وإن كانت نون إذن أصلا ونال ذلك النون رائدة »

« فإن قلت : فهذا كانت النون في إذن أصلا ، وقد أبدلت منها الألف فهل تغير في نحو حسن ، ورس ، ونحو ذلك مما نونه أصل ، فيقال فيه : حسا ، ورسا ؟ . فاجوب ، أن ذلك لا يجوز في غير إذن ، مما نونه أصل ، من قبل أن إذن حرف فانون فيها بعض حرف ، ومما النون في حسن ورس فهي أصل من اسم متمكن ، يجري عليه لأعراب ، فانون في ذلك كاندان في زيد ^(١) » اهـ

ب - ورغم بعضهم أن الوقف عليها بالنون ، واحتاره ابن عصفور ، وبني على ذلك أن يكسب بالنون ، وليس كما ذكر ، وإجماع انقراء السبعة على خلافه ، فيهم أجمعوا على الوقف على نحو « ولن تفلحوا إذا أبدلوا ^(٢) » بالألف ^(٣) . وروى عن المبرد ، والمدرسي ، الأحمد هذا الرأي .

وقد عزا الصبان في حاشيته ^(٤) هذا الخلاف في الوقف عليها إلى الخلاف في حقيقتها ، فعلى أنها حرف يوقف عليها بالنون ، وعلى أنها اسم موقف يوقف عليها بالألف ^(٥) .

هذه هي حجة آراء السحابة في الوقف على إذن ، ولعل ما يؤيد الرأي الأول في رجحانه ، إجماع القراء « يوقف عليها بالألف كما أنها تكسب في انقراء دائما ألفا ، اتعا للمصحف الشريف ويحيدا للاقتصر عليه ، مراعاة للقرآن الكريم .

(١) لسان العرب مادة « إذن »

(٢) حيف

التون ورسمه في الكلمات :

احتاج العرب إلى « شكل » الكلام ، يوضع علامات مخصوصة لتحقق الحروف لدلالة على نوع حركته ، ليحافظوا على النطق العربي السليم وذلك بعد أن كثرت اختلافاتهم بالعجم ، فظهر بينهم اللحن .

ويقال : « إنه لما تولى رباب ابن أبيه على العراقيين أيام معاوية « أمر أب الأسود الدؤلي بعلم أولاده بالبصرة ، فسمع أبو الأسود قارئاً يقول الله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ بُرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ^(١) » فبصر له ، فاستعجب ، وطلب كاتباً ، وقال له : ادا ريتي قد فتحت فمي بالحرف ، فأنقط نقطة على أعلاه ، وإني صممت فمي فأنقص بقصة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فمي فأجعل القصة تحت الحرف ، وإن اتبعت لك شيئاً من علة ^(٢) فأجعل مكان النقطة نقطتين ، ففعل ذلك ^(٣) »

ثم جاء الخليل بعد ذلك ، فافتنى ، أثر أبي الأسود ، أكمل ما ابتدأ ووضع الحركات التي تشكل بها كلامنا اليوم .

ولما نرى الآن من الكلمات ما يقتضي ، أن يكون في آخره صمتان ، أو فتحتان ، أو كسرتان ، مثل جاء محمد ، رأيت محمداً ، وذهبت إلى محمد وقد وضعوا الحركة الثانية تدل على أن الكلمة موبة .

وكان الأصل أن تكتب نونا ساكناً في آخر كل كلمة موبة ، ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل ، اختصاراً ، وصحوا للخلط بين هذه النون الزائدة وغيرها من الأنواع الأخرى ، ولا سيما الأصلية ، ووضعوا مكان النون رمزا يعني عنها ، ويدل على ما كانت تدل عليه ، وهذا الرمز هو الصمة الثانية ، والصحة الثانية ، ولكسرة الثانية على حسب الإعراب ، فاستعملوا بهذا الرمز عن النون مبدوها في الكتابة ^(٤) .

ولذلك كان معنى قولهم في تعريف التون أن « ثبت لفظاً لا خطاً » أنه لا يثبت خطاً بصورة النون ، وإن كان هناك رمز يدل عليه .

العروضيون يكتبون التون نونا :

لما كان العروضيون يكتبون ما يسمعون خاصة ، إذ الذي يقيد به في صيغة لعروض ، إنما هو ما يلفظ به لأسم يريدون به عدد الحروف التي يقوم بها الوزن متحركاً كان ، أو ساكناً ^(١) .

لذلك فهم يكتبون التون نونا ساكناً ، ولا يراعون حذفها في الوقف ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفاعيل ، فقد تقطع الكلمة بحسب ما نفع من تبين الأجزاء . كقولهم :

ولقد علم تشدى لمحمدن محمداً ياسدي يتدياً
متفاعلس متفاعلس متفاعلس متفاعلس متفاعلس ^(٢)
وكتابة هذا البيت في الخط العادي :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا
ولهذا يقال دائماً : حصان لا يقاس عليهما : خط المصحف العثماني ، وحيد لعروضيين .

كيف يكتب الاسم المنون ؟ :

على ضوء ما ذكرناه آنفاً ، يمكن أن نقول : إن الاسم إذا كان موبداً موبداً ، فإنه يكتب ، وعلى الحرف الأخير منه صمتان ، وإن كان محموراً ، فإنه يكتب وعلى آخره كسرتان ، وإذا كان الاسم المنون مصوباً ، أو مفتوحاً ، فإن العرب تبدل التوين ويكتبه ، إلا ربيعة ، فإنهم يكتبونه بدون ألف ، على اعتبار أن الحرف الأخير ساكن دائماً .

(١) يقصد إذا نون الكلمة

(٢) كتاب الإملاء . ٤٨

(٣) النحو الوازي ١ ١٢

(١) معجم هوامع ٢ . ٢٤٣

(٢) البيت من الكامل ، وحصل فيه القطع في البيت الأخير من الصرب

وفي لغة أزد السراة ، يكتبون بعد كل اسم متون ، حرفا يجانس حركته وحمل
الخلاف في الكتابة ، مفرغ عن الخلاف في الوقف كما تقدم .

شروط كتابة الألف بعد المنصوب المتون :

يرسم التنوين ألفا في الاسم المنصوب بشرط ألا يكون مقصورا ، ولا محتوما
هاء التأنيث ، ولا موصوفاً بابن متصل به ، ولا محتوما بقطعة^(١) قبلها ألف ، أو على
ألف^(٢) .

فهذه شروط أربعة ، يجب أن تتحقق في الاسم المنصوب المتون ، ليندل ألفه
تنوينا .

وإن لم تتحقق هذه الشروط :

أ — فإن كان الاسم المقصور موباً ثلاثياً ، أو أكثر ، فاختار كتابته بالياء
(كفتى) ، وهو قياس مذهب المبرد ، لأنه يرى ، أنها لام مطلقا ، وقياس
مذهب المارئي ، أن يكتب الألف ، لأنه يرى أنها بدل من التنوين مطلقا ،
كالألف في رأيت زيدا .

وقياس مذهب سيويه ، أن يكتب المنصوب بالألف ، لأنها بدل من
التنوين وما سواه ، من جر ، ورفع بالياء^(٣) ، لأنها حينئذ بدل من لام الكلمة .
ويتضح من ذلك أن البعض يرى كتابة المقصور المتون بالألف مصدقا
وبالبعض الآخر يرى كتابته بالياء مطلقا ، أما سيويه فيرى كتابته بالألف عند
النصب ، وبالياء عندما يكون مرفوعا أو مجرورا^(٤) .

والخلاف المتقدم ، إنما هو في الاسم المقصور ، الياقي الأصل .

(١) أي هزة

(٢) كتاب الإملاء للشيخ .

(٣) كتاب الإملاء ١٢٧

أشد يرى سيويه عند الكلام على الوقف على لفظ يكون حلا
— وهذا أميل إلى كتابتها مصدق بالياء يظهر الفرق بين مقصور الياء

أما الاسم المقصور ، الذي يكتب بالألف ، فلا خلاف فيه مطلقا ، مثل
عصا ، وقفا .

ب — وإن كان الاسم محتوما ، بقاء التأنيث المربوطة ، فإن تنوينه لا يكتب ألفا عند
النصب ، بل يكتب في كتابة الرمز وهو الفتحة الثانية نحو : رأيت تلميذة .
أما من يكتبها بالتاء المفتوحة — وهي لغة مرجوحة — فإنه حينئذ يبدل
معها التنوين ألفا فيقول (رأيت تلميذتا).

ج — الاسم المنصوب الموصوف بابن :

ذكر الشيخ حسن والي^(١) (صاحب كتاب الإملاء) أنه يشترط في إبدال
التنوين ألفا في حالة النصب ، ألا يكون الاسم غير موصوف بابن .
ويرى أنه لا حاجة إلى هذا بشرط ، لأنه قد يمد ، أو سوين يحذف
في هذا الموضع ، وما دام أنه قد حذف التنوين ، فليس ثمة إبدال .
على أن الشيخ واليا نفسه ، قد نص على حذف التنوين في هذا الموضع
حين قال عند الكلام ، على حذف الألف من كلمة (ابن) عندما تكون صفة
لعدم .

د — وإنما حذفت الألف حينئذ ، لأن الصفة والموصوف لشدة اتصالهما
كالشيء الواحد ، ولهذا حذف التنوين من العلم الأب ، ولو في حالة النصب ،
نحو . رأيت علي بن محمد ، ولأن استعماله على هذا الوجه ، أكثر من غيره^(٢) .

وهذا يؤيد ما ذكرناه ، من أنه لا داعي إلى ذكر هذا الشرط .

ه — الاسم المنصوب المتون المختوم بهمزة قبلها ألف أو على الألف :
مثال : رأيت سماء ، ورزت ملجأ

(١) هو حسين بن حسين بن إبراهيم بن إسماعيل بن وهبان والي ، ولد عام ١٢٧٦ هـ في بلدة
ميت أبر على الشارقة ، وتخرج بالأزهر ، وكان من أعضاء هيئة كبار العلماء ، له كتب منها :

أدب البحث وسنطرة ، ورسالة التوحيد .

توفي عام ١٣٥٤ هـ (الأعلام ٢ : ٢٥٤)

(٢) كتاب الإملاء ١٢٢

«وذهب يونس» إلى أنها اسم فاعل من كان يكون ، واسون أصلة وهي لام
 الفعل ، فعلى هذا ، لا شذوذ في كتابتها باسوان ، لأنها كتابين من ياء يمين^(١) «أهـ
 ومن المادة السابقة في هذا الموضوع ، يرى أن السبب في قوهم : إن كآين
 على خلاف القياس ، قوهم بأنها مركبة .

ويكن يمكن القول ، بأنها اسم بسيط ، وحينئذ فلا شذوذ في رسمها لأن الكاف
 واسوان يكونان حينئذ أصدين فيها .

وهذا القول أحسن أن يؤخذ به ، لأنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل

الباب الثاني

الوظيفة النحوية للتوين

الفصل الأول : وظيفة التوين في المسيات ، ووظائفه في المعربات

الفصل الثاني : أ . نونات على صورة التوين وتؤدي وظائف أخرى

ب . نونات تنوب عن التوين .

الفصل الأول

الوظيفة الحوية للتوبيخ : وظيفة التوبيخ في البيت

طائفة في المعربات

عربا عند كلاما على أنواع التوبيخ ، أنه يمتحق الأسماء المعربة والأسماء المبيسة ،
.. رام كذلك ، فربما لابد أن تختلف وظائفه في نسبت عنها في معربات
وظيفة التوبيخ في المبيات :
اتفق السحاة على أن التوبيخ الذي يمتحق مبيات تكون وظيفته التذكير بكمية
يحق بها .

وقسموا هذا النوع إلى قسمين : عياني ، وسامعي .
أما العياني فيكون في الأسماء المحمودة بكلمة « به » كحذوية ، وعمرويه ،

وغيره .

فإذا أردت أن تتحدث عن واحد من هؤلاء ، وكان معينا معهود .
من تحذيره . معروفا بهذا الاسم ، لا تختلط صورته في الذاكرة بصورة غيره ، في .
.. منه من غير توبيخ ، وأنت بهذا تتكلم عنه كما تتكلم عن الأعلام الأخرى ، أنتي
يد . الواحد منها على فرد خاص بعينه مثل محمد ، أو صالح ، أو علي .

أما إذا أتيت بالتوبيخ في آخر الكلمة ، فيب مرد يعبر إذ نصير كمن
يحدث عن شخص غير معين ، لا يتميز من غيره من المشاركين في الاسم ،
.. حيث تتحدث عن رجل في رجل مسمى بهذا الاسم .

وأما السامعي ، فيكون في أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات وحدث مثل ، صه

وغيره .

فهذه الكلمات وأشابهها تكون موبة حيا ، وغير موبة حيا آخر ، كأن
سمع شخصا يتحدث في أمر معين ، ليهتم سماعه ، فتحاطه بقولك . صه
سكون اهاء ، تريد منه السكوت عن الكلام في هذا الأمر بخصوص الذي
حدث فيه ، وللمتكلم حشد أن يتحدث في أمر آخر إن شاء ذلك .

أما إذا خاطبته بقولك : صه (بالتنوين) فيكون مرادك حينئذ طلب السكوت عن الكلام في جميع الموضوعات ، لاقى موضوع معين .

ولو قلت له : ايه (بالكسر من غير تنوين) لكان مرادك حينئذ ، ردني من هذا الحديث الذي تتكلم فيه الآن ، أما إذا قلت له : ايه (بالتنوين) فإن المراد يكون ردني من حديث ، أي حديث ، أي سواء ، أكان مانعاً فيه أم غيره وهذا يدل على أن اسم الفعل .

أما اسم الصوت ، فهو قولك : صاح العرب عاق (بغير تنوين) فإن المراد أن صاح العرب كان صياحا خاصا ، فيه تعميم مثلا ، أو حرن ، أو فرع أما بالتنوين ، فمعناه مجرد صياح مطلقا .

ومن الأمثلة السابقة ، تنين أن عدم التنوين في هذه الكلمات ، القياسي منها والسماعي ، وأشباهاها ، هو الدليل على أنك تريد شيئا معينا واصحا في ذلك ، معهودا لك ومحطبت ، سواء أكان ذلك الشيء شخصا أم غير شخص .

« والتنوين هو الزم الدال على أنك تريد شيئا غير معين بذاته ، وإنما هو مختلط بين نظائره الممانئة له ، ولا يتجه ذهك إلى واحد منها دون غيره ، ويسمون الكلمة لتي من النوع الأول « معرفة » ، لأن مدلولها معروف معين ، والكلمة التي من النوع الثاني « نكرة » ، لأن معناها مكر ، ولذلك يسمون التنوين الذي يداخنها . تنوين التكثير ، أي التنوين ، الذي يدل على الشيوع ، وعدم التحديد ، فهو إذا العلامة التي تدل بوجودها ، على أن الكلمة نكرة ، وتدب بعدها على أنها معرفة (١) »

أقسام أسماء الأفعال بالنسبة إلى التنوين

يقسم اسم الفعل بالنسبة إلى دخول التنوين عليه ، وعدم دخوله ، إلى ثلاثة أقسام .

١ - قسم لا يستعمل إلا معرفة نحو بله ، وأمين ، لأنه لم يسمع فيهما تنوين .

٢ - قسم لا يستعمل إلا نكرة ، وهو ما لا يفارقه التنوين نحو : أيها في الكف ، وويها في لإعراء ، وواها في التعجب .

٣ - قسم يستعمل معرفة ، ونكرة فبأن ، لإرادة التكثير ، ويهدف التنوين ، لإزالة التعريف ، وذلك نحو : صه ، وريه ، وأف (٢) .

والقسم الأخير هو الذي يجمعا في هذا الموضوع ، لأنه هو الذي يظهر الفرق بين معنى اسم الفعل عند التنوين وعدمه .

عني أن بعض النحاة قد ذهب (٣) « إلى أن أسماء لأفعال كلها معارف ، ما بون منها ، وما لم بون ، وأما أعلام أجسام معوية ، كسبحان ، قد في البسيط . وهو صاهر قول ابن حروف (٤) » .

والمصحيح هو التفصيل السابق ، لوصوح معده ، وشيوعه ، وقول جل الحاجة به .

وعلى ضوء المادة السابقة ، يمكن أن نقرر أن وظيفة التنوين في المبيد هي التكثير

لوصوح هذه الوظيفة ، من بين وظائف التنوين ، التي سنذكرها بعد ذلك . ذهب بعض النحاة المحدثين ، إلى قصر هذه الوظيفة على التنوين ، بمعنى أنه جعل التنوين محلف أنواعه ، لا يدس إلا على التكثير .

رأى إبراهيم مصطفى في التنوين :
قال المرحوم إبراهيم مصطفى : « ومعنى التنوين غير نفي ، فهو علامة التكثير وقد وصفت العرب للتعريف ، أداة تدخل أول الاسم ، وهو : ال ، وجعلت للتكثير علامة تدخقه وهي لتنوين (٥) » .

(١) الاشتباه والغمائل ٢ - ١٢١

(٢) نظر شرح الصريح ٢ / ٢٠

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحصري ، ولد في سنة ٥٢٤ هـ ، وكان كثير الشعر . ولم يروح له مصنفات منها شرح كتاب ميموه - ح - لحسن للزجاجي ، وتوفي عام ٦٠٩ هـ . ترجمته في بنية الدعاء ١ / ١٢٥

(٤) حياء البحر ١٦٥

فقد جعل هذه الوظيفة عامة في كل أنواع التنوين ، لا فرق بين متون مبتنى أو معرب ، ونعى على النحاة اعتبارهم هذه الوظيفة في المبنى فقط حيث قال : « إن التنوين للتشكيل » وقد نص النحاة على هذا أيضا ، فقالوا : إن سبيل يس على تشكيل في المبيات وحدها ، دون المعربات ، ونحن لا نقبل تخصيصهم هذا ، ولا قصرهم تنوين التشكيل على المبيات ، بل يرى أنه في المعرب ، أكثر دلالة على التشكيل ، وأوسع استعمالا ، وأن حذفه آية طاهرة على التعريف^(١) .

ثم لما وجد أن الاسم (العلم) سيكون تنوينه عقبة أمامه في عدم إطراد هذه الوظيفة ، اضطر إلى تخرج العلم تخرجاً غير مقبول ، حيث سوى بينه وبين اسم الجنس في عدم تعديد مدلوله ، فقال : « وإنما صار الاسم العلم أصله التعريف ، لأنه الاسم لدى يقصد له المسمى شحوصا ، لتلبيته بذلك الاسم من سائر الشحوص ، كرجل سمي ابنه زيدا أو غيره ، ليعرف باسمه من غيره ، وهذا أصبه ، ثم سمي غيره مثل ما سمي به ، فزاد ذلك الاسم على شحوص كثيرة ، وكل شخص منها سمي به لاختصاصه ثم صار بالمشاركة عاما ، فأشبه أسماء الأنوع ، كرجل ، وفرس ، ونحوه ، مما هو للجماعة كل واحد منهم به ذلك الاسم ، فإن أوردته المتكلم قاصدا إلى واحد ، عنده أن مخاطب يعرفه ، فهو معرفة ، وأن أوردته على أنه واحد من جماعة ، لا يعرفه المخاطب ، فهو نكرة^(٢) .

فجعل إرادة المتكلم ، في كونه يريد المعرفة ، أو النكرة ، يتحقق بإثباته العلم موبنا ، أو غير موبن ، فإن كان الأول ، فهو يريد النكرة ، وإن كان الثاني ، فهو يريد المعرفة .

ثم أحيوا ، قرر قاعدته في ذلك ، التي قد فيها : الأصل في العلم ألا يوبن ، وبك في كل علم ألا تنونه ، وإنما يجوز أن تتحقق التنوين ، إذا كان فيه معنى من التشكيل وأردت الإشارة إليه^(٣) .

(١) إحياء النحو : ١٧٥

(٢) المرجع السابق : ١٧٧

(٣) المرجع السابق : ١٧٩

ويؤخذ على هذا الرأي ، أنه سوى بين العلم ، وبين اسم الجنس في عدم التعيين ، مع أن هذا لم يقل به أحد . كما أنه لا يمكن أن يقل أن يكون التنوين في أحد الأسماء لتمكينا دلالة على سكون

فقد ورد في القرآن الكريم وهو كما نعلم أعلى مراتب الكلام لغة وأسلوبا بعض الأسماء المتمكنة مبنية ، ومع ذلك لا يمكن مطلقا ، مهمها على أنها نكرة ، لعدميتها ، ولتحديد إيرادها ، فقد قال الله تعالى : « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم^(١) » وقوله « وإلى عاد أخاهم هودا^(٢) » وقوله « وبادى نوح^(٣) » . فمحمد ، وعاد ، وهود ، ونوح ، كلها أعلام ، وجاءت كلها مبنية ، ومع ذلك لم يلاحظ أى شبه فيها بالنكرة ، بل كلها معارف محددة لمعى ، مقصودة عند إتيانها .

كما أن جمع لأعلام مذكورة في القرآن الكريم جاءت كلها مبنية ، اللهم إلا المسموع منها من التنوين ، ولم يقل أحد بتشكيها ، قد دلت على أن المرحوم إبراهيم مصطفى قد تكلف تكلف شديدا ، حتى تسلم له لقاعده ، ومع ذلك جاءت بحالها ما عليه اعرف من النحاة ، وقد جاء به السرا

رأى برجستراسر في وظيفة التنوين

على أن برجستراسر يرى أن التنوين كان في الأصل أداة تعريف ، ثم ضعف معناه المعروف ، فقدم مقامه الألف واللام ، فصار التنوين بعد ذلك علامة لشيء . ويؤيد رأيه هذا بأن هناك بعض الأعلام مبنية ، والبعض الآخر غير مبنٍ فيقول « وإذا كان الأمر كذلك ، فهما سبب وجود تنوين في كثير من الأعلام الحديثة ، نحو عمرو وريد ، وبفهم أيضا سبب إعدامه في بعضها نحو عمر وطهحة ، فإن لعدم

معروف في نفسه لا يحتاج إلى علامة لتعريف وإن أمكن أن تلحق به ، ولو كان التثوين علامة للتذكير في الأصل ، لكان إلحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جدا (١) .

وهما هذا الرأي ، في أنه يقبض لما قاله إبراهيم مصطفى من أن العرب « قد وضعت للتعريف أداة تدخل أول الاسم وهي أل وجعلت للتذكير علامة تنحفه وهي التثوين » .

أما هو فقد جعل التثوين نفسه علامة للتعريف في الأصل . وإن كان يؤخذ عليه أنه جعل ما كان علامة على معنى في أصل وضعه أصبح علامة على صد هذا المعنى (٢) .

كما أننا لا سلم معه ، بأن التثوين أصبح علامة للتذكير كما تقدم - اللهم إلا أن يكون مراده أن من بعض دلالاته التذكير .

وعلى هذا يمكن أن نقرر أن التذكير هو إحدى وظائف التثوين ، وليس هو كل وظائفه .

وظائف التثوين في المعربات :

أما وظيفة التثوين في المعربات فإنها تختلف باختلاف الاسم المنون فإن كان الاسم متمكنا أمكن ، بمعنى أنه خالص من شبه الحروف ، ومن شبه الفعل واستوى حقوق الاسم من الإعراب والتثوين ، فيكون التثوين فيه حشد للدلالة على تمكّن الاسم ، وعلى أنه أقوى أصالة في باب الاسمية .

وذلك لأن الحاجة يقررون أن الأصل في الأسماء أن تكون معرفة ، ومبوبة ، وأن الأصل في الحروف ، وأكثر الأفعال ، وأن تكون مبوبة وغير مبوبة ، فكما ابتعد الاسم عن مشابهة الحروف والفعل في الباء ، وعدم التثوين ، كان أكثر أصالة في الاسمية ، وأشد تمكنا (٣) .

(١) التطور النحوي : ٧٨

(٢) المصدر : ج ١ ص ٢٠٠

(٣) المصدر : ج ١ ص ٢١٠

والاسم المعرب المنون يكون قد اجتمع فيه حشد عاملان من عوامل التباعد ، وعدم المشابهة بالحروف أو الأفعال .

وهذه الدلالة تأتي في كل اسم معرب منون ، معرفة كان أو نكرة ، صحيحا كان أو معطلا ، ودلت نحو محمد ، ورجل ، وقاص .

وقد رعم البعض ، أن تثوين الاسم النكرة يكون للتذكير .

« ورد بأنه لو كان كذلك لزال بروز التذكير ، حيث صي به ، واللام باطل ، كما حوز بعضهم كون تثوين المنكر للتمكين ، لكون الاسم مصرفا ، وللتذكير ، لكونه موضوعا لشيء لا بعينه (١) .

والنصحيح أنه تثوين التمكين ، لأن تثوين التذكير يكون في المبنيات فقط - كما يفهم .

كما أن التذكير حاصل للنكرة قبل التثوين ، فلم يتأثر الاسم به عند دحوته ، وبعد احتياط على من قال بأنه للنكرة ، ولم يتبيه .

وقد مثلت أيضا بقاص ، ردا على من رعم أنه ليس للتمكين إنما هو لنعوص ، عن الياء المحذوفة ، والحقيقة أنه من الأول ، لتثويت التثوين مع الياء في حالة النصب ، لا يصح - تلحق الكلمة الواحدة بوعين من أنواع التثوين عند اختلاف حركتها ، وصفة المفادله

ذكر نسخة - سمين - في بعض جمع مؤنث نسيم . يؤن به ، يقبل - في جمع مذكر نسيم .

بحث لأنهم يرون أن لون التي تأتي في آخر جمع المذكر ، تكون نائية (٢) عن سمين - في يكون في المفرد ، في كقول كل منهما يوحى بتمام الاسم .

في كانت هذه صور يؤن به فقط في جمع مذكر ، دون مؤنث وكلاهما جمع مفعلة . كان من لا يصف في أنهم - في يرون - في شيء ، فيكون مفادله

لنكون في جمع المذكور ، ويتم به التعادل بين الاثنين في هذه الناحية ، ومن أجل ذلك يسمونه ، تنوين المقابلة .

ورأى أن نظرية المقابلة ، التي ذكرها السجاء اقتصاراً ، لا مبرر له ، فلماذا يُحتم وجود تنوين في صيغة جمع المؤنث السالم ، لوجود نون في جمع المذكور السالم ؟

ثم لماذا توسط جمع المذكور السالم هذا ؟ فلا نقول : بأن التنوين في جمع المؤنث السالم ، لمقابلة التنوين في المفرد .

فإذا كانت الإجابة على هذا السؤال الأخير ، بأن مفرد جمع المؤنث السالم ، لا يوجد فيه تنوين في أغلب الأحوال ، حتى يمكن مقابله بالتنوين الموجود في جمعه ، فكيف نفسر وجود النون في جمع لأسم مسموع من التنوين نحو أحمد ، فيها لا تنوين ، ويكفيها مع ذلك نجمع على أحمدون ، فلماذا تقابل هذه النون إذن ، إذا كان المفرد لا يقبل التنوين ؟

ولهذا أرى أن النون في جمع المذكور السالم ، والتنوين في جمع المؤنث السالم ،

ومن أجل ذلك ، استحسن عبد الكلام عن أنواع التنوين ، الرأي انقائس بأن هذا التنوين ، إنما هو تنوين تمكين ، لأنه منه .

وقد أنكر الخصري ، في حديثه ، اعتباره تنوين تمكيناً ، ثمونه فيما لا يصرف منه ، وهو ما سمي به مؤنث كدُرعات ، وتنوين التمكين ، لا يجتمع مع الصرف^(١) .

ويمكن أن يرد على ذلك ، بأن هذا ليس هو الإعراب الوحيد ، لما سمي به من جمع المؤنث السالم ، فقد اختلف النحاة في كسفه إعراب هذا النوع ، على ثلاث فرق : بعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، ولم يحدف تنوينه ، لأنه في الأصل سمي بالمقابل ، واستصحب بعد التسمية^(٢) ، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل

(١) حديثه خصري ١ : ٣٤

(٢) ذهب الرأي هو الذي احتج به الخصري

التسمية ، مراعاة للجمع ، ويترك تنوينه ، مراعاة للعلمية والتأنيث ، وبعضهم يعربه إعراب ما لا يصرف ، فيترك تنوينه ، ويجزه بالفتح ، مراعاة للتسمية ، فالأول راعى الجمعية فقط ، والأخير راعى التسمية فقط ، والمتوسط توسط بين الأمرين ، راعى الجمعية ، فحذف نونه بالكسرة ، وراعى اجتماع العمية والتأنيث ، فترك تنوينه .. ورووا بالأوجه الثلاثة قوله :

تنورتها من أذرعَات وأهلها : « ييغب أدنى دارها بظر على »^(١) ومن هذا يجيء ، أن الإعراب على الوجهين الأخيرين ، قد اعتمد التنوين قبل التسمية ، تنوين تمكين في الرأي العالِب^(٢) . وحيث لا يستقيم للحصري ما قبله من رفضه هذا الرأي .

ولعل وجه إعرابه ، إعراب الاسم غير المنصرف ، هو أفصل الآراء ، لأنه يجمع النيس ، ويريل الإلهام ، ويجعل المراد واضحاً جلياً .
وصيغة المعوص .

في الأساليب العربية دواع ، اقتضت حذف حرف من بعض الكلمات ، أو حذف كلمة من جملة ، أو حذف حصة أو أكثر ، وعدت بحذف التنوين محل المحذوف ، ويكون عوضاً عنه .

أما التنوين العوض عند حذف حرف ، فقد ذكر النحاة ، أنه يكون دائماً في الجموع المعتلة ، التي تأتي على وزن فاعل ، وفي حالتها الرفع والجر ، نحو جوار وسوقي .

وقد اختلف النحاة في المعوص عنه ، فذهب المبرد والزجاج ، إلى أن هذا التنوين ، عوض حركة الياء ، ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين^(٣) .

(١) شرح التصريح ١ : ٨٢

واليت لأمرى القيس : ديوانه ص ٣١ ط دار المعارف

(٢) لأنهم يشبه تنوين الصرف لفظاً وصورة ، كما قال ابن القوام

(الأنشاه والظائر ١ : ٢٦٣)

(٣) الأزهري ٣ : ٢٤٥

أما مسبوقة والجمهور ، فقد ذهبوا ، إلى أن التنوين عوض عن الياء المحذوفة ، إما للتخفيف ، أو لالتقاء الساكنين .

ويكون حذفها للتخفيف ، إذا اعتبروا أن الكلمة ممنوعة من التنوين أصلاً صيغة منتهى الجموع ، فأصل كلمة جوارٍ عندهم ، جوارئُ ، بضمة واحدة ، ثم حذفت الضمة ، لأنها ثقيلة على الياء ، فتصير الكلمة جوارى ، ثم حذفت الياء للتخفيف ، وحجى بالتنوين عوضاً عنها ، لأنها حرف أصلي لا يحذف من غير تعويض

ويكون حذفها لالتقاء الساكنين ، عند من يعتبرها ، أنها لم تكن ممنوعة من الصرف أو الأمر « وإنما وقع الحذف والتعويض فيها قبيل صحتها من الصرف ، فيقال فيها : جوارى (بالتنوين) ثم حذفت الضمة وحدها ، لأنها ثقيلة على الياء (وبقي التنوين الذى تدل الضمة الثانية عليه) ، فالتقى ساكنان ، لا يجوز اجتماعهما ، هما الياء والتنوين ، فحذفت الياء أولاً ، ثم حذفت التنوين بعدها (لسبب أن الكلمة ممنوعة من الصرف ، لصيغة منتهى الجموع) فصارت جوار بكسرة واحدة أى (بغير تنوين) ثم جاء تنوين آخر غير المحذوف ، ليكون عوضاً عن الياء ، ويصح رجوعها عند النطق ^(١)

وكننا الخاتمتين السابقتين نجرى على جوارٍ وأشباهاها من الجموع ، فى حالة الحر ، بصاً .

وبالطريق إلى ما قلناه النحاة ، فى أصل جوارٍ ، وما حذف منها بعد أن فيه تكسفة ، بغير دغ وبها ، وتعقيداً ، وما عيباً إذا قلنا : إنه استعمال العرب ليس غير ، فهم يحذفون تلك الياء الملوثة ، وبها وجراً ، إذا وقعت آخر صيغة منتهى الجموع ، من غير أن يفكروا فى قليل أو كثير ، بما ذكره لنحاة ، بل من غير أن يعرفوا عنه شيئاً .

« وما يؤيد هذا الرأى ، أن العرب يقولون : أكرمت جوارى بض . » نسخة على الياء ، فلم توصف الفتحة ، فى مثل هذه الحالة بالحقة ، ويعبر بالبهاء ؟

ولم توصف فى حالة الجرحين تكون نائبة عن الكسرة بالثقل ^(١) ، وتحذف ، ثم تحذف الياء .

« فكيف يقع هذا مع أن الحرف فى الحالتين واحد ، وكذلك حركته واحدة وهى الفتحة » ^(٢) .

ومن أجل ذلك قال بعضهم « كان ينبغي ، أن تثبت الياء فى جوار ، فى حال آخر ، كما ثبت فى حال النصب ، لأن حركته فى آخر الفتحة ، فيبقى ألا تحذف ^(٣) هذا مادكره لنحاة ، فى تنوين العوض عن حرف محذوف .

وإن كنت أميل إلى قول فريد لم يقل به ، إلا الأحفش . وهو اعتبار تنوين ، فى جوارٍ ، وأشابهه ، تنوين صرف .

« لأنه لم تحذف (الياء) تعقيفاً رالت صيغة مدعل ، وبقي اللغز كحجاج مصروف ^(٤) .

فيكون حينئذ مرفوعاً بالضمة لظاهرة ، ومحذوراً بالكسرة لظاهرة أيضاً نزول صيغة منتهى الجموع ، لحذف ياء لتي قطع النظر عنها . وحينئذ يكون تنوين فيها تنوين تمكين كسلام وكلام .

العوض عن مهرد :

« ما التنوين الذى يكون عوضاً عن كلمة محذوفة ، فإنه يوجد عند حذف المضاف إليه ، بعد لفظتى كل أو بعض مثال ذلك : صححت أوراق انطلاب ، فأعصيت كلاً نصيبه : أى كل طالب ، وظهرت

(١) يعربون فى هذا ، إما قدرت الفتحة فى حالة الجر مع ختمها ، لأن ، نائب عن الكسرة فاشتبهت لبيها عن استقلال (الأخوى ٣ : ٢٤٥) ويظهر من هذا القول ، ما يفسى إليه النحاة من تنوين لأشباه الفعل المجزوء ، لتعظيم لهم القاعدة ، فورد نظر إلى حقيقة هذه الفعل إن كانت مفعلاً ، ^(٢)

(٢) النحو النوى ١ : ٢٥

(٣) الأشباه والبقائر ١ : ٢٥٨

(٤) الأخوى ٣ : ٢٤٥

« فالأصل يومئذ تزلزل الأرض زلرها ، وتخرج الأرض أنفاسها ، ويقول الإنسان ماض ، فحدثت هذه الجمل الثلاث ، وباب ماضها التنوين ، فاجتمع ساكنان ، وهم الدال ، والتنوين ، فكسرت الدال ، لالتقاء الساكنين^(١) . »

ومن النحاة من يجوز فتح الدال ، تخفيفاً ، فيقول يومئذاً ، اعتقاداً على أن حركة الفتح ، أخف من حركة الكسر ، وقد صرح بذلك (يس) في حاشيته^(٢) .

اختلاف النحاة في نوع الكسرة :

أما من قلوا يكرر الدال ، فقد اختلفوا في حقيقة هذه الكسرة :

أ - ذهب الجمهور إلى أنها كسرة باء ، لا كسرة إعراب ، مع أن إد في موضع جر ، بإضافة ما قبلها إليها ، لأن إد ملازمة للباء .

وبما يدل على أنها كسرة بناء قول الشاعر :

سيتك عن طلائك أم عمرو * بعاقبة ، وأنت إذ صحيح^(٣)

لأن إد في هذا البيت ، ليس قبلها شيء يضاف إليها ، فينتوهم أنه محموص به .

ب - ذهب الأحفش إلى « أن الكسرة ، كسرة إعراب انصاف إليه ، وأن التنوين للتمكين ، وحمه على ذلك ، أنه جعل بناء إد ناشئاً عن إضافتها إلى الحمل ، فلما زالت من اللفظ صارت معربة . ورد ملازمتها للباء^(٤) وبأنها كسرت ، حيث لا شيء يقتضي آخر^(٥) » كما في البيت السابق .

ورأى الجمهور في ذلك هو الأوفق ، حيث أن الكسرة التي في إذ تشبه الكسرة التي في صه ، ومع ذلك لم يقل أحد بإعرابها .

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥

(١) حاشية يس على التصريح ٣٩

(٢) البيت لأبي ذؤيب الغنوي ديوان الغنوي القسم الأول ص ٦٨ ط دار الكتب

(٣) والأصل استصحابه حتى يفهم دليل على إعراب

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥

ومن المادة السابقة : يتبين أن التنوين ، لا يكون عوضاً عن جملة أو أكثر إلا بعد إد فقط^(١) ، وهذا ما عليه أكثر النحاة .

وقد ذهب المبرد إلى أن كسرة أوأ في قول الشاعر :

طلبوا صلحتنا ولأت أوأنا هاجباً أن لأت حين بقاء^(٢)

« ليست إعراب ، ولا علماً للجر ، والتنوين الذي بعده ، ليس الذي يسع حركات الإعراب ، وإنما تقديره علته ، أن أوأ تملأ إد ، في أن حقه أن يكون مضافاً إلى الجملة نحو قولك : حثك أوأنا قام ريد ، فلما حذف المضاعف إليه من أوأنا ، عوض منه تنويناً^(٣) » وكسرت الون لالتقاء الساكنين كما كسرت دس إد .

ولعل الذي حمل المبرد ، على هذا القول ، أنه رأى أوأنا مكسورة ، وليس قبلها عامل ، يوجب جرهما ، فتحيله كدس

وهذا رأى ضعيف « لأن أوأنا من أسماء الزمان ، تضاعف تارة إلى الجملة ، وتارة إلى المبرد ، قال الشاعر :

هذا أوأنا الشد فاشتدى زيم^(٤)

فأضافه إلى المبرد ، وذلك كثير .

« ولدى عيه الجماعة ، أنه محموص ، والكسرة فيه إعراب ، والتنوين تنوين تمكين ، والخاص لآت ، وهي لعة قليلة لقوم من العرب ، يخفصون بها ، وقد قرأ عيسى ابن عمرو « ولأت حين مناص » بجرحين^(٥) »

(١) بعض المحوطين ، لمحو « إذا الشرطية ، يردق محي ونوى العوض منها بعد حذف حسباً فضافه إليه ودس نحو قوله تعالى « ولكن أطعم بشرًا مشكم إن خدسرون » أي إذا أضعف إنكم خدسرون » (انظر حاشية الصبا ٢ - ٢٥٥)

(٢) البيت لأبي زيد الخليل بن حملة ، ماب على دين النصرانية ، وقد أدركت لإسلام (العبى ١

٢٥٦)

(٣) شرح المفصل ٩ - ٣٢

(٤) قائمه رويشيد بن ربيعة الغنوي (حاشية اليان والتنوين : ٢ - ٣٨ حب هروب ط ثابيه)

(٥) ص ١٤٩

شرح مفصل ٩ - ٣٢

ومنهم من قرأ قوله تعالى « وَيُظَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِظَةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا مِنْ فَصَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا »^(١) « فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ سَعْتِهِمْ ، لَا نَسْتَحْصِنُ الْتَوْبَى ، لَأَسْهَمَا عَلَى صَبْعَةٍ مَتْنَبَى الْجَمُوعِ أَيْضًا .

ومن القراء من^(٢) قرأ أيضا قوله تعالى : وَقَالُوا : لَا تَلْمِزُنَا الْهَيْكَلُ ، وَلَا تَلْمِزُنَا وَلَا سَوَاعًا ، وَلَا يَقُولُوا ، وَنَسْرًا^(٣) فَقَدْ نُونُ يَعُوْثُ ، وَيَعُوْثُ مَعَ أَهْمَا مَجْعَتَانِ مِنَ الصَّرْفِ إِمَّا لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَجَةِ ، أَوْ الْعِلْمِيَّةِ وَوَزْنِ الْفَعْلِ ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِي أَصْلِهِمَا ، هَلْ هُمَا عَرَبِيَّانِ أَمْ أَعْجَمِيَّانِ ؟

وبالنظر إلى القراءات ، نجد أن من قال بها ، قد راعى التناسب بين الكلمات حتى يحسن وقعها على السمع^(٤) .

فكلمة « سلاسل » تليها كلمتان موزنان ، فبدلت حسن تنويها مراعاة لهما كما نوت كلمة « قوارير » الأولى ، لأنها رأس الآية ، ورؤس الآي التي قبلها ، والتي بعدها ، موزنة جميعا .

ونوت قوارير الثانية ، لجوارها للأولى .

كما أن الكلمتين (يعوْثُ ، ويعوق) وجدتا بين كلام موزن ، وقبلها ، ودا ، وسواعا ، وبعدهما نسرا ، فلاح ذلك ، حسن تنويهما للمعاصرة .

وبما ذكرناه في هذا الموضوع نعلم : أن وظيفة التناسب للتون لم ترد إلا في القرآن الكريم ، بل في بعض كلمات قبيلة منه قرأ به فيها بعض القراء . ولذا تعتبر وظيفة خاصة .

(١) الدر - ١٥ ، ١٦

(٢) نون نافع ، والكسوف ، وابن عباس الأثر والثانية ، أما من كثير فلم ينون إلا الأولى فقط (الجامع

لأحكام القرآن ١٩ : ٢٢٦)

(٣) منه قراءة الأحمس فقط (الكشاف ٣ : ٢٢٠)

(٤) نوح : ٢٣

(٥) وبذلك كان الشعر أوقع أثر على السمع من الشعر لورده وموسيقاه ، كما أن السجع في الشعر عيب إلى

أنواع التنوين بحسب الوظائف :

وفي صوء ما قدمت من وظائف التنوين نجد أن أنواع التنوين خمسة فقط : وهي تنوين التكثير ، والتثنية ، والعوض ، والمساواة ، والحفاظ على الوزن الشعري وذلك لأن الاسم المثنون ، إما أن يكون مبييا ، أو معربا

(١) فإن كان الاسم المثنون مبييا ، فتوينه حينئذ تنوين تكثير : وبه يظهر الفرق بين المعرفة والنكرة .

وإن كان الاسم المثنون معربا : فإما أن يكون غير موزن من الصرف ، أو موزنا منه .

(٢) فالأول هو تنوين التثنية : كتثنية محمد في قوله زرت محمداً ، وبه يعرف تمكن الاسم في باب الاسمية .

وإن كان الاسم المعرب موزنا على خلاف القياس ، بمعنى أنه ممنوع من الصرف في الأصل .

فإما أن يكون في الشعر أو الشعر .

(٣) فإن كان في الشعر فهو تنوين التناسب : ولا يكون ذلك إلا في بعض قراءات القرآن الكريم .

(٤) وإن كان ذلك في الشعر فهو التنوين ، الذي يؤتى به ، لسلامة الوزن

سعر

ومن هذا النوع أيضا ، التنوين الذي يؤتى به في المسادى ، حين

يكون عنما معربا .

(٥) وتنوين العوض : وهو الذي يؤتى به ليكون عوضا عن حذف المضاف إليه ، حين يكون حصة ، ويكون ذلك في نحو حينئذ ، ويومئذ وما

شبههما

رفضنا لأنواع التنوين الأخرى :

فما مذكروه المحذوف من أنواع التنوين الأخرى ، فعبر مسلم بها ، وذلك لأن ما تنوين حكمة . فعبر بوجود في اللغة العربية ، فهو اقتراض من المحذوف ، غير مقصود به ، فله سمع . سمي حن بعافه بنية ، أو ماشبهها ، كما يفترضون .

الفصل الثاني

نونات على صورة التوين ، وتؤدى وظائف أخرى - نونات تنوب عن

التوين

هناك نونات ساكنة تحقق آخر الكلمات ، لتؤدى وظائف أخرى غير

وظائف التوين المتقدمة ، ومن هذه لوظائف :

أ - وظيفة الترم للون الساكنة :

ع - سوين عند الحقة ، فى اليب السابق ، وجدنا أن نوعين

من نوعه ، هما تنويبا لترم . وعالى بدخلال فى القوافى الشعرية ، يقصد التطريب وتسمى ، ووحد كدنتك أن سجد يفرق بين هذين النوعين بأن الأول يندحق بقوى لتى آخره حرف مد . وهى مسماة بالقوى مطبقة ، وأنه يكون مكملًا بـ -

فى بيت

أما الثانى ، فإنه يلحق القوافى ، التى يكون آخرها حرفا صحيحا ، وهى

المسماة بالقوافى مقيدة ، كما أنه يكون زيادة على وزن البيت

وعندى أن هذين النوعين ، ليسا من أنواع التوين ، وإنما هما بون ساكنة ،

تلحق القوافى الشعرية ، يقصد التطريب ، وتسمى ، سواء فى ذلك القوافى مقيدة ، أو المطلقة ، ويمكن أن تسمى بون الإشاد والترم .

فعلى ذلك ، يدخل ما أسماه النحويون بالتوين العالى مع الترم ، فيما ذكرنا^(١)

علاوق - عند دخول نون الإشاد بين القوافى الساكنة أو المتحركة .

والذى يقوى عندى هذا الرأى ، أنها تفرق عن التوين فى الأمور الآتية :

(١) ذكرت جميع الكتب النحوية المأثورة منها ، وغير المطولة أن التوين

يعد من العلامات الأصلية للأسماء ، فعلى ذلك ، لا يصح أن يطبق على هذه النون

وعلى تسليم معهم بوجود مثل هذه التسمية ، فإن التوين الموحود حينئذ هو تنوين الصرف ، لأن اللفظ محكى بتمامه ، والتنوين قبل بحكية هو تنوين التمكين .

أما التنوين الشاد ، الذى سمع فى كلمة هؤلاء فقط ، فلا يصح أن يسمى تنويبا ، لأنه كما قدل ابن مالك ، غير مناسب لوحد من أقسام التوين^(١) . ولخيد أن صاحب هذه لمعة ، راد بون ، بعد هذه همزة ، كقول صبيح^(٢) .

وأما تنويبا لترم ، وأعلى ، فلا يصح أن يدخل تحت أنواع التوين ، وسيأتى الكلام عنهما مفصلا .

ومن هذا يظهر أن أنواع التوين خمسة فقط ، لا عشرة كما ذكر أكثر لحة

(١) قال يندك أيضا بعض النحويين ، فحملهما نوعا واحدا من أنواع التوين هو الترم . (انظر شرح

المفصل ٩ ، ٢٣)

(١) ولا يصح أن يكون التنوين فى كلمة واحدة مسماة لأنواع لآخرى من التنوين

(٢) صبح الصبح ١ ، ٧٥

الساكنة ، أنها من أنواع التسويين ، لأنها تسجل على الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، كما
تعدم أمثله ، فهي غير محصورة ، جوده على الأسماء ، كما أنه لا يمكن عتده تسويين عند
دخولها على الأسماء ، وغير تسويين عند دخولها على الأفعال ، والحروف ، لأن الحقيقة
واحدة لا تنجزاً

٢) أن التسويين لا يجامع لأنفسه وللام ، بخلاف هذه النوع ، فإنها تجمعها ،
كما في قول الشاعر .
أقلل اليوم عادل وعديس وقولي إن أصبت لقد أصاب

وقوله :
وقدم الأعماق حاوي المخترق مشته لأعلام لدع خمض
فدل ذلك على أن هذه النوع ، لا تعد من جنس تسويين .

٣) أن التسويين ، لا يلحق الصمائر مطلقاً ، بخلاف هذه النوع فهو تجمعها
كقول الشاعر :

يا أبا عبك أو عساكن^(١)

٤) أن التسويين ، لا يكتب مطلقاً بالنون ، كما تقدم ، أما هذه ، فإنها تكتب
بوا ساكنة ، كنون التوكيد لخفضة ، ولذا قال ابن احنوب : « إن الأولى ،
أن تكون الحركة »^(٢) فله فتحة ، كما في نحو صرب^(٣) .

٥) فصلاً عن ذلك أنه لم يقل من اعرب بهذا النوع - من التسويين - إلا
بعض من علم .

وما العوض لآخر منهم ، فإنه أخرى القوافي غيرها ، لو كانت في
الكلام ، ولم تكن قوافي شعر ، جمعوه كالكلام ، حيث لم يترنمو ، ويركو

المدة ، فقد سمعاهم يقولون لجرير :
أقلل اليوم عادل والعتاب^(١)

بسكون الباء

كما أن أهل الحجاز يدعون القوافي ، على حده من الترم ، ليمرقوا بينه وبين
الكلام الذي لم يوضع للعاء^(٢) . وعلى ذلك فهم يقولون :

أقلل اليوم عادل والعتاب وقولي إن أصبت لقد أصابا
ولا يدلون من هذه المدة تسويين .

أما الأنواع الأخرى من التسويين ، فقد جرت بها لسة اعرب جميعاً ، حيث لم
يرد فيها تخصص ، كما ورد في هذا النوع .

فمن هذه الأمور ، يظهر لفرق ، بين تسويين وبين هذه النوع الساكنة ، التي
يتعنى بها في القوافي الشعرية ، ولتى أطلقنا عليها « نوع لإشاد والتزم » ، والتي لا يصح
أن يطلق عليها اسم التسويين .

على أن من اسحاة من قال بهذا الرأي ، فقد قال أبو حيد « وظاهر قول
التسويين ، في الذي يسمونه تسويين الترم ، أنه ليس بتسويين ، إنما هو نوع يدل من
الهمزة »^(٣) ، لا تسويين ترم^(٤) .

ويتضح مما ذهبت إليه : إن النوع الساكنة ، يحصل بها الترم ، لأنها حروف عن
لا كما قال بعض السحويين عند بيان معنى تسويين الترم : أن معناه قطع الترم ، على
حرف مصروف .

(١) شرح شافية ابن حنوب القسم الذي ٢٤٤

(٢) انظر الكتاب ٣ ٢٩٩

(٣) يقصد ألف عد

(٤) ارشاد الصرب ٢٦٩ .

(١) مشته به سيويه ، وم يسه نائل معرب الكتاب ٢ ٢٩٩

(٢) يقصد قبل تسويين الترم .

(٣) حاشية يس ١ ٣٦

۱۰ دیت گھن لاعتی مسووب

ربك والميت لا تقر بها ولا تعهد الشيطان والله فاعبدوا^(١)
والأصل فيها ، فاعيدت مؤكداً بالون الخفيفة ، فأبدلت في الوقف ألف بعد
محة ، كما أن تعين المصوب يدل في الوقف أنها نحو : أيت يا ، بقياس من
قال : رأيت زيداً يحذف الألف على لغة ربيعة ، يجوز في الوقف على -
أصرت ، بالسكون .

« وَإِذَا وَقَعَتْ عَلَى السُّورِ الْخَفِيفَةِ بَعْدَ صَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ جَدَفَتْ ، وَكَبَّ
حَيْثُ لَا يَرُدُّ مَا جَدَفَ فِي الْوَصْلِ مِنْ وَائِوٍ أَوْ يَاءٍ لِأَحْبِهَا ، فَتَقُولُ : صَرِيْئٌ يَأْفُومُ
وَاصْصِرِيْ يَاهْدُ بِصَمِّ الْيَاءِ فِي الْأَوَّلِ ، وَكَسْرُهَا فِي الثَّانِي ، وَالدُّخْلُ اصْصِرُوبُ
وَاصْصِرِيْ بِسُكُونِ لَوْنٍ فِيهِمَا ، فَجَدَفَتْ الْوَوُ وَالْيَاءُ لَانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَإِذَا
وَقَعَتْ ، جَدَفَتْ لَوْنٌ لِنُشْبِهَا بِالنُّشْوِينِ الْوَاقِعِ بَعْدَ صَمَّةٍ أَوْ كَسْرَةٍ كَوِ جَاءَ رِيْدٌ ،
وَمَرَرَتْ بِرِيْدٍ ، ثُمَّ تَرَجَعَ الْوَوُ ، وَالْيَاءُ ، لِرُوبِ انْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مُجْدَفِ السُّورِ ،
فَتَقُولُ : اصْصِرُوبَا ، وَاصْصِرِيْ^(٣) . »

(۵) "بہا نکتہ اُلفا، اِد کاں ماعبہا مفتوحا، کما اُن اَشوہیں یکب کدش فی حانۃ
انصب، مراعاة للوقف فیہما" کا تقدم

إلا أنه قد اختلف في كتابة الهمزة بالألف ، على مذهبي

— المذهب الصوري : وعينه رسم المصحف ، يرى كتابة بول التوكيد الحقة بعد الصفحة أما نحو قوله تعالى **لَسْعاً بِالْأَصَابَةِ** (٣) ، وليكوا من الصاغرين (٤) ، إلا إذا التمس سبي لوحده أو أمره ، يجيى الاثنين ، أو أمرهما كتبت بولاً (٥) .

(١) من شعراء الحبيبي ٢٢٦

(۲) شهر = انتصهر به ۲ = ۲۰۸

— 200 —

(2) 1987 37

(٥) وقد نلت منكم نصرة ودينا ، ولا تقصروا علينا ، لأننا نرى كيف حثمتكم بالاعمال التي ليس المعنى بامر لانفس

عدد كلام على وصيغة « التزم » لسور الساكنة ، وحدها أنها حصة بالقوى الشعرية ، وأنها تأتي في الأسماء ، والأفعال ، والحروف .

وهناك وظيفة ثانية لسوء السلكية ، ألا وهي حاصره ، بالأفعال ، بل بمعين منها فقط ، وهي انصراع ولائمر .

وذلك لأن هذين الصعيدين ، قد ترد بول سأكنه ، في "حرهما عبد تأكيدهما ، وهي اسماء بول التوكيد الحقيقه" (١) .

وهذه لئون لاندجل، لا على الأفعال مستتميه حاصه ، وتؤثر فيه تأثير في
لفظ ، وحر في معنى ، فتأثير اللفظ ، إخراج الفعل إلى البناء ، بعد أن كان معربا
مدلث في لفعل مضارع

وتأثير المعنى ، إحصاء العمل للاستقلال ، بعد أن كان يصح به ، والحال

أوجه الشبه بين هذه النون ، وبين التوين :

يشبه أسور الخميعة التوين في أمور لامية .

(١) أنها تكون آخر الفعل ، كما أن السويز يكون آخر الاسم فموضعهما من الكلمة واحد .

(۷) اُمّی حروف ساکن، رائد جاء لمعی، کما اُمّ السویر کدلیث

(٣) لنون علامه تنوید الألف ، و سوبین علامه انضمام^(٢) فی الاسماء .

(۴) حکمہما فی لوف و احد ، و بیوں دلت :

ن لیل الحقیقه ، دوا وفتت عیب ، وکال قلب فحشه ، فیسب

١٠٠٠

حصہ ۱ : پ ۱ : حیثیت، رہنما، نگاہ، مشاہدہ ، ویدک ماحول کا ادب

(٢) لقد يكون في تركيبة التعليل عكس ما في باب الداعية .

قاب : إله من عبدة التوب ، يخضع في العمل ، كالنبي في الاسم
العمل : كتمكين النبي الاسم (ش. خ. فصل ٩ : ٤٣)

ب - مذهب الكوفي : كذا في غير المصحف بالنون ، لأن بعض العرب وقع بالنون مصفاً ، وقبل الحذف على اصريص بضم لاء أو كسرهما^(١) .
ومذهب البصري هو الأول بالاتباع ، لشبوعه ، ووروده في رسم المصحف الشريف .

ومن هنا يتضح توجه شبه بين ، نون لتؤكد الخفيفة ، وبين التنوين وأما جاءت على صورته ، وبكها تؤدي مصداقاً خاصة بها غير وظائفه .

وجه الخلاف بين النون والتنوين :

وتعترق النون الخفيفة عن التنوين فيما يأتي :

- (١) أن النون مختصة بالأفعال ، أما التنوين فهو مختص بالأسماء .
- (٢) أن النون تكتب غالباً بلفظها ، حتى ولو كان مقبهاً مضموحاً على المذهب الكوفي كما تقدم . أما التنوين فلا يكتب بلفظه ، ولا عد نعره صير .
- (٣) أن النون جرث بالكسر عند ملاقاته ساكناً ، وأما النون ، فإنها تحذف ، ويبدل دست :

أ - التنوين في نحو قوت « مكتوباً قرأ » يحرك بالكسر ملاقاته ساكناً بعده .
سابق ذكره . وأما النون الخفيفة « فإنها تحذف قبل الساكن^(٢) كقول الشاعر :
لا تـمـنـنـ المـفـقـير عـلـك أن تـرـكـع يـومـا وـالدـهـر قد رـفـعه^(٣)
فحذف نون لتوكيد الخفيفة ، لالتقاء الساكنين ، وأبقى حجة دليلاً عليها^(٤) .

وقد ذكر الحجة لذلك أسباب ، فقد الأبياري « وإنما وجب حذف نون خفيفة ها هـ بخلاف التنوين ، لأن نون التوكيد تدخل على بعض والتنوين يدخل على

الاسم ، والاسم أصل للفعل ، والفعل فرع عليه فجعل ما يدخل على الاسم الذي هو الأصل ، أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو الفرع ، ولهذا المعنى حذفت النون لالتقاء ساكنين^(٥) .

ويرى ابن السكاس^(٦) سبباً آخر لهذا الحذف ، فيقول : إنما حذفت النون الخفيفة خطأً لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين ، غالباً ، لأن الأفعال أضعف من الأسماء ، فما يدخلها أضعف مما يدخل الأسماء ، مع أن نون التوكيد ليست ملازمة للفعل إلا مع المستقل في القسم ، والتنوين لازم لكل اسم منصرف ، عرى عن الألف واللام ، والإضافة ، فلما انحطت النون عن التنوين ، وانحط ما تلحقه عما يدحقه التنوين ، ألزموها الحذف عند التقاء الساكنين^(٧) .

هذه هي العلل التي ذكرها النحاة ، في حذف نون لتوكيد الخفيفة عندما تلاقها ساكن .

ولعل الأحسن أن يقال في ذلك . هكذا ينطق العرب الأول ، فيحسن لقياس عليه ، بدلاً من محاولة النحاة العلل التي تنزع عنها المناقشة والحدل ، دون هـ .

على أن من النحاة من يرى تحريكها بالكسر حينئذ وجبته « أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، هو الكسر ، وأن الكسر هنا مسموح في بعض أمثله فيه ، لكنها على قننا مسايرة لأصل العام لسانف^(٨) .

وقد قال شارح المفصل « لا يعدل عن هذا الأصل إلا بعنة^(٩) » .

(١) الإصحاف في مسائل الخلاف . ٢٧٦

(٢) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن حنبل . شيخ نورية بالدير المصري في عهده . وقد في حجب عام ٦٣٧ هـ ، وممكن الله هـ . ووفى بها عام ٦٩٨ هـ . له مصنفات منها : التعليل ، والملاء على كتاب العرب لأبى عبد الله .

(٣) علا عن لسانه وإضافته ٢٧٨

(٤) النحو الواقي ٢ : ١٤٠

(٥) شرح المفصل ٣ : ٨٧

ب - مذهب الكوفي : كذا في غير المصحف بالنون ، لأن بعض العرب وقع بالنون مصفاً ، وقبل الحذف على اصريص بضم لاء أو كسرهما^(١) .

(٢) نون الأصغر بن قريح (شبهه بنى ٢ : ٢٢٥)

صفحة ٢ : ٢٨

وم يذكر لـ ولا غيره من النحاة من المتعمكين بحذف النون الخفيفة تعليلًا مقولًا حذفها عندما يليها ساكن .

وما تقدم يجعلها غيل إلى الأحد هذا الرأي النقاش بتحريكها بدلًا من حذفها ليعده عن شائبة اللبس ، والعموص ، بل إن حذف النون قد يؤدي إلى لس محقق ، وذلك في الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف ، إذ أريد توكيده في مثل : لا تحشين الأذى في سبيل الحق ، لو حذف النون لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة ، لكن الكلام لا تحشى الأذى ، وورث أبناء من غير قبها ألفًا مع أنها متحركة ، ومتطرفة ، وبقيت فتحة - غير موافق للصواب العربي ، وقلب ألفًا عملاً بسنك الصواب يؤدي إلى أن يعرب . لا تحشا الأذى ، وتقع في محذور هو ثلاثي الساكنين وانتخلص منه بحذف ألف الفعل ، يقع في نس ، لادلل معه على أن الفعل مؤكد ، وعدم انحصار منه يؤدي إلى ليس كذلك . هو معتدل لا يهيه ويست داهية

أما عند تحريكها بالكسر كالتنوين - فس يوجد مثل هذه المآخذ ، وهذا كان مستحسنًا عند الرئي .

بونات تنوب عن التنوين .

من المعلوم أن المشي وجمع المذكر السام ، يعربان بالحروف ، الأول منهما يرفع بالألف ، والثاني يرفع بالواو ، ويصان ويحرف بألفاء^(١) .
وتلحق علامة إعراب فيهما دائما نون

وقد حثت لحناة في سبب زيادة هذه النون ، فذكروا أسبابا عدة :
أما حقت تدفع توهم الإضافة في نحو : جاءني حبلان مومني وعيسى ، ومررت بسين كرم ، ودفع توهم الإفراد في نحو : جاءني هذان ، ومررت بالمهتدين^(٢) .

نبي : « أنها عوض عن حركة المفرد ، وبسبب أبوحال للجراح .

ورده ابن مالك ، بأن الحروف ثابتة عنها ، فلا حاجة إلى التعويض .
نشأ : أنها عوض من تنوين المفرد ، وعليه ابن كيسان . وجهه : أن حركة عوض عنها الحرف ، ولم يعوض من التنوين شيء ، فكانت نون عوض عنه .
ولذلك حذفت في الإضافة ، كما يحذف التنوين ، ورد بثبوتها مع الألف واللام ، وفيما لا تنوين فيه نحو : ياريدان ، ولا رحبين فيها . وغير مصروف إذا شيء ، وبأن التنوين إذا دخل ، ليعرف بين الاسم الباقي على أصلته وبين المشابه للفعل ، ولا حاجة إليه هما ، لأن التشبيه والجمع ، أبعد عن الفعل ، فلم يخرج إلى فارق .

وأما حذفت في الإضافة ، لأنها زيادة ونسباف إليه زيادة في المصناف فكهوا زيادتين في آخر الاسم^(٣) .

رب : أنها عوض من الحركة والتنوين معا الدين كانا في الواحد ، وذلك أن الاسم بحكم الاسمية والتذكير ، تدرجه حركة وتنوين ، الحركة دليل كونه فاعلا أو مفعولا ونحوهما من المعاني ، والتنوين دليل كونه متصرف منمكا ، وأب إذا شئتة يضم غيره إليه ، وإسمع من الحركة وتنوين ، وم ترل نشية ، وما كان له بحق الاسمية والتذكير ، فعوض النون من الحركة والتنوين .

ورد لنا سبق في المذهبين قس ، وثبوتها في الوقف ، والحركة والتنوين . لا ينبتل في الوقف^(٤) .

حرمها ذهب بعض كوفيين ، إلى أنها تراد للمرق بين النشة والواحد المصوب في نحو قولك : رأيت زيداً^(٥) .

سدسها : أنها التنوين نفسه ، لأن الأصل بعد تحقق العلامة بسنك وجمع أن ينقل

(١) صحح المصاحف ١ : ٤٨

(٢) أسرار العربية : ٢٤

(٣) لأنك إذا قلت زيد تعيد الشيء بنون النون ، لا لتد . حيث قد ينفرد المصوب في جانه

(١) هذه أشهر الإراء في العربية ، وهناك إراء أخرى ذكرها الصبيان في حاشيته ١ : ٢٤٤ وما بعدها

(٢) لأشعور ١ : ٩١

فقط مقصود كلف يدعى فيه ما ليس به ثوب تشبه ويصحب به الجمع ، لانه قد جمع هذه التثنية (١) .

مذكر من يعيش سببا حر لذلك فقال : بعد كسرت ثوب التثنية ، وفتح ثوب جمع ، لأن التثنية أخف من الجمع ، ولكسره أثقل من افتحة ، فحذف الألف بالثقل ، ولأن ثوب بالألف سعاد (٢) .

وكسر ثوب حتى هي البعة مشهورة ، ومن العرب من : يفتح ثوب تشبة في حار الحر واصب ، ويجزى ابياء ، وإن كانت غير لازمة ، محرى ابياء لازمة ، في نحو أين وكيف ، فقول : مربوب بالرياء ، وصربت الرئيين ، حكى ذلك اليعاقبة ، وشهدوا الحميد بن ثور :

على حودبين استغيب عشبة فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْخَةٌ فَتَقِيبُ (٣)
ومن يصح مع لأف ما تشبه أبو زيد في نوادره :

عُرِفَ مِمَّا أَحْيَدَ وَلَعِيْبًا (٤) وَمَحْرُوبِي أَشْهَبَ جَبِيْبًا (٥)
وحكى الشيبان صحتها مع لأف ، كقول بعض عرب : هم خبيلاء وقومه :
يَا أَبْنَا أَرْقِي الْقُدَانُ هَالْتُمُ لَا يُلْفَه لَعِيْبَانُ (٦)
وفتح ثوب جمع هي أيضا البعة المشائعة ، وهناك لغة تنطق بكسرها : كقول جرير :

(١) اسرار العربية ٢٤

(٢) نقلا عن لاشاه واصطار ١٦

(٣) من شواهد العبي ١

(٤) لا يصح أن يكون هذا — شهاد على لغة من فتح ثوب في موضع رفع بحيث لا يصح القياس عليه — لأن هذه الفعدة والألف بعده ، إما أن يكتب بالفتحة أو أنها صيغة معربة حيث لا ماقبه

كانت عجز عمرت وماذا فهي يرى سيب إحسانا

(٥) شرح مفصل ٤ ١٤٢ واليب من شواهد الخزانة ٣ ٣٣٧ والعبي ١ : ٩٠ ورجع أنه برجل من

سببه لم يعرف

(٦) الأشعر ١٠١ والظاهر أنه هذه الصيغة على لغة من يعرب حتى بالحركات الظاهرة على ثوب ، فلا محل

لذلك لسان الاستشهاد — بسبب اليب لثائل معرب وهو من شواهد العبي ١

عزف جعفر . ومضى إليه فكرب راعف حريص
وقوس سحيم بن وثيل رياح

وماذا يتعنى الشعراء مسمى وقد جاوزت حد الأريهين (١)
وانصحح أن هذه ليست لغة ، بل إن الصيغة الشعرية هي التي أوجبت ذلك ، فإن البت الأول قبله :

أكل الدهر حل ودرج أمد يقى عن ولا يقى ؟

فمن هذا يتبين أن لفصيدتين ، مكسورتا الفوق ، فكسرت لأجل ذلك ثوب الجمع ، فلا داعي إذن إلى اعتبارها لغة منعاً للحلط والتشتيت من غير فائدة .

حذف ثوبى المثني والجمع :

تحذف ثوب شئ وحب عند الإضافة ، نحو : جاعنى علام زيد . رأيت ثوب عمرو :

كما تحذف ثوب الجمع أيضا مثل : جاعنى علام زيد ، ورأيت مدرسى المدرسة وذلك ، لأن هذه الثوب تلحق آخر الكلمة والمضاف إليه يكون أيضا متصلا بآخرها ، ولا يمكن أن تحتل انكسره زيدتين في آخرها ، وأيضا ، لأن المضاف والمضاف إليه يكونا كاسم واحد ، فلا يمكن أن يؤتى بالثوب التى تفصل بينهما ، هذا وجب حذفها عند الإضافة . وهذا عند من يعربها بالحروف .

أما من يعربها بالحركات الظاهرة على الثوب فيهما ، فإن الثوب حينئذ لا تحذف ، لأنها تعتبر كأنها من أصل للكلمة ، ويكثر ذلك في جمع مذكر السالم (٢)

(١) من شواهد الخزانة ٣ ٣٩٠

(٢) الأشعر ١ ٨٩

باليب من شواهد الخزانة ٣ ٤١٤

(٣) ذكر من يعيش أن ذلك يكثر فيما جمع بالواو والثوب عوضا من بعض لغة نحو سوك وثوب

وأشبههما (شرح لمفصل ٥ / ١٢)

فعلى هذه اللغة تقول : هذه مسين ، وعشت مسياً ، وتمتعت بمسين ، بالتسوين أو عدمه ، ولأول هو الأكثر .

« وإنما جاز إعراب النون في هذا الصرب من الجمع ، لأن النون فيه قامت مقام الحرف الذهب ، فجعلوها كلام الكلمة ، وإنما ألزموه الياء لبصر نحو عسدين^(١) . ومن ذلك قول الشاعر ؟

دعاني من نجد فإن سيه لعن بياشيبا ، وشيبا مرد^(٢)
وقول الآخر :

ولقد ولدت بنين صدق سادة ولأنت بعد الله كنت السيد^(٣)
فمما ذكرناه يتبين أن نوني المشى والجمع يحذف وجوباً في حالة واحدة ، وهي حال كونهما مصدقين معربين - حروف

أما حذفها جواً ، فهي المواضع الآتية
« إذا كانت في آخر اسم مشتق (أى وصف) في أوله ن مثلاً مائتي المهملات - حب

ومنه قراءة من قرأ : « والمُقيمى الصلاة » بصب كمنى الواجب والصلاة^(٤)
« ويحذف مسبوقة حذف نون ممددة على تشبة أو جمع من أسماء الموصوف نحو : السدان ، ولنتان^(٥) فيقال فيهما جاء اللدا ، والمنا »

وتحذف أيضاً جواً إذا وقعت قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم « غير معجى الله^(٦) » بصب الله ، وقراءة بعضهم « إنكم لداثقوا العذات^(٧) » بصب العذات

(١) وأجاز أبو العباس لميد إلزم الياء فيكون - ب .

(٢) قاله الصمة بن عبد الله بن الصفي من شواهد حرة ٣ - ٤١٢

(٣) ورد هذا البيت غير منسوب في حرة الأدب ٣ - ٤١٣

(٤) على أنها معجوزة - ب . ع . عن غيره

(٥) اسحق الوائلي ٦ - ١٤

(٦) التوبة - ٢

(٧) الصافات ٣٨

وهو أكثر من حذفها لأكثر لأم - م كنه كقراءة حسن
« وماههم بضارين به من أحد^(١) » .

« كما تحذف النون أيضاً جواً لشيء الإضافة نحو : لأعلامي لريد ، ولا مكرمي بعمرؤ إذ قدر الحار والمحور صفة والخير تحذفها^(٢) »

أوجه الاتفاق والاختلاف بين التسوين ونوني المشى والجمع :

يتفق كل من التسوين ، وهذه النون في أمرين :

(١) أن كلاميهما دليل على تمام الكلمة .

(٢) أن وجود أحدهما في الكلمة بمع إصافها :

أما وجه اختلافهما ، فيكون في الأمور الآتية

(١) أن التسوين نون ساكنة أما هذه النون فتكون متحركة بالكسر مع المشى وبالفتح مع الجمع على الرأي شهور .

(٢) أن التسوين له عدة أنواع ، ويختلف معناه باختلاف نوعه ، أما النون فيها لا يشعر بها شيء من تلك المعاني .

(٣) أن التسوين يحذف عند وجود أل في الاسم ، نكراهة اجتماع حرف تعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة لتكثير ، ولا يسقط نون معها ، لأنها لا تكون لتكثير .

(٤) أن التسوين يحذف في نحو : يا محمد ، ورحل ، بخلاف انون في نحو : يا زيد ، ويا زيدون ، ولا رجدين ، ولا مسلمين .

(٥) عند الوقف يحذف التسوين في حالتى الرفع والخبر ، أما النون ، فهي لا حذف ، لأنها متحركة ، وبإسكان المتحرك يكتمى به في الوقف .

(٦) التسوين لا يكتب ببعضه بخلاف هذه النون

وهذه هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين التسوين ونوني المشى والجمع .

(١) أى من غير وقوع اللام الساكنة بعدها

(٢) البقرة ١٠٢

(٣) حاشية الصبان ١ - ١٥٨

(٤) هذا على الرأي الشائع ولا فناء من لا يحذف النون عند إصافها في مثل منون ، ويون كما سبق

البابُ الثالث

الأبواب النحوية والتوبيس

المفصل الأول :- الأبواب النحوية التى للتوبيس بها علاقة
- الأبواب النحوية التى قد لا يدخلها التوبيس

المفصل الثانى :- الاسم الذى لا يتصرف .

الفصل الأول

الأبواب النحوية التي لتسوية لها علاقة - الأبواب
لنحوية التي قد لا يدحجها لتسوية

في النحو أبواب لتسوية علاقة لها ، معنى أنه قد يكون أحد شروط يجب أن
يوفر في هذه الأبواب ، لكي تعمل ، وتؤثر في معجمها .
ومن هذه الأبواب المصدر .

فالمصدر لا يعمل ، إلا إذا كان متوقفا فيه شرط من شروط ثلاثة :
إما أن يكون مفردا مونا ، أو يكون مصدرا ، أو يكون معروفا بالالف واللام .
فالتسوية إذا يكون سببا من أسباب إعمال المصدر ، بل إن ابن يعيش جعله
أول الصروب الثلاثة في العمل « ودلت من قبل أن مصدر ربما عمل لشبهه بالفعل ،
س . قد يندل على التكثير فهو في المعنى موقوف معنى الفعل ، وإن كان في صيغة ،
من زيادة الأسماء » (١) .

كما ذكر السيوطي أن إعماله مونا « أكثر من إعماله معروفاً بـ ، لأن فيه شيئا
معنى مؤنث . س . حقيقه »

ودلت نحو قوله تعالى « أو إطعام في يوم ذي مسعة ، يتيما » (٢) فكلمة
« يتيما » معنونة للمصدر « إطعام » ومن ذلك قول الشاعر

يَضْرِبُ بالسوف رؤوس قوم أرب همهل عن لميل (٣)

(١) شرح مفصل ١٠١ - ٦٠

(٢) معجم مجمع ٢ - ٩٣

(٣) اللسان ١٢ - ٥٠

(٤) اللسان ١٢ - ٩٧ . وهم من سواد الكلاب ٩٧

« وإما فيما إن النسيب مرد ، لأنه لو لم يكن مراد ، كان معروفاً وهو كان معروفاً ، لكنت قد أحريت عن الحكمة بالمعروف ، وحدثت فيه قاعدة ، فلتقدير كل نفس وثقة الموت . »

« والتبويب هو الفصل ، والردود هي خمسة عشر جزءاً من الكتاب
الفصل لما حار دحور تبويب ، لأنه سائر

ولذلك لما كان المدح مذكراً ، نعتي كالتبصير مفعوله ، وكان مفعولاً
مبصوفاً في المعنى أيضاً ، لأنه مفعول حيث إن اسمه لا يصف فقط إلا إلى
مفعول .

ومن هنا يتضح أن وجود سويين في اسم واحد شرط في أن يعمل
عمل فعلة ، سواء أكانت تلك الموجود حقيقة
واسم المفعول كذلك يرشح نائب فاعل في حالتيه —
(١) أن يكون محلي بدائل ، لئلا
(٢) أن يكون مجرد مبهما

وفي الحالة الثانية لا - - - كتاب موهب لخواص مصر وكتبه الشريف
 لأن أو عبد الحكيم مصر من موهب محمد بن - - - ريدان ، على أنه
 نائب فاعل

ومثله أيضا الصفة المشبهة ، وفيها جنس كقولك :
تعمل عمل اسم المفعول المتعدي ، وتزجج في قنطرة وتصيب معتقولا ، وفيها جنس
رية جنس لوجه ، ففي جنس صفة : تزيج هو تزيجل ،
بالمفعول به ومن ذلك قولهم :
أهري ها أصنع الخدين مطروق ريش القوادح لم يصب له الشك

مفعول مع التوسيع زيد صارت عمراً عاداً ، فزيد مفعلاً ، وصارت خبر مرتفع به
ارتفاع الفاعل وعمر منصوب على أنه مفعول ، لأنه جار مجرى ^(٢) الفعل المضارع منه
وهو يصرب في معناه وفي عمله .

ہمیں اس کا عمل جتنی دیر ممکن عمل کرنے کے لئے کہیں اور اجازت دے دے ۔
 میں ہوں اس کا قویہ ۔

إِنِّي بِخَيْلِكَ وَاصِلٌ حَلِيٌّ وَبِرَيْشِ نَيْلِكَ رَائِشٌ نَيْلِي^{٣٦}

وقد يهدف التسوين من اسم المعدل خميما ، ويصاف إلى ما بعده إضافة غير محصية ، وهي المسماة بالإضافة المعطية ، لأن المعنى يكون على ثبات التسوين فيه ، وبذلك لا يكون إلا مكره^{١٤} ، كقوله تعالى : « هَذَا بِأَلْفِ كَعْبَةٍ »^{١٥} .

فمن لم يرد به التسوية لم يكن صفة هدى وهو بكرة ، ومنه قوله تعالى « كل نفس ذائقة الموت »^(٦) فالنسوين مراد في « ذائقة »

(١) هذا على مذهب النصارى ، أما الكويعون فيسبوا بغيره يحملون نصيب من ثمنه ، فيعتمدون .

(٢) معني حراره عليه أنه مؤخر به في الحركات والسكنات ، فصار مثـل بصره

(٣) الكتاب ١ : ٨٥ ، الباب في ديوان مرثى العبد نس ٢٢٣ مجموع در بحر و غزلي : مبحث

5-22

{ ٢ } يقرب مبيوته في هذا : العرب يستحقون فيحقنوا حول (أي نوب شئى وجميع مذكر) والنسب ، ولا يعبر من معنى شئ ، ويحجر شعور كلف النسب من الاسم ، فصار عمله على سفر يدخل في الاسم معانيه : ويسمى يعبر كلف النسب ، (٢) حالته مسجدة في الاسم ، شئ ، ولا يحميه محله (الكتاب) ١

40

٢٥ خاتمة (٥)

() ب. عصرال

كقولك : لا صلب اليوم طريقا ، ولا علام فيها عقلا « من قبل أنه لا يجوز لك أن تجعل الاسم واصفة بحركته سم واحد ، وقد قصص بينهما ، كما أنه لا بد لك أن تفصل بين عشرة وخمسة في خمسة عشر ^(١) »

« وإذا كررت اسم لا فصار وصفا ، فأتيت فيه بالخيار ، بل شئت بوقت وإن سبب ، من ، وذلك كقولك لا ماء ماء بردا ، ولا ماء ماء بارد ولا يكون بارد إلا موبدا ، لأنه وصف ثان ^(٢) »

كما ذكرناه نعم أن سوين يلزم الصفة لثبته لاسم لا بد بكون الصفة أو إذا فصل بين الموصوف والصفة بفصل سواء أكاب وحدة أو أكثر ، وجوز في الصفة التنوين وعدمه ، م يفصل بينهما وبين موصوفها بفصل ، كـ صفة واحد للمادة والتنوين .

ومن الأقوال سحوية لى لا بد منها اسوين مادي إذا كان مفردا علما ، أو بكونه مقصودة ، لأنه في هاتين الحالتين يكون ميبدا على صفة ، أو م يوب ميبدا ، ولا بد حينئذ لا عند لضروره شعرية فيباح تنويه مع بقاء صحته ، وقد ورد بالنسب بضا

فصل الأول قول لشاعر ،

سلام الله يا مضر عيبا
ومثل لصب قوبه :

صربت صديقه إلى وقت
هذا في العلم مفرد

العلم مفرد

أذا ما بخروى هحب للعين غره فماء اهوى يرفض أو يترقرق ^(١)

يقدر احتار الحبل ويدري بقاء الصفة ، وحتار أبو عمرو ، وعيسى بن عمرو ، من وسرد نصبه ، وكلاهما مسموع عن العرب ، وقال ابن مالك ، عندى أن بقاء صفة رجع في العلم ، وعصب رجع في الحركة المعه ^(٢)

وكذلك لا يدخل التنوين المادي إذا كان مصدرا نحو قولك : يتلعين المذموم . كـ دروسك ، وديك لإضافته ، فيصوب ولا يوب .

أما إذا كان المادي بكرة غير مقصودة نحو قولك . يا عقلا تذكر لقاء الله أو كـ شيبا بالمصاف نحو ، فور شوق

يا طالباً لمعالى الملك مجهدا حدها من العلم أوحدها من المال ^(٣)
فيه في هاتين الحالتين يكون منصوبا ، موبدا .

فكما تقدم يرى أن المادي يوب في حالتين ، وتمنع تنويه في ثلاث حالات
تسبب منها لمساء ^(٤) ، والأخرى لإضافة .

المدبوب وحكم التنوين فيه :

قد يبحق جورا آخر ماتم به مدبوب ألف ، فإن كان متبوعا لها ، حدثت هذه الألف ، لانتفاء الساكنين نحو وموساه .

أما إن كان متبوعا تنويه ، فلسحاة فيه أربعة مذهب :

المذهب الأول : حذف التنوين ، لانتفاء الساكنين ، وتخريف ما قبلها ، فتنحى مقدر « وإعلام زياده » فإن زياده حذف منها التنوين « لضروره أن الألف لا يكون قبله إلا فتحه ، والتنوين لا يحذف له في حركته وهذا هو مذهب سيبويه ونصريين ^(٥) .

(١) قاله ذو نومه من شوه الكتاب ١ ٣٦١

(٢) درشاف نصيب ١١١٦

(٣) الشذيات ١ ٢٢٣ مقصود رجمة ٢٥٠

(٤) وفي حالي الباء يجوز التنوين منصوبه - كما تقدم انظر من ١٤٠

(٥) الآخرى ٣ ١٦٩

لدى : وهو مذهب الكوفيين « جور التثوين وإثباته ، مع فتحة ، فيقولون :
وعلام زيدته ، محافظة على بقاء ألف المدية ^(١) .

الثالث : ذهب آخر للكوفيين وهو « إثبات لتثوين وكسره وقلب الألف ياء ،
فيقولون : وعلام زيدته على أصل التقاء الساكنين ^(٢) .

الرابع : أجبر الفراء حذف التثوين مع بقاء الكسرة ، وقلب الألف ياء فتقول :
وعلام زيدته .

هذه مذاهب لحة في التثوين اللاحق بالاسم المنعم للمندوب .
ولعل أحسنها مقانه انصريون لسهولة ، ويسر العمل به
وذلك ، لأن مذهبي الكوفيين مستترتب عليه - عدد كناية المندوب على
مذهبيهم كناية لتثوين يونا ، كما أن مذهب الفراء ، يجعل آخر المندوب ياء بدلاً من
الألف وعكس لقرار من ذلك كله باتباع مذهب انصريين .

حكم العلم الواقع قبل (ابن أو أبه) من التثوين وعدمه :

إذا وقع ابن بين علمين ، إما أن يعرب صفة ، أو غير صفة

فإن كان صفة ، حذفته مع ألف الوصل ، وحذف من موصوفة لتثوين

كما سبق ذكره ^٢

غير أن هناك مسألة وقع فيها الخلاف في حذف لتثوين من آخر العلم
الموصوف وهي « أن يكون لعلم الأول (الموصوف) كنية ، أو يكون لعلم الثاني (وهو
المضاف إليه) كنية ، مثل « أول خلفاء الراشدين أبو بكر بن أبي قحافة ، ومثل « محمد
بن أبي بكر من شهر رهد ، فيرى كثير من صحابه ، وجوب إثبات لتثوين وألف
الوصل في الصورتين ، ويرى آخرون جور حذفهما ، وإثباتهما ^(٤) .

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ -

كما ذكرناه يتضح : أن تنوين الاسم الواقع قبل كلمة ابن ، متوقف على أعرابها . فإن أعربت صفة ، وكانت مصدقة إلى عدم بعدها ، لم ينون الاسم الذي قبلها . أما إذا كانت صفة ، ولم تصف إلى عدم ، أو أعربت غير صفة ^(١) ، فإن ما قبلها ينون في هاتين الحالتين ، وكذا يكتب ألف وصلها .

وأما الصحيفة في هذا كله ، إنما هي ورود ذلك عن العرب ليس غير . وحكم أمة فيما سبق ، كحكم ابن في إثبات ألفها أو حذفه ، وكذا تنوين الاسم السابق عليها أو عدم تنوينه ، غير أن الاسم متقدم عليها يكون عما مؤث ، خلاف ابن ، فإن المتقدم عليه يكون عما مذكر .

الإضافة والتنوين

عند إضافة اسم إلى اسم ، فإن المراد يصل الاسم الثاني إلى الأول ، من غير فصل ، وجعله من تمام الأول ، بحيث يتصل منه مرة التنوين .

والإضافة تنقسم إلى نوعين :

(١) إضافة محضة (وقد تسمى معوية أو حلقية) وهي ما كان فيها الاتصال بين طرفين قويين ، ويست على بية الانفصال ، وذلك بأن يكون ثم حرف مصدقة مفتر ، يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده .

وهي تعيد التعريف في نحو علام ريد ، وانحصيص في نحو علام رجل .

(٢) إضافة غير محضة (وقد تسمى بفضة أو محارية) وهي : ما كان اتصالها وصفاً عاملاً ، ودلاً على الحال ، أو الاستفهام ، أو الندوم ، ويحصر ذلك في اسم المدح ، واسم المفعول ، وفي لصفة المشبهة على لرى الرجح ^(٢) ، وذلك نحو هذا صار ريد عدا .

(١) جمع حذف تنوين خبر عنه نون في صارت واحد وهو قرأه من قوله تعالى (وهال انبؤا عزيز من الله) - بدون تنوين - وحذفه حين الانتهاء الكبير ، لا كثره استعماله كما في الصفة ، وجمعه على هذا أو جمعته صفة خبر ، وانتهى بحذف ، لأن عزيز لم يتقدم به ذكر فيمكنه (شرح المفصل ٢ - ٢٨)

(٢) البحر النوى ٣ - ٧

^١ وهذه الإضافة تعيد الحذف ، هو حذف التنوين ، أو رفع نصح في نحو حسن الوجه ، فإن في رفع لوحة فيح نحو اصله عن ضمير الموصوف وفي نصحه فيح إجراء وصف انقاصر مجرى متعدي ، وفي خبر تخلص منهما ^(١) .

من أحكام الإضافة نوعياً حذف التنوين الذي كان موجوداً في المضاف قبل إضافة إلى ما بعده .

وعلى النحاة لذلك قدسوا . « إن قل لم حذف التنوين في الإضافة ؟ » فالجواب أنه حرف من حروف تنوين ، فهو كلمة كوز اعطف ، وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلاً كاشيء الواحد .

« وهذا لإيرده تنوين ساكن في اللام التي تعريف حرف وضع حد أقصى ، مع أنه ساكن ^(٢) » .

وذكر ابن لا يرى تعديلاً آخر فقد به مخر الجمع بين التنوين وإضافة لوجهين :

وأحدهما . أن إضافة بدل على التعريف وتسوين بدل على تكثير فهو حوز الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تكثير في كلمة واحدة وهما صدان ، وصدان لا يجمعان .

ولوحة الثاني . أن إضافة علامة توصل والتنوين علامة انفصال فلوحوز جمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة ^(٣) وهما صدان وصدان لا يجمعان ^(٤) .

(١) لأشعري ٣ - ٢٤٠

(٢) حاشية يس على تنصيح ٢ - ٢٤

(٣) هذه التعليلات المحبوبة مع حسنها ليست مقبولة ولا مقبولة ، وذلك لأن التعيين لم يكن هو الاستعمال العرفي ، الذي جرى على حذف التنوين من مضاف

(٤) الإضافة . ٢٠٤

ومن التقسيمات السابقة نلاحظ ، أن الفرق بين الاسم منصرف ، وغير المنصرف
يختصر في أمرين :—

أولهما : أن يكون يعرب بالحركات لأصلية ، رفع ، نصب ، وجز

ثاني : أنه يكون في جميع حالاته الإعرابية ، إلا إذا وجد منع يمنع التنوين .

أما الاسم الذي لا ينصرف ، فإنه يرفع بالنصب ، وينصب ، ويجر بالعتحة
من غير تنوين في أحدها ، وحدث بشرطين

أحدهما : ألا يضاف ، وثانيهما : ألا يكون مبدوءاً بـ **أَلْ** .

ولكن لم منع هذا النوع من الأسماء من الصرف ؟

الأصل في الأسماء - عند النحاة - الصرف ، وما وردت بعض أسماء غير منصوبة
على خلاف الأصل ، اختلفوا في التمس العليل به ، فذكر بعضهم أنها منعت من
الصرف لثلاث يتوهم أنه مصدق في ياء المنكسر ، وأنها حدثت وحترى بالكسرة :
« وقيل لثلاث يتوهم أنه مبني ، لأن الكسرة ، لا تكون إعراباً ، لأنها مع التنوين ، أو
الأنف واللام ، أو الإضافة ، فلما منع الكسرة حمل حركه ، على نصبه فجاء
بالعتحة (١) »

وقال بعضهم أيضاً ، أنه إنما منع الصرف لشبهه بالفعل ، لأن فيه عتير
ومشعر ، مرجع أحدهما إلى اللفظ ، والأخرى إلى المعنى ، أو عنة واحدة تقوم مقام
معنى (٢)

كما أن في الفعل عتير كذلك ، أحدهما لفظية ، وهي اشتقاقه من المصدر
والأخرى معنوية ، وهي احتياج الفعل إلى الاسم ، لأن الفعل يحتاج دائماً إلى فاعل ،
والفاعل لا يكون إلا اسماً .

ومن ثم أشبه الاسم المنصوع من الصرف لفعل في أن كلا منهما فيه علتان
فرعيتان .

هذا ما عجل به النحاة لعدم تنوين الاسم منصوع من صرف

وهو مردود ، لأن لغة الحقيقية في وجود التنوين في بعض الأسماء ، وعدم
وجوده في بعضها الآخر ، وإنما هو بطن العرب لأوائل ، فقد نطق بهذا صوتاً وبذلك
غير صوت ، وفعلت هذا بفرضها ، وطبيعتها ، لا لسبب ، حر ، وبدا يجب أن نحكيه ،
دوب أن يلتزم له عدلاً ، بادية التكلف ، غير مقبولة

المراد بالمنع من الصرف عند النحاة .

سبق أن ذكرنا ، أن الاسم الذي لا ينصرف ، من جهة ، لا من كسبه
وأنه كذلك لا ينوب ، فكلمة « مساجد » في قوله « صلب في مساجد » تخرج بالفتحة
ولا تنوب ، إلا إذا أنصبت ، أو حققتها ال ، فإنها حينئذ تخرج باسمه « صلب »
في مساجد المسمعين ، وصليت في المساجد .

ومن هنا خالف النحاة في مراد بالمنع من صرف

فقد قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر بالكسرة والتنوين معاً ، وليس مع
أحدهما قابلاً للآخر ، لأن الفعل لا يدخله حر ولا تنوين

« وقال قوم : إن الجر في الأسماء بظير الحزم في الأفعال ، فلا يمنع لدى لا
ينصرف معنى الفعل بظيره ، وإنما محذوف منه عتير الحمة وهو تنوين وحده ، شغل
مالاً ينصرف ، لمشاكلة الفعل ، ثم يمنع الجر التنوين في الروي ، لأن التنوين خاصة
بالاسم ، والجر خاصة به أيضاً ، فتعني الخاصة الخاصة .

ويدل على ذلك أن « رفوع » ، والمصوب ، لا تدخل بحر فيه ، إنما يذهب منه
التنوين لا غير (١) .

وبنى النحاة على هذا الخلاف ، خلافاً آخر ، وهو : إذا أنصف الاسم الذي
لا ينصرف أو دخلته ال ، فهل يكون حينئذ من جهة المنصرف أو غير المنصرف ؟

(١) مع المجموع ١ - ٢٤

(٢) عند النحاة إحدى عشرة علة في باب المنوع من الصرف ، سيأتي ذكرها بعد ذلك بالتفصيل

منعرب فيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وهو لأعجب منها ، أن تحذف ياءه ، رفعه ، وجره ، وينحذف تنوينه ، ويظهر عليه الفتححة عند انصب ، وندب نحو : سارت حور وبصرت بى حور ، وشاهدت جورى .

محوار الأولى مرفوعة ، ولثانية محرورة ، وحدثت منها باء ، ولد يعرفها السجاء بالصيغة (فى حالة الرفع) والكسرة (فى حالة الجر) مقدرة على ساء المحذوفة ، أما فى حالة انصب فبأن الفتححة تظهر على الياء .

هذا إذا لم تصف هذه لصيغة ، أو لم تقرب بأن ، فبأن كالتى وحب . بى يؤه ساكنة ، فى حالتى الرفع والجر ، متحركة بالفتح فى حالة انصب مثل : من الثواب تكمل الساعات ولأيام ، فليس المعمر إلا شوقى لى تستبين به ، وليست اشوقى إلا جرة من الحياة .

ومثل : دوعى الخير وشتر كثيره ، ولعقل هو ندى بم دوعى حير ، فسجد . هـ

المذهب الثانى : وهو ما عدل به لكسائى وسعدى ، وهما يسون

ساكنة رفعاً ، ومفوحه جر ، مقبوض . فى الرفع جاء فى حورى بإثبات الياء مائة فيه مقبوض فيها صمة ، ويقبوض فى الجر مررت جورى . بفتح ياء كما يفتح فى انصب^(١) فى نحو شاهدت حورى

وعلى هذا المذهب قال الخليل :

ولو كان عبد الله مسمى هجره ولكن عبد الله مسمى مولد^(٢) ففتح فى موضع الجر^(٣)

بمذهب السجاء وهو أن كسوته فحة ، ففسدت ياءه ، متحركة ، مدح ما قبلها ، فلا يوب مطلقاً ، ويقدر بعربه على الألف كعدارى جمع عذراء وقد نقل بس فى حاشيته عن النوبختى^(١) أن هذا الحكم سماعى ، فلا يجوز فى نحو - جوار ، وعوش ، حورى ، وعوش ، بل يقصر فيه على ما ورد . ثم قال : إنه مصدر ، فيما مرده ألف بأنيث ذوب غيره ، فلا يجوز فيه^(٢) .

ويشترط أن يكون معدره ، اسماً محصاً ، دلاً على مؤنث ، لا مذكر له كعدراء ، وصحراء ، فحق فيه عدارى ، وصحارى .

ويعتبر كل من هذين الجمعين ، حيثما اسماً مقصوراً ، مجموعاً من انصرف عنه على صيغة متبى المجموع .

هذه هى المذاهب الثلاثة التى ذكرها السجاء فى الاسم المقصور الذى يكون على صيغة متبى المجموع ، وأكثرها شيوعاً واسمها هو المذهب الأول^(٣) من محققات هذه الصيغة

ذكرنا فيما تقدم - أن كل جمع تكسير ، يقع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة وسبعة . كسر ، تبعه لحويون من الصرف ، محضة على صيغة متبى المجموع ولكن وجدت بعض أسماء مفردة ، جاءت على وزن هذه الصيغة مثل : هوان ، وهور وسراويل ، ورجل .

فكيف تعامل هذه الأسماء ؟

انصف لحدثة فى ذلك بى وجهين

الوجه الأول : يرى صرف مثل هذه الأسماء ، فقد نقل بس الخليل إلى أن من

(١) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عيسى ، فقيه مصرى عارف بألفه والمجموع بسببه ، حوى لم يصر لم يعرف مولده ، توفى عام ١٢٥ هـ . حاشية على شرح =

(٢) حاشية بس ٢ ٢١٢

(٣) ميبو الـ مسجست الرقى القائل : بى

سأله على تنوين العوض ص ٥٩

(١) = =

(٢) من ساعد الك = ٢ ٨

(٣) شرح تفصيل ١ ٦٤

العرب من يصرفه ، وتكرر ابن مالك ذلك عليه ، ورد عليه بأنه ناقص ، ومن نقل حجة على من لم يقل (١) .

أوجه الثاني : منع من تصرف ، ونكهم حتفوا في صيب منع ، فذهب ليد إلى أن العنمية ، قامت مقام الجمعية ، فاستحق لمنع لذلك

ويرى سيويه أن نعة في منع صرفه ، بحيث على وزن صبعة انتهى الجموع ولذلك منع من الصرف ، بحذف هذه الصيغة ، مما جاء على وزنها يمنع من صرف بمشابهة وزن دل على مفرد

وهذا الرأي هو الحدير بالاعتبار ، سيما بالنسبة على وتيرة واحدة .

مكول القاعدة حينئذ : أن كل كلمة في وسطها ألف بعدها حرف أو ثلاثة أحرف وسطها ساكن ، تمنع من الصرف ، سواء أكانت جمعاً ، أم مفرداً ، حيث يمنع هذا ، وذلك من العرب

وله هنا تنهى الكلام عن القسم لأول من جموع من تصرف ، وهو يدعى منع صرفه لعدة واحدة

* * * *

قسمه الثاني وهو : أن يمنع صرفه ، كما أنه عند قد ذكر النحاة أنه يستلزم في هاتين العنيتين ، أن تكون إحداهما معنوية ولأخرى لغوية

أما العنفة المعنوية ، فقد حصرها النحاة في عنتين فقط : وهي التوصية ، والعهدة ، على أن يصمم لإحدهما عنه أخرى منها : منع من الصرف ، لأن الألف والواو ، ووزن الفعل ، المثل ، المأبث ، بحرفة ، كسب ، كسب ، كسب

ويصمم لنوصفية من هذه العنل واحدة من ثلاث : هي - إما زيادة الألف والواو ، وإما وزن الفعل ، وإما العدد .

أما العنمية ، فإنها يتضمن إليها واحدة من السبع المتقدمة .

وستحدث عن هذه العنل بالتفصيل :

النوصفية وزيادة الألف والواو :

يجمع الاسم من الصرف لكونه صفة على وزن فعلا - بفتح الفاء بشرطين : (١) أن تكون وصفية أصنية (أي غير طارئة) .

(٢) ألا يكون المؤث منه محتوما بباء التأنيث ، إما لأن المؤث منه يأتي على وزن فعلى في الأشهر أو لأن هذه الصفة لا مؤث لها أصلاً ، بمعنى أن تكون خاصة بالذكر .

فالأول كسكران ، وعطشان ، فإن مؤنثهما - في أغلب (١) - سكرى ، وعصشى وأما الثاني فبحو : حين وهو طويل اللحية . هذا ما عليه أغلب النحاة .

وقد نقل عن أبي أسد أنهم يقولون سكرانة (٢) ، ويصرفون ، سكران كما حكى ابن من العرب من يصرف الحيان ، حملاً على بدمان ، بمعنى أنه لو كان مؤث لكان بالك (٣) .

ومما سبق يتضح : أن الصفة التي على وزن فعلا ، الشائع فيها المنع من صرف ، وهناك رأى آخر ، يرى صرفها ، وهو رأى ضعيف ، يخالفته لدعات العربية لغوية

(١) يذكر أكثر النحاة أنه يشترط في منع فعلا من الصرف عند مالك صفة ألا يكون مؤنثها على وزن فعلا ، ويشترط ذلك سكران ، وعطشان ، مع أن كتب اللغة تذكر أن هذا مؤث ياءه مؤث آخر يعبر عنه وهو كسب (انظر مادة سكر ، وعطش في النساخ والعاموس) وبذا يجب حمل هذا الشرط على الأكثر والأغلب

(٢) وليس في هذا عيب لغوي ، بل يورده عن العرب كما سبق ويصاحبه

(٣) شرح التصريح ٢ : ٢١٣

أما إذا كان المذكور على وزن فعلا ، والمؤنث منه انقلب فيه وجود التاء في آخره ، فإنه حينئذ يصرف فتقرب ، هذا رجل سباق أي طويل ، ورأيت رجلا سيقاناً ، ومررت برجل سيعب ، وذلك ، لأن المؤنث منه مبيضة : أي طويلة وكذلك يصرف ما كان صفة على وزن فعلا ، إذا كانت الموصوفة فيه غير أصنية وذلك نحو : شاهدت رجلاً صفواناً فيه ، يصرب الحيوان ، فتصرف ككلمة صفوان مع أنه على وزن فعلا ، لأن معناه في الأصل : الحجر .

الوصفية ووزن الفعل .

وتع انصفة الاسم من تصرف ، إذا كانت على وزن الفعل ، وذلك باشرطين السابقين أيضاً وهما : كونه أصنة ، وم يقبل مؤنثه التاء ، لأن مؤنث منها على وزن فعلا ، كاحمر وببيض ، في مؤنثهما حمراء ، وسواء أو لأن المؤنث على وزن فعلى بصم لاء كقص ، وحسى ، في مؤنثهما فصل وحسى

فهذه الصفات ، المتقدمة - وأمثالها - مجموعة من تصرف ، لوجود الشرطين

فيها

أما إذا احتل أحد هذين الشرطين ، أو احتلا معاً ، صرفت هذه لصفة ، وذلك مثل : أرمل ، هناك تقول فيه : تصدقت على رجل أرمل ، وتصرفه ، لأن المؤنث منه يقبل التاء فتقول : أرمة ، بمعنى مديرة

وكذلك تصرف انصفة التي على وزن الفعل ، إذا كانت لوصفيه فيها عارضة نحو : شاهدت رجلاً أرب (تعني جبد) فتصرف أرب ، مع أنه صفة على وزن الفعل ، ولم يقبل مؤنثه التاء ، وذلك ، لأن لصفة فيه ، غير أصنة لأنه وضع في الأصل اسماً للحيوان المعروف .

ومثال ما احتل فيه الشرطان كلمته « أربع » في نحو فولت : قصبت في الخديفة ساعات أربعاً ، فتصرف كلمه أربع ، وذلك ، لاحتلال الشرطين فيها ، لأن مؤنثها يقبل لاء فتقول : قصبت في الاسكندرية أياماً أربعة ، وكذلك لأن انصفة فيه حيث صار لها في الأصل اسم بعدد المخصوص .

بعد ، بعض كلمات الوصفية فيها صفة ، وكان حرف صرف فقط ومع ذلك فقد تنوع من تصرف . ونحن نوصف قمر مع لائسة من أحسن بصفير ، ونحن نعد ثوبه من ذهب سائر جسمه ، فعلى الناحية فتحيل في أجدل معنى القوة ، وفي أحيل معنى النول ، وفي فعلى ، معنى الخبث .

فقد تنوع بعض الناحية هذه الكلمات وأشبهها من التصرف ، لوزن الفعل والوصفية المتحصة .

على أن البعض الآخر مهم - وهم الأكثر - يرون صرفها ، لأنها وصفت في الأصل سماء ، وهو الأحسن ، بمعنى الاسميه فيها ، ولا داعي إلى التكلف ، بتحليل الوصفة فيها .

وهناك ألفاظ ، كانت في الأصل أوصافاً ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية ، فاستحققت مع التصرف ، بحسب أصلها لأن ، لدى وصفت عنه : وهي كونهما صفة على وزن الفعل .

ومن هذه الألفاظ : أدهم لنقد ، فإنه في أصل وضعه ، وصف لشيء الذي فيه ذهبة ، أي سواد ، ثم انتقل منه ، فصار اسماً مجرداً للقيد . ورقم . فإن أصل وضعه وصف لشيء برفوف أي سعة ، ثم يقبل منه قصر في سعة ، أي يستخرج من حده بقصر ، سعة وسعة ، ثم يربط ، وأصله وصف لكل شيء لا مع غيره ، ثم صار اسماً للأرض الخشنة ، التي تحيط فيها الحجارة ، والرمل والطين (١) .

فهذه الأسماء ، وأشبهها ، تنوع من تصرف ، بسبب وضعها في الأصل صفات : وهذا ما عييه أكثر الناحية .

ويرى ابن جني صرف هذه الأسماء ، على اعتبار أن وصفيتها الأصبية ، قد زالت ، حيث سمي بها (٢)

(١) البحر الزاوي ٤ ٦٩

(٢) شرح التصريح ٢ ٢١٤

وبما ذكرناه في هذا الموضوع نعلم . أن الوصفية لأصلية ، مع وزن الفعل ، تمنع الصرف بالاتفاق .

أما الوصفية البطرقة ، وكذلك الوصفية الأصلية ، التي سمي بها إذا انضم إلى أحدهما وزن الفعل ، يصح فيها صرف ، وعدمه ، وإن كان الأول في الوصفية بطرقة الصرف ، وفي الأصلية يسمى بها عدم الصرف ، نظر إلى الأصل على أنه يجب أن يكون الفصل المعنى في هذا هو لسماع .

الوصفية والعدل

ما المراد بالعدل ؟ ولا ؟

ذكر النحاة أن العدل هو : إخراج الكلمة عن صيغتها الأصلية ، بعرض قلب ، أو تخفيف ، أو الحذف ، أو معنى رائد .
« فخرج نحو أيس ، مقبوض بئس ، وفخذ - بإسكان الحاء - مخفف بكسرها وكثير بزيادة الواو ، إحداف له بجعفر ، ورحيل بالانصغير ، بزيادة معنى التحقير » (١) .
أقسام العدل :

وقد قسم النحاة العدل إلى قسمين :

أ - « تحقيقى : إن دل عليه دليل غير منع للصرف ، كالمعدى في سحر ، وآخر ، ومثلى فإن الدليل على العدل فيها ، ورود كل لفظ من مسموعا عن العرب ، بصيغة تختلف الصيغة مسموعة من الصرف ، فسحر بمعنى لستخر ، وآخر بمعنى آخر ومثلى بمعنى اثنين ، اثنين ، فليس المنع من الصرف ، هو الدليل على العدل ، وإنما محيى نصيغتين .

ب - « تقديرى : وهو الذى يمنع فيه انضمام من الصرف ، سمعا عن العرب من غير أن يكون مع العلمية ، علة أخرى ، تنضم إليها ، فيقدر فيه لعدل لثلاث يكون المنع بالانضمام وحدها مثل : عمر ، ورفر

وهذا النوع ، لا دليل يدل عليه إلا المنع من الصرف ، بحيث لو سمع مصروف ، لم يحكم بعد له ، مثل : أدد (وهو جد إحدى القبائل العربية) (١) .
أقسامه باعتبار محله :

وقسم النحاة العدل أيضا باعتبار محله ، إلى أربعة أقسام :

- (١) « لأنه إما بتغيير الشكل فقط كجُمع (بضم ففتح) عد من قال : أنه معبود عن جُمع (بضم فسكون) .
 - (٢) أو بالنقص فقط ، فيما عدل عن دى أل وهو سحر ، وأمس .
 - (٣) أو بالنقص ، وتغيير لشكل كعمر .
 - (٤) أو بالزيادة والنقص وتغيير لشكل كخدم ، ومثث (٢) .
- فائدة العدل :

وفائده : « إما تخفيف اللفظ (٣) فقط - باختصاره كما في مثلى

وآخر

وذكر حصر ثين ثين ، والثاني اختصار آخر (عند همزة) .

وبما بنحيف اللفظ ، وتخصيصه لعلمية ، كما في عمر ، ورفر (٤) المعدولين عن عامر ورافر ، لاحتياهما الوصفية قبل العدل .

هذا ما ذكره النحاة في العدل من تعريفه ، وتقسيمه ، وفائده .

(١) البحر الرائق ٤ : ١٧١

(٢) حاشية الصياد ٣ - ٣٨٢

(٣) هذا ناقص ظاهر ، قد ذكر النحاة ، في تعريف العدل ، أنه يخرج الكلمة عن صيغتها الأصلية ، بعرض قلب أو تخفيف أو إحالة

ثم عند الكلام على فائده ، ذكرنا ، أن من فائده التخفيف العطفى ، فكيف يتم التوافق بين التعريف والفائدة ؟

ولا يبين هذا الباحث ، ما ذكره الأباين في تعريفه عن حاشية الصياد « أن هذه غربة لا يباعثه « عرب لغوة » هي محل الاختيار .

(بصر تقرير الأباين ٣ - ٣٨٢)

(٤) حاشية الصياد ٣ - ٣٨٢

ويبدو فيه التكلف والتأقص ، وحير مريض في هذا : أن العرب استعملت هذه اللفظ متنوعة من لصرف ، فيجب معرفة هذا الاستعمال لعربى ، ولأحده ، بدلا من تلخيص لعنل المعقدة به

مضى جمع الاسم من الصرف - للوصفة وتعديل ؟؟

ذكر النحاة أنه جمع الاسم من لصرف نصفه والعدد ، في حذر

الأولى : أن يكون اسم عددية ، مبيها ، على فعل (بضم لفاء) أو مفعول بفتح (ميم ولعين) ، وهذان لوربان مسموعان من الواحد إلى الأربعة يتعاق ، وفي لحي من عشرة على لأصح ، وفي عشرة وخمسة ههنا ستة ، وههنا سبعة ، عند الكوفيين والرجاح (١) .

وذلك مثل : أحد ، وموحد ، وشاء ، ومشي ، وثلاث ، ومثث إلى العشرة فتقوى : عشار ، ومعشر

ويقول النحاة : إن كل اسم من هذه الأسماء ، معدول عن لفظ لعدد الأصلي المكرر للتوكيد ، فاصل ككلمة أحد في قولك : « جاء لتلاميذ أحد » معدولة عن لعدد الأصلي المكرر وهو : « واحد ، واحد » وعدل عن هذا العدد إلى « واحد تخفيفا

ومثل أحد في ذلك موحد ، وكنتا الكلمتين ممنوع من لصرف مع أن أصلهما المعدول عنه مصروف ، ومثل هذا يقال في بقية الأعداد إلى عشرة . وهذا مادكره السحرة في تعيين مع هذه الصفات من الصرف ، ويبدو فيه لتعليل ضعيف .

هذا أن تسائل ، تصغير لرأهم

ما للدليل على أن العرب عدلوا عن استعمال هذا النقص إلى لفظ آخر ؟؟ ولحق أنه لا دليل يساعدنا ، على قبول هذه النسخة

والذي يجب أن يقال في هذا : إن العرب استعملوا هذين النوعين وأحدهم مصروف والآخر ممنوع من الصرف .

الحالة الثانية متى جمع فيها اللفظ من الصرف ، للوصفية والعدل : ككلمة آخر في نحو قولك : مررت بسوسة آخر ، وذلك ، لأنها جمع لأخرى ، التي هي مؤنث بكلمة آخر . بفتح الخاء بمعنى معابر ، وهو أفعل تفصيل مجرد من أل ، والإضافة بقياسه ، أن يكون معدرا ، مذكرا ، وهو كان جاريا على مشى أو مجموع ، أو مؤنث كونه لخمندان أحب إلي من غيرهما ولأصدقاء أضع في وقت الشدة وهذا أحب إلي من عمرو وهكذا ، فوجد أن أفعل التفصيل ، جاء مفردا مذكرا ، دائما ، في كل هذه الأمثلة .

وعلى هذا كان المقياس أن يقال في المثال المتقدم « مررت بسوسة آخر » بدلا من « مررت بسوسة آخر » .

ولكن العرب عدلوا عنه ، وقادوا . آخر ، بصيغة الجمع ، ومعناه من الصرف وكان هذا المع دليلة على وجود العدل فيه .

فما تقدم : نجد أن المحويين ، قد بنوا مع في آخر على أساس أن آخر حصص

ونكسوا لو دفقا النظر ، لوجدوا أن هذه الكلمة ، ليست من اسم التفصيل في شيء فهي : —

أولا : لا يقع بعدها من الخارة للمفضل عليه ، لأنفسه ، ولا تقدير ثانيا : وهو المهم — أنها لا تدل على التفصيل (بمعنى مشاركة مفصل ومفصل عليه في صفة ويريدوه لأن عن الثاني في هذه النسخة)

وإنما تدل على المعيرة ، والمخالعة ، وهاتان فرق كبير ، بين معيرة — معاصي غرور وبين المعاصرة .

ومن أجل ذلك قال شارح التوضيح : في جعل آخر من باب التفصيل إشكال ، لأنه لا يدل على المشاركة والريادة في المعايير^(١) .

على أن من الحاجة من تنبه إلى هذا فقال : إن آخر ليس اسم تفصيل وبكـه « مشابه لأفصل من جهات ثلاث : إحداهما ، الوصف ، والثانية ، الريادة ، والثالثة إنه لا يتقوم معاه إلا بآئين معير ، ومعاير ، كما أن أفصل يتقوم معاه بآئين معص . ومفصل عليه ، فلما أشبه في هذه الجهات استحق أحكامه^(٢) .

على أن لا قبل أيضا ، أن تكون امشابهة بين آخر ، وبين أفصل ميبا في القوب بالعدل في آخر .

وانعنة الصحيحة . هي مجرد الاستعمال العربي الصحيح ، بورود آخر غير ممنوعة من الصرف

ويؤيد هذا انتهى الكلام عن العلة المعنوية الأولى - وهي الوصفية - وما معها من عمل لفظية ثلاث : ريادة الأنف والنون ، ووزن الفعل ، والعدل .

وستكلم الآن عن العنة المعنوية الثانية - وهي العلمية وما يصمم إليها من عمل

مص

العلمية والتركيب المرحي :

والمراد بالتركيب المرحي : هو كل كلمتين امترجتا معا ، بأن اتصلت ثانيتهما بهاية الكلمة الأولى ، حتى صارتا كالكلمة الواحدة ، ولذا يتصلان كتابة ، كلما أمكن ذلك . فإن وقع مثل ذلك ، وكان علما ، مع من الصرف ، وذلك تمثل . حصرموت ومعد يكرب ، وبورسعيد ، وحيث يجري لإعراب على آخر الجزء الثاني من الكلمتين .

(١) شرح الصنيع ٢ - ٢١٥

(٢) المصدر السابق .

أما الكلمة الأولى منهما ، فلا يجري عليها إعراب ، بل تعتبر كجزء من كلمة ، وليست كلمة مستقلة ، فنقول - بورسعيد مدينة الأبطال ، شاهدت بورسعيد وسافرت إلى بورسعيد ، جرف الأولى بالصمة ، وتنصب لثانية بالفتحة وتجر الثالثة بالفتحة أيضا ، مع امتناع التنوين في الحالات الثلاث .

هذا هو الرأي الأشهر في إعراب المركب المرحي .

ومن العرب من يعربه كما إعراب « عبد الله »^(١) ، فيعرب الجزء الأول منهما بحسب العوامل ، ولا يجمع من الصرف حيث قد مدام مصدر .

ثم إنه قد تظهر عليه الحركات ، إن كان آخره حرفا صحيحا ، كحصم (من حصرموت) وقد تقدر عليه الحركات ، إن كان حرف علة ، وذلك كمعدى (من معد يكرب) ولا تظهر عليه الفتحة في حالة النصب ، وإن كان آخره ياء ، تشبيها لها بالألف ، قاله ابن مالك ، وقال غيره الفتح في النصب ، ويسكن في الرفع والجر^(٢) .

ثم إن الجزء الثاني ، وهو مضاف إليه ، يكون مجرور دائما ، فإن كان مجموعا من الصرف لعة أخرى غير التركيب ، يجر بالفتحة ، ويظل هذا الجزء مجموعا من الصرف ، وذلك مثل : هرمر من فودك رام هرمر ، فنقول ، سافرت إلى رام هرمر ، فتجر هرمر بالفتحة ، لأنها في الأصل عزم أعجمي ، بخلاف حصرموت ، فإن الجزء الثاني يجر بالكسرة عند الإضافة ، فنقول : سافرت إلى حصرموت وذلك لأنه لا يوجد سبب لجمع من الصرف .

وعلى صوء ماسبق يمكن أن نقرر :

أن التركيب المرحي مع العلمية ، عله احصارية بمعنى : أنه قد تنوى هذا التركيب ، فجمع الصرف ، كما في الرأي الأول .

وقد لا تنويه ، فتعتبر مركبا تركيبا إضافيا ، وحيث لا يجمع الصرف .

العمية وزيادة الألف والنون .

إذا كان الاسم عنما على وزن مُعْلان (مفتوح اناء أو مكسورها أو مصمومها) منع هذا الاسم من الصرف سواء كان هذا لعلم لإنسان أو غيره فالأول نحو : سَعَف ، وعَمَر ، وعَشَب .
والثاني نحو : شعبد ، ورمضان ، من أسماء الشهور العربية .

فهذه الألفاظ ممنوعة من الصرف ، لأنها أعلام ، ولأن الألف والنون فيها رائدتان ، فرفع بالصفة ، وتنصب وتجر بالفتحة ، من غير توين في الأحوال الثلاث ، فقول : جاء مروان ، ورأيت مروان ، وسافرت إلى مروان .

فما إذا كانت الألف واسون غير رائدتين ، بأن كانتا أصبيتين نحو : حاك ، وياك أو كانت النون أصبية ، والألف هي لرئدة فقط ، نحو : لسان ، وصمصام ، فإن هذه الأسماء لا تمنع من الصرف ، لعدم تحقق شرط زيادة ألف والنون^(١) .

فما إذا كان الحرفان صاحبين للحكم عليهما بالأصانه أو بزيادة نحو : حساك ، وعقد ، فإنه حيثئذ يجوز لصرف ، وعدمه .

فانصرف على اعتبار أن حساك من الحسن ، وعقد من انقص ، فتكون النون صبة فيهما .
وعدم انصرف على اعتبار أنهما من الحسن والعف ، فتكون الألف والنون رائدتين فيهما .

ومن الأمثلة المتقدمة يتضح - أنه إذا كان قبل الألف واسون حرف واحد وكان أصليين نحو : حاك فلا تمنع الكلمة من الصرف ، وأن كان ما قبلهما حرفين ، ليس الثاني فيهما مصعفا وكانت النون أصلية ، والألف رائدة نحو : أمك ، فلا يمنع أيضا من الصرف في هذه الحالة إلا على رأى الفراء

وإن كان قبهما حرفان ، الثاني منهما مصعف ، فانت بالخيار ، في اعتبار النون أصلية ، أو رائدة ، نحو : عسك ، وتبنى المنع من الصرف ، وعدمه حيثئذ على هذا الاعتبار .
أما إن كان ما قبلهما ثلاثة أحرف ، كانا رائدتين نحو : عظمك ، وليس فيه إلا المنع باتفاق

العلمية والتأنيث :

إذا كان الاسم عنما ، مؤنثا ، فلا يجوز أن يكون نائبه بالياء أولا .
فإن كان مؤنثا بالياء ، منع من الصرف مطلقا ، أى سواء أكان علما مذكرا كطمحة وحمرة ، أو مؤنثا ، كعاطمة ، وعائشة ، رائدا على ثلاثة أحرف ، كما مثل أو لم يكن كذلك ، كعظة ، وشبه ، عنعين مذكر أو مؤنث .
أما إذا كان مؤنثا غير محتوم بـاء التأنيث ، فبأن يكون على ثلاثة أحرف أو على أكثر من ذلك .

فإن كان على أكثر من ثلاثة أحرف ، امتنع من الصرف ، كريب ، وسعاد وإن كان على ثلاثة أحرف ، فبأن يكون محركا أو ساكنا فإن كان محركا الوسط ، كقمر ، وأنس ، منع أيضا من الصرف .

وأما إن كان ساكنا الوسط ، فإن كان أعجميا^(٢) كخَوَر (علم يند) ورام (علم فتاة) أو كان مقولا من مذكر بـاء مؤنث نحو رند ، وسعد ، علمين على مؤنث فإنه في هاتين الحالتين ، يمتنع من الصرف .

فإن لم يكن كذلك ، بأن ساكن الوسط ، وليس أعجميا ، ولا مقولا ، من مذكر ، وكذا إن كان شائيا كيد عدم لامرأه ، ففيه جسد وجهان المنع والصرف نحو هند ، ودعد ، فيصح أن نقول : سميت على هند بالفتح من غير توين ، أو على هند بالكسر والتوين

(١) الفراء قد أجاز مع الصرف نفسها ، وزيادة ألف من نون أصبية ، بسببها في الرائدة نحو

وبيان : (حاشية الصياح ٣ - ٣٠)

وذلك مثل ما كان على وزن فَعَلَ (بالتشديد) كَسَمَّ ، وَكُتِمَ ، وكَلَامَصَى المسمى للمجهول في نحو : صُورَ ، حُوكِمَ ، وفي نحو : صُرِبَ ، وَحُكِمَ ، وكَصَبِيعَةُ الماصي الممتنع بقاء المطاوعة ، كَتَعَلَّمَ ، أو ميمه الوصل ، كَانْتَمَعَ واستمهم وكَلَامَصَارِعَ ، والأمر ، إذا كانا من غير الثلاثي^(١) نحو يُدْخِرُجْ ويسكسر ويستمهم ونحو دَحْرَجَ ، انكسر ، استمهم .

هو سميت بهذه الأفعال - المتقدمة - وجب معها من الصرف ، للعلمية ، مع وزن الفعل^(٢) .

ولا يجمع كون هذه لصيغ استقدمة خاصة بالفعل ، موجود بها نادرا أسماء نحو : دُثِلَ اسم قليلة ، وشمر ، علم لفرس ، وسحلب ، لحررة وما كان أعجميا نحو : سَتَبَرَقَ ومعناه . السباح العنيط .

الوزن الغالب في الفعل .

أما الوزن لدى يجب فيه كونه للفعل ، فيقسم إلى قسمين

الأول كون هذا الوزن يوجد في لأفعال ، أكثر منه في الأسماء ، وحدث كأنشد وصيغ ، هي هاتين الصيغتين ، يكثران في الفعل ، دون الاسم ، كالجنس وخرج ونحوهما من الأمر ، إذ أخذ من فعل ثلاثي ، فهو سميت رجلا يأخذ أو يصيغ معناه من التصرف ، للعلمية ووزن الفعل ، فتقوى : هـ ، ثـ ، و رأيت ثـ ثـ وبصرت إلى إثـ ثـ

والثاني . أن يكون في الوزن زيادة ، تدل على معنى في الفعل ، ولا تدل على معنى في الاسم ، وحدث كأنشد ، ويريد ، هي هـ في الفعل ، تدل على سكونه نحو : أحمد الله ، والياء فيه أيضا ، تدل على العيبة ، نحو : يلعب الولد في الحديقة ، في

(١) التميم لا يأمر من الفعل الدال على المفاعلة ، فإنه ليس خاصا بالفعل ، ولا حال فيه نحو قدوة . وعاصم ، حذالته من الأسماء كثيرة على هذا الوزن ، نحو رَأَيْتُ ، فَاصِلٌ ، حَبِيبٌ ، فهو سميت به الفعل الأمر .

صرفت ، لأن هذا الوزن ، لا يميز خاصا بالفعل - كما سيأتي في ص ٢٢٧

(٢) وإن كان في الأفعال ، هزبات وصل ، اعتبر هزبات قطع بعد التسمية

حين أن الألف في أحمد ، والياء في يريد ، لاتدلان على شيء ، بل أن كلا منهما ، حرف من حروف الكلمة ، لا يدل وجوده على معنى مستقل ، وحيث يقول فيها ويما يشبهها جاء أحمد ويريد ، ورزت أحمد ويريد ، وسفرت إلى أحمد ويريد فمعهما من الصرف للعلمية ووزن الفعل .

ونكن يشترط في الوزن مانع للصرف شرطان -

أحدهما : أن يكون لازما ، والثاني ألا يخرج بالتعريف إلى مثال هو تالاسم

فخرج بالأول نحو : امرئ ، فإنه لو سمي به انصرف ، وإن كان في النصب شيئا بالأمر من علم ، وفي الجر شيئا بالأمر من صرب ، وفي لرفع شيئا بالأمر من خرج ، لأنه حالف الأفعال ، يكون عيه لانتزاع حركة واحدة ، فلم تعتبر به المواربة^(١) .

وخرج بالثاني ، مثل « قُفِلَ » ، و« ذِيكَ » فإيهما وإن كان الأول على وزن الفعل رُذَ ، والثاني على وزن الفعل ، قيل ، لم يجمع من الصرف ، وحدث ، لأن ليدعم في رة ، وللإعلال في قيل « لازم لرفص أصله ، وعدم استعماله فصار كأنه لا أصل له ، غير البناء الذي عنده ، والتحق رة وشدة بحت ، وذَرَّ ، وقيل ويبيع ، وقيل ، وذيكَ^(٢) وحيث فلا يجمع ما كان على ورهما ، لأنهما أصبحا على صورة هي أصلا

بشدة

وكذلك لا يجمع من الصرف ، ما كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال من غير ترجيح لاحقة الفعل فيه ، وذلك مثل : جَعْفَرُ ، فإنه على وزن رُزْزَ وقَمَ على وزن ضرب ، وكيف نظير عدم ، وعَصْدُ نظير طرف

وكذلك كل اسم يوازن الفعل لأمر ، من الفعل الدال على المصاوعة كصاحب ، اسما فإنه يوازن جَاهِظُ ، فعل أمر .

(١) لأشهر ٣ - ٢٦١

(٢) شرح لفصل ١ - ٦٠

فهذه الأسماء ، تصرف ، مع مورثتها هذه الأفعال ، لأن هذه الصيغ مشتركة
سهما ، وشأعه فيهما على السواء

وقد ذهب عيسى بن عمر^(١) إلى منع صرف مسمى بشيء من ذلك واحتج
بقول الشاعر

أنا ابنُ جلا وطلاغُ الشايبا متى أضغُ العمامة تعرفوني^٢
قد الراوي : جلا من غير تنوين ، وهو فعل مسمى به أبوه^(٣)

وقد رد من قال بالرئي لأو : بأن هذا ليس حجة لاحتمال أن يكون مسمى
بالفعل ، وفيه ضمير فاعل ، فيكون حنة ، واحمل تحكى ، إذا سمي بها نحو : و ،
وشاب قرباه ، أو يكون حنة غير مسمى بـ ، في موضع الصفة محذوف والتقدير ،
أنا ابن رجل جلا^(٤)

فلا يكون فيه على كلا الوجهين حجة

وقد ذكر بعض النحاة ، أن في هذين الوجهين بصر ، أما الأول فلأن الأصل
عدم ستار الضمير ، وأما الثاني ، فلأنه لم يحذف الموصوف بالحنة ، إلا إذا كان
بعض اسم مقدر مخصوص بمسمى^(٥)
هذا ما ذكره النحاة في هذا الموضع .

ويأخذ القول بوجوب الاستقراء بكلام العرب « هو لعامل الأول في صرف
هذا ، وفي منع ذلك من انصرف ، فإنهم بدلت ، يرخول أنفسهم من عاء مثل هذ
التحريك ، الذي لم يعرفه العرب ، حتى ولم ينحيلوه عند كلامهم .

(١) عيسى بن عمر التميمي البصري ، من كثر لغة ، وهو شيخ الخليل وسيبويه ، لم يعرف مودة ، أب
من هذاب السجو وريه ، وهو من أهل بصرى سنة ١٤٩ هـ . من مصنفاته : جامع (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٥)

العلمية وألف الإلحاق

ما المراد بالإلحاق ؟

يقول السيوطي ، إن الإلحاق « أن تسي - مثلا - من دوات الثلاثة : كلمة
على بناء يكون رباعي الأصول ، فتجعل كل حرف مقابل حرف ، فتسمى أصول
الثلاثي ، فتأتي بحرف رائد لثلاثي ، ليقابل الحرف الرابع من الرباعي الأصول ، فيسمى
ذلك الحرف - الذي راد - حرف الإلحاق^(١) .

ومن أمثلة ذلك « عنق » - علم لبيت ، و « أرطى » - علم لشجر وهما
مصحفان مجعفر .

فإذا سمعت رجلا « بعنقى أو بأرطى » سمعته من انصرف ، فتقول : جاء عنق
رئت عنق ، استمعت إلى عنق .

والمنع له من انصرف ، حيث النعمية^(٢) وألف الإلحاق المقصورة وذلك
لشبهها بألف التأنيث من وجهين :

الأول : زيادتها ، فليست مبدلة من شيء .

الثاني : أن هذه لألف الزائدة ، تحمل الكلمة ، على وزن ، فعلى ، وفعل ،
يفتح العاء أو كسرهما كأرمل ، وعزمي^(٣) .

وهذان الوزنان ، يمنع الاسم معهما من انصرف ، لوحود ألف التأنيث
فيهما ، فكذلك يمنع من انصرف ما جاء على هذين الوزنين ، تشبيها هما بها .

أما ألف الإلحاق الممدودة ، كعلاء - اسم لعصبي العنق - فإنه ملحق
بقطران ، ولا يمنع من انصرف ، لضعف شبهة بألف التأنيث الممدودة ، لأن همزة
الإحدى لا تشبه همزة التأنيث ، من جهة أن همزته مقببة عن ألف لا عن ياء فافترق في
حكمه ، لأجل افتراقهما في التقدير^(٤)

(١) معجم المصنفين ١ : ٣٢

(٢) وجبت إذ كانت مكبرة فيها تنوين

(٣) صوبه رجل عزمي (أي لا يهوى)

(٤) شرح التصريح ٢ : ٢٢٢

(٤) انصرف المبدئين

(٥) شرح التصريح ٢ : ٢٢١

ومن أجل هذا فرق النحاة بين ألف الإلحاق المقصورة ، وألف الإلحاق الممدودة ، في كون الأولى ، تنبع من الصرف ، والثانية ، لا تنبع . ولكن لو نظرنا إلى هذا التفریق ، لوجدناه قائما على غير أساس مقبول ، وذلك لأنهم قد اعتبروا مجرد الشبه اللفظي ، بين ألف الإلحاق في « ارطى » ، وبين ألف التأنيث في « ليلي » سببا في منع الأولى من الصرف ، كما سمعت الثانية .

ويجد هذا الشبه اللفظي واضحاً ، جلجا ، بين عباء ، وصحراء ، فكنتاهم خمسة أحرف ، ويتبنى كل منهما ، همزة قبلها ألف ، ومع ذلك لم يجعلوا هذا الشبه اللفظي سببا في منع الأولى ، كما سمعت الثانية .

وبعل ورود السماع بصرفها ، كان السبب في نحتهم عن أصلها وقولهم هذه معلقة - غير المقبولة - في عدم منعها من الصرف .

العلمية والعدل

ذكر النحاة : أن الاسم ينع من الصرف للعملية مع العدل

وذلك في خمسة مواضع :

الموضع الأول . ما كان على وزن فُعْل (بضم ففتح من أفعال التوكيد ، وهي أربعة أفعال ، جمع ، وكُتِبَ ، وبُصِّعَ ، وُتِّعَ ، فُتِّقَ : جاءت الطالبات جمع ، ورأيت لصابيات جمع ، وبطرت إلى الصافات جمع - وكذا في أحوالها فجمعها من لصرف .

وقد اختلف النحاة في سبب منعها من الصرف فهي العلمية ، أو شبهها من العدل ؟

يرى فريق أنها « معارف بنية لإضافة ، إلى ضمير المؤكد ، فشابهت بذلك لعم ، بكونه معرفة بعير قريبة لفظية ، فيما يرى فريق آخر أنها معارف بالعلمية وهي أعلام لإحاطة ، وعلم الإحاطة ، من قبيل عدم احسن المعنوى ، كسبحان لتسبيح^(١)

أما العدل في هذه الألفاظ فيقول النحاة « إن الأصل في جمع جماعات لأن مجرد جمعها ، فعدل عن جماعات إلى جمع^(١)

ولذا منعت من الصرف هي وأحوالها الثلاث بالعلمية وعدل .

الموضع الثاني : ما كان على وزن فُعْل ، وهو علم ، لمعد ، مذكر نحو عمر ، وهر ، وزحل ، فقد وردت مثل هذه الأسماء بمجموعة من أنصرف ، ولما لم يجد النحاة سببا آخر مع العلمية ، منعها من الصرف ، لتستقيم هم القاعدة ، اتحدوا عنة ، ثم بعد بقاء هذه الأعلام ، بمجموعة من أنصرف ، لأن كل ما معد ، فمنعوا العلم السالف من الصرف ، ليكون هذا الجمع دليلا ومرشدا للعدل^(٢) .

على أنه قد سمع بعض الأسماء على وزن فُعْل ، مصروفة ، فيجب عدم منعها من الصرف ، وذلك مثل : أدد .

كما يجب أنصرف ، إن كان فُعْل ، جمعا ، كغرف ، وقرب ، أو اسم جنس كغرد ، أو صفة كحطيم ، أو مصدر كهذى ، ونقوى

وعلى ذلك يتبين أن فُعْل له حالتان

- (١) المانع من الصرف ، وذلك إذا كان علما ، مفرد ، مذكر ، ورد فيه هذا الجمع .
- (٢) الصرف : وذلك إذا كان غير علم ، بأن كان صفة ، أو كان غير مفرد بأن كان جمعا ، كما سبق بيانه .

الموضع الثالث : لفظ سحر . فكلمة سحر مجموعة من أنصرف ، بتعريف والعدل وذلك ، لأنها معدولة « عن السحر^(٣) ، لأنه معرفة ، وأصل في التعريف أن يكون بأل فعدل به عن ذلك^(٤)

(١) ابن عسلى ٢ - ٢٦٢

(٢) النحو السرى ٤ - ١٩٥

(٣) السحر هو الوقت ، قيل الصبح (بسط مادة سحر في العموم)

(٤) ابن عسلى ٢ - ٢٦٣

(١) انظر حاشية الصباغ ٣ - ٤٠٤

« وأما التعريف : فقليل بالعملية ، لأنه جعل علما ، هذ الوقت ، وقيل يشبه
العلمة ، لأنه تعرف ، يعبر أداة صهرة كأنهم^(١) »

على أن من اسحة من يرى أن سحر يصرف ، ولكن السوي حذف منه ،
لسبب آخر ، فقد ذهب السهلي^(٢) إلى أنه معرب ، وإنما حذف تنوينه ، سبة
لإضافة ، وذهب الشنويين الصغير ، إلى أنه معرب^(٣) ، وإنما حذف تنوينه ، لبة
ال^(٤) .

فقد اتفق السهلي ، وشنويين ، على أن كلمة سحر معربة ، غير ممنوعة من
لصرف ، ولكلها احتدا في عنة حذف لتنوين منها .

ولكن الصحيح ، مذهب إليه الجمهور ، لتواتره ، وورود لسماع به .

أما إذا كان سحر صرفا ، مبهما ، لا يدل على سحر يوم معين ، وحب صرفه نحو
قوله تعالى : « تَجِيئُكُمْ بِسَحَرٍ نَجْمَةٍ مِنْ شِدَائِهِ » .

الموضع الرابع : ما كان علما ، مؤث ، على وزن فعول ، كحذام ، ورقاش
وبار ، فمعرب فيه مذهبنا :

الأول . وهو مذهب أهل الخجار - فإيهم يسون ذلك كنه على الكسر ، سوء
أكان هذا العلم المؤث ، محتوما بالراء ، أو تحرف آخر غيره ، فيقولون : هذه حذام ،
وررت حذام ، وذهبت إلى حذام ، فإيهم يسون حذام على الكسر مطلقا ، وكذا ما كان
آخره راء ، كوبرار .

(١) الأشرى ٣ - ٢٦٥

(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، عدم باللغة والنسب ، ولد في مائة سنة ٥٠٨ هـ على وعمره ٧

سنة ، واتصل بحبو بصاحب مراكش فطلبه إليه وأكثره ، وتوفى ب عام ٥٨١ هـ (بعض النسخة ٢ / ٨١)

(٣) ومنهم من يرى أنه مبنى لتصنيته معنى حرف التعريف

(٤) الأشرى ٣ - ٢٦٧

(٥) القصر ٣٥ - ٣٦

المذهب الثاني : وهو مذهب بني تميم - فإيهم يمعون صرفه ، واحتذف في
عنة ذلك ، فقال سبويه : للعلمية والعدل عن فاعله ، ويرجححه ، إن الغالب على
الأعلام ، أن تكون منقولة ، وقال المبرد : للعلمية والتأنيث المعوى ، كرينت ويرجححه ،
أنهم لا يدعون العدل في نحو طوى^(١) .

ورأى المبرد هو الأوفى ، حيث أمكن إيجاد عنة أخرى ، متحققة الثبوت وهي
التأنيث ، فلا وجه لتكثف لعدل .

فقولون على هذه اللغة : هذه حذام ، ورأيت حذام ، وذهبت إلى حذام فمعربوها ،
إعراب مالا ينصرف .

هذا إذا لم تكن هذه الصيغة ، محتومة بانراء .

أما إذا كانت محتومة بها ، فإيهم يسونها على الكسر سوء أكانت مرفوعة أم
منصوبة أم محروقة نحو - وبار بلاد عربية قديمة ، أفسى الرمان ربار ، لم يق من وبار إلا
لأطلال .

وبعض من يرى تميم يحرق لباب على وبيرة واحدة ، لا فرق بين ما كان آخره
راء ، أو غيره ويعرب الجميع إعراب مالا ينصرف .

وقد اجتمعت اللمعات في قوله : وهو الأعشى ميمون :

ومرّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبار^(٢)

أفسى وبار الأولى على الكسر ، وأعرب وبار الثانية رفعا على اماعية^(٣)

ومن هذ يتبين أن لمع من الصرف ، للعلمية والعدل في وزن فعول المؤث
مقصود على لغة قبيصة بني تميم فقط .

(١) شرح النسخ ٢ - ٢٢٥

(٢) الأعشى ميمون - من شواهد الكتاب ٢ - ٤١

(٣) شرح النسخ ٢ - ٢٢٥

الموضع الخامس : أمس : « إذا كان مراداً به ليوم ، الذي يليه يومئذ ، ولم يصف ، ولم يقترب بأل ، ولم يصغر ، ولم يجمع جمع تكسير ، ولم يقع ظرفاً ^(١) » فإن كان كذلك ، فاشهر لغات العرب فيه لغتان :

إحداهما — لأهل الحجاز — وهي بناؤه على الكسر في جميع حالاته ، فيقولون مضى أمس بأحداثه ، عرف أمس ، فمدا يكون اليوم ، م أهتم بأمس فكلمة أمس منة على لكسر في محل رفع أو نصب ، أو جر ، حسب وقوعها في الجملة .

الثانية — مع بعض قبيل من بني ثميم — « فيعربونه ، ويجعلونه معدولاً عن الهمزة ، فيجتمع فيه التعريف والعدل ، فيجمع من الصرف ، لذلك ، فيقولون : مضى أمس بما فيه ، بالرفع من غير تنوين ، وفعلته أمس ، قال الرجز : وأشدّه سيويه . لقد رأيت عجبا عدامسا عحاترا من السعالي خمسا ^(٢) » فكلمة أمس في هذه الأمثلة ، مرفوعة بالصفة ، ومضوية ، ومحرورة بالصفة من غير تنوين فيها .

فما جمهو . بني ثميم فيه « حص ذلك لإعراب ممنوع من صرف » هـ . رفع خاصة ، دون حلتى الصب والخر ، فيسبه على الكسر فيهما ^(٣) .

فلا يذنبه حيث في باب ممنوع من الصرف ، فيقولون في الأمثلة المتقدمة : مضى أمس ، فعلته أمس ، مذ أمس . متى يعرب ؟ ومضى يسي ؟

« فإن أردت بأمس يوماً من الأيام الماضية المهمة أتى أمس من الأموس أو عرفته بالإضافة ، نحو أمس يوم الخميس ، أو عرفته بالأداة نحو : لأمس ، أو صغرته ، نحو :

(١) المرجع السابق

(٢) شرح الفصل ٤ . ١٨

استشهد به سيويه ولم يسه لقال الكتاب : ٤٤

(٣) شرح التصريح ٢ . ٢٢٥

ليس ، أو كسرته نحو : أموس ، فهو معرب لإجماعاً ، إعراب المصروف ، وإذا استعملت المخرد من ال والأصرفة المراد به معنى صرف فهو مبني لإجماعاً ، لتصممه معنى الحرف ، نحو : خرجت أمس مبكراً لرحلة مع الرملاء .

وبما ذكرناه يتبين : أن أمس لا تعرب بإعراب الاسم المصروف ، بعلية وبعدل إلا على رأي بعض قائل من بني ثميم

وبعد : فهذه هي مجموع العمل التي ذكرها النحاة للأسماء الممنوع من الصرف واختصة — كما سبق أن ذكرت — أن العرب الأوائل لم يرجعوا العمل في كلامهم وإنما يلقوا به هكذا بغير تنوين

ولكن النحاة ، عند تفهيد قواعدهم ، حصروا الأسماء الممنوعة من الصرف وقسموها إلى عدة أقسام ، وأرجعوا كل قسم إلى علة مستقيمة ، مما أحدهم ، وأحدها معهم

ويحيداً لقول ، لو حسا الصق العري ، هو العلة الأولى ، والأخيرة فيما وصل إليها من قواعد اللغة العربية .

استقص الممنوع من الصرف .

كل اسم مقوص نظيره من الصحيح ممنوع من الصرف ، يعمل في الإعراب معاملة جوار ، وغواش في أنه يثنى في الرفع والجر ، ويصب بفتح من غير تنوين ، وذلك نحو قاصي — علم امرأة — فإن نظيره من الصحيح صارب — علم امرأة أيضاً — وهو ممنوع من الصرف للعسمية والتأنيث ، فقاص كذلك ممنوع من الصرف للعسمية والتأنيث ، وهو مشبه بجوار من جهة أن في آخره ياء قبلها كسرة ، ولذا يعمل معاملة قاصي — هذه قاصي ، ومررت بقاص ورايت قاصي كما تقول : هؤلاء جوار ، ومررت بجوار ورأيت جوارى

« وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي ، إلى أن قاض اسم امرأة ويعمل ، يجري مجرى الصحيح في ترك تنوينه ، وجره بفتح طاهرة ، فيقولون هذا يعلى وقاصي ورأيت يعلى وقاصي ومررت يعيني وقاصي ، واحتجوا بقوله :

قد عجبت منى ومن يعجب
وقد جرّ يَغِيَاً بالفتح
وهو عد الخليل وسيبويه محمول على لصورة^(٢)
صرف مالا يصرف .

يجوز صرف مالا يصرف تناسب أو ضرورة ودلّ نحو : سلسلاً وعللاً
واثنائى نحو قول مريّ انقيس .
تبصر حيل هل ترى من طعائى سولت نفا بين حرمى شعيب^(٣)
« ومشتى كوفون » فعل ناقص ، فيه مجيء صفة لذلك واحتجوا بأن حذف
فيه ، أى هو لأجل من ، فلا جمع له فيه ، كج لا جمع له ، من إضافة
انصروة .

« ولصريون بنوا ، لخور على أن لمع له لورن واصفة كخمر لاه من
تنوين حير مك وشّر مك ، لورن الورن ومشتى آخرون ما أخره ألف التأنيث ،
فجمعو صرفه بصرو : وعللو بأنه لا فائدة فيه ، لأنه مستوفى الرفع والصب والجر ،
ولأنه إذا ريد فيه تنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما ريد ،
وأجيب : بأنه قد تكون فيه فائدة بأن يكون فينقى بساكن فيكسر ، ويكون محتاج
إلى ذلك^(٤) .

ولعل لأصح في ذلك هو صرف مالا يصرف مطلق عند الصلوة الشعرية ،
لأنه ما دمت لضرورة أجزأت ذلك فلا محال تنقيدها .
كما أن صرف مالا يصرف لتناسب لغة خاصة بقراءات القرآن الكريم فقط .
مع المصروف :

(١) قاله الفرزدق الكتاب ٢ : ٩ - شرح التصريح ٢ : ٢٢٨

(٢) الأخرى ٣ : ٢٧٣

(٣) ديوان امرئ القيس طبعة دار المعارف سنة ١٩٥٨ م ، صفحة ٤٣

(٤) معجم هوامع ١ : ٣٧

وفي منع المصروف من الصرف أربعة مذاهب :

أحدها : الخوار مطلق حتى في الاختيار .
والثاني : منع مصد حتى في الشعر . على ذلك أكثر مصريين وبعض
كوفيين وقوله خروج عن الأصل خلاف صرف ممنوع في شعر غيره خروج
إلى الأصل في الأسماء

والثالث : لخور في الشعر والمنع في لاختيار وعنده أكثر الكوفيين والأحمش
من لصريين ، وختاره ابن مالك .

والرابع : يجوز ذلك في العلم خاصة^(١)
وعلى ذلك بيت هو خدير لأحمد بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن
شعر فقط ، وذلك لأنه صريح فيه ، لا يخرج في غيره من كلام ابن جني
وما كان حصن ولا حابس يفوقن مرداس في مجمع^(٢)

وقال آخر :

طلب الأزارق بالكتائب إد هوت يشيب غائلة القوس غدور^(٣)

بعد فيه آخر ما انتهت به في صرف ماله ، فطعن أن أكله
قدمت فيه ما فيه ، وقد بدت ما استطعت ، ولا يكف الله به إلا وسعها .
وبه سأل أن يوقف الخدمة له كتيبه بكره ، وأن يبيء بها من أمرا رشدا ،
فإن يحبسها عثرت لقمم والمسالك ، إنه سميع بحيت .

(١) معجم هوامع ١ : ٣٧

(٢) قاله العباس بن مرداس (عيسى)

(٣) قاله لأخطان (شواهد العيسى ٣ : ٢٧٥)

خاتمة

وأخيرا ، فإن بعد هذه الدراسة ، أود أن أذكر هنا ، أهم نتائجها ، وهي الحقائق العامة ، التي أسفرت عنها

- (١) اختلف السحاة في تعريف السوي ، وقد رجحت أحدها ، لأدلة ذكرتها
- (٢) أثبتت العجربة الصونية العملية ، أنه لا فرق بين التسويين ، وبين السواك الساكة من الساحة الصونية .
- (٣) إن التسويين والصرف ، كلمتان مترادفتان ، عند أكثر السحاة بخلاف من يرى أن الصرف يطبق على نوع خاص من أنواع التسويين .
- (٤) إن التسمي في اللغة العربية بحسبة المقدمة يعبر التسويين في عربيتنا ، وليس هو تصور له ، كما يدعى برحستر سر .
- (٥) المقصع الذي يكون فيه التسويين ، لا يقع عليه البر مصدقا .
- (٦) السويين يقل البر من مقصع إلى مقصع آخر ، غير أن من العرب من يرمي سبر مقصعا واحدا في لاسم ، كما لو كان موبا ، سواء أكان موبا حقيقة أم غير موبا .
- (٧) عدد المقاطع التي يتكون منها الكلام في اللغة العربية خمسة مقاطع لا ستة كما ذكر بعض السويين المعاصرين .
- (٨) لاسم المبوب ينتهي دائما بمقصع من النوع الثالث وهو يكون من صوت ساكن + صوت بين قصير + صوت ساكن والوقف على الكلمة بالتسويين يعبر من مصم مقاصعها عند الوقف عنها من غير تسويين
- (٩) السويين يتأثر بما يأتي بعده من حروفه ، متصفا به اتصالا مباشرا ، وتختلف درجة التأثير ، بنوع الحروف محاور وعجرجه .
- (١٠) ثبت أن التسويين ، ليست وظيفته التشكيل فقط ولم يكن أصل مدلوله التعريف ثم أصبح للتشكيل ، خلافا لما ذهب إليه بعض المعاصرين .
- (١١) أنواع التسويين التي ذكرها السحاه ، لا تنمق كلها ، مع الحد الذي وضعوه له ، ومن ثم انتهت هذه الدراسة إلى تقسيمات أخرى للتسويين .

- (١٢) لاعلاقة بين التنوين ، ونون المثني والجمع ، وليستنا — كما ذهب النحاة —
 نيابة عن التنوين في الاسم المفرد .
- (١٣) جنوح النحويين إلى التعليقات الجدلية والفرضية ، أمر غير منطقي ، ولا
 يتفق مع مسجدة العرب في النطق .

الاقتراحات :

- (١) يجب أن ينقى النحو من التعليقات الجدلية ، والفرضية التي لا طائل تحتها ،
 ولا جدوى منها .
- (٢) النحو على قمة علوم اللغة العربية ، وهو الأساس المهم لدراستها ، فيجب
 أن يقدم إليه في إطار محجب ، بعيد عما هو عليه الآن ، من كثرة الخلافات
 والتفريعات الشكلية ، حتى يقبل الدراميون عليه .
- والحمد لله أولاً وأخيراً ،،،

المراجع

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) إتخاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر . للدمياطي ، المطبعة الميمنية
 سنة ١٣١٧ هـ .
- (٣) إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر
 سنة ١٩٥٩
- (٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي مخطوط بدار
 الكتب رقم ٨٢٨ نحو .
- (٥) اسرار العربية لابن الأنباري مطبعة بريل سنة ١٨٨٦ بمدينة ليدان .
- (٦) الأشباه والنظائر للسيوطي : حيدر آباد ١٣٥٩ هـ .
- (٧) الأصوات اللعوية للدكتور إبراهيم أنيس . ط . نهضة مصر طبعة ثانية سنة
 ١٩٥٠ م .
- (٨) الأعلام للزركلي طبعة ثانية سنة ١٩٥٥ م .
- (٩) الإملاء الشيخ حسين وإلى مطبعة المنار الإسلامية سنة ١٣٢٢ هـ .
- (١٠) إنباء الرواه على أنباء النحاة للقفطي تحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل دار
 الكتب ١٩٥٠ م .
- (١١) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري مطبعة بريل سنة ١٩١٣ بمدينة
 ليدان
- (١٢) الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك . دار العروبة سنة
 ١٩٥٩ م
- (١٣) التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى . المطبعة الأزهرية المصرية
 ١٣٢٥ هـ .
- (١٤) التطور النحوي للغة العربية برجماتراسر مطبعة السماح سنة ١٩٢٩ .
- (١٥) تقرير الإنشائي على حاشية الصبان مطبعة محمد صبيح سنة ١٣٤٤ هـ
- (١٦) تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني حيدر آهار سنة ١٣٢٥ هـ .

- (١٧) الجامع لإحكام القرآن للقرطبي — مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م
- (١٨) حاشية الخطري على ابن عقيل للشيخ الخطري المطبعة البهية بمصر سنة ١٣٥١ هـ
- (١٩) حاشية الصبان على الأشموني — مطبعة محمد صبيح سنة ١٣٤٤ هـ
- (٢٠) حاشية يس على التصريح .
- (٢١) حذالة الأدب للبغدادي — بولاق ١٣٩٩ هـ
- (٢٢) الخصائص لابن جني تحقيق الأستاذ محمد علي النجار — دار الكتب ١٩٥٢ م
- (٢٣) الدرر الكامنة لابن حجر الطبعة الأولى حيدر آباد ١٣٥٠ هـ
- (٢٤) ديوان امرئ القيس طبعة دار المعارف ١٩٥١ م
- (٢٥) ديوان زهير طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م
- (٢٦) ديوان المهذلين طبعة دار الكتب ١٩٤٥ م .
- (٢٧) رسالة في أحكام النون الساكنة والتنوين مخطوطة دار الكتب رقم ٨ قراءات .
- (٢٨) سر صناعة الإعراب لابن جني مخطوط بدار الكتب ٥٨١٦ هـ
- (٢٩) شلور الذهب لابن هشام ط . الاستقامة ١٣٦٥ هـ
- (٣٠) شرح الألفية للأشموني — عيسى الحلبي وشركاه .
- (٣١) شرح الألفية لابن عقيل مطبعة السعادة ١٣٦٧ هـ
- (٣٢) شرح الرضي للشافعية . مطبعة حجازي تحقيق محمد محي الدين وآخرين .
- (٣٣) شرح شواهد الألفية للعيني على شرح الأشموني .
- (٣٤) شرح الكافية للرضي . القاهرة ١٢٧٥ هـ
- (٣٥) شرح المفصل لابن يعيش . المنيرة .
- (٣٦) الفلسفة اللغوية لجورجي زيدان . مطبعة الهلال طبعة ثانية ١٩٠٤ م
- (٣٧) القاموس المحيط . المطبعة الحسينية سنة ١٣٤٤ هـ
- (٣٨) الكتاب السيوي . بولاق ١٣١٦ هـ

- (٣٩) الكشف للزمخشري طبعة ثانية سنة ١٣١٩ هـ
- (٤٠) لسان العرب لابن منظور المطبعة الاموية بولاق ١٣٢٣ هـ
- (٤١) اللهجات العربية لابراهيم أنيس مطبعة الرسالة .
- (٤٢) مرشد المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين للخطري مخطوط دار الكتب ١٥٢ قراءات
- (٤٣) مستقبل اللغة العربية المشتركة للدكتور ابراهيم أنيس محامرات أقيمت بمصر الدراسات العربية سنة ١٩٦٠ .
- (٤٤) مغني اللبيب لابن هشام مطبعة محمد فندي مصطفى سنة ١٣٠٢ هـ
- (٤٥) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني . حذالة الأدب .
- (٤٦) من أسرار اللغة — ابراهيم أنيس . لجنة البيان العربي طبعة ثانية ١٩٥٨ م
- (٤٧) مناهج البحث في اللغة — للدكتور تمام حساك — مطبعة الرسالة سنة ١٩٥٥ م
- (٤٨) النحو الوافي للأستاذ عباس حسن طبعة دار المعارف سنة ١٩٦٠ م
- (٤٩) معجم الهوامع شرح جمع للسيوطي . مطبعة السعادة سنة ١٣٢٧ هـ
- (٥٠) وفيات الأعيان لابن خلكان . بولاق سنة ١٣٩٩ هـ

فهرس الكتاب

المقدمة

ص ٥

الباب الأول : دراسات عامة

ص ٧ — ١٨٦

الفصل الأول

ص ٩ — ٢٧

تعريف التنوين عند النحاة (٩) تعريفه عند علماء الأصوات (١٠) موازنة بين التنوين والصرف (١١) المراد بالصرف (١٢) أنواع التنوين عند النحاة (١٣) والتنوين المختص بالاسماء (٢٢) العلة في تنوين الاسماء (٢٤) رأى بعض اللغويين في أصل التنوين (٢٥)

الفصل الثاني

ص ٢٨ — ٥٢

التنوين وعلم الأصوات (٢٨) الصفة الصوتية للتنوين (٢٨) المظاهر الصوتية التي تطرأ على الكلمة بعد التنوين (٣٠) المقاطع الصوتية (٣١) النبر (٣٣) التنوين النبر (٣٤) أحكام التنوين في القراءات (٣٦) الاظهار (٣٨) اقسامه (٣٩) الادغام (٣٩) شروطه واسبابه ومواقفه (٤٠) انواع الادغام (٤١) اللام والراء والاختلاف فيهما (٤٣) النون والميم (٤٤) اقسام الإدغام (٤٥) القلب (٤٦) الاختفاء (٤٧) اقسامه (٤٩) الفرق بين الادغام والاختفاء (٥٠) امور يجب على القارئ مراعاتها عند قراءة القرآن الكريم (٥٠) الامالة والتنوين (٥١)

الفصل الثالث

ص ٥٣ — ٨٦

مواضع حذف التنوين (٥٣ — ٥٩) الساكنين (٥٩) اختلاف النحاة في نوع الحركة عند التقاء الساكنين (٥٩) رأى علماء الأصوات في هذه

الحركة (٦١) الوقف والتنوين (٦٢) الوقف بالسكون (٦٣) العلة في إبدال التنوين ألفاء بعد الفتحة (٦٤) العلة في عدم إبدال الواو أو الياء بعد الضمة والكسرة (٦٥) قلب ألف المنصوب همزة (٦٨) الأوجه الأخرى للوقف وعلاقة التنوين بها ٦٨ - ٧١ الوقف مع الترميم (٧١) الوقف على الاسم المقصور (٧٢) آراء النحاة في الوقف على المقصور المتون (٧٢) الوقف على المقصور غير المتون (٧٤) الوقف على الاسم المنقوص المتون (٧٥) المنقوص غير المتون (٧٦) الوقف على كائين واذن (١٦٦) التنوين ورسم الكلمات (٨٠ - ٨١) رسم النون الساكنة في اذن (٨٤) رسم كائين (٨٥) .

٨٧ - ١٢٣

الباب الثاني : الوظيفة النحوية للتنوين

٨٩ - ١٠٧

الفصل الأول

وظيفة التنوين في الميانيات (٨٩) اقسام اسماء الافعال بالنسبة الى التنوين (٩٠) مناقشة رأى ابراهيم مصطفى في التنوين (٩١) رأى برجستراسر في وظيفة التنوين (٩٣) وظائف التنوين في المعربات ٩٤ - ١٠٦ انواع التنوين حسب هذه الوظائف (١٠٧) وقضنا أنواع التنوين الاخرى - (١٠٧)

١٠٩ - ١٢٣

الفصل الثاني

وظيفة الترميم للنون الساكنة (١٠٩) وظيفة التوكيد للنون الساكنة (١١٢) أوجه الشبه بين التنوين وهذه النون (١١٢) اوجه الخلاف بينهما (١١٤) نونات عنوب عن التنوين (١١٦) آراء النحاة في سبب زيادة نوني المثني والجمع (١١٦) كسر نون المثني وفتح نون الجمع (١١٩) حذف نون المثني والجمع (١٢١) أوجه الاتفاق والاختلاف بين التنوين وبين نون المثني والجمع (١٢٣)

١٢٥ - ١٧٣

الباب الثالث : التنوين والابواب النحوية

١٢٧ - ١٣٨

الفصل الأول : الابواب النحوية التي للتنوين بها علاقة

المصدر (١٢٧) اسم الفاعل (١٢٨) اسم المفعول (١٢٩) الصفة المشبهة (١٢٩) الابواب النحوية التي قد لا يدخلها التنوين (١٣٠) اسم لا النافية للجنس (١٣٠) حكم صفة اسم لا من جهة التنوين وعدمه (١٣١) المتأدى والتنوين (١٣٢) المندوب وحكم التنوين فيه (١٣٣) حكم العلم الواقع قبل ابن واينه (١٣٤) العلة في حذف التنوين من الموصوف باین (١٣٥) الاضافة والتنوين (١٣٦) المحلى بآل (١٣٨) .

١٣٩ - ١٧٣

الفصل الثاني : الاسم المنوع من الصرف

المراد بالمنع من الصرف عند النحاة (١٤١) كيف يعرف الاسم المنوع من الصرف ؟ (١٤٣) ألف التأنيث (١٤٤) صيغة منتهى الجموع ١٤٤ - ١٤٨ ما يمتنع صرفه لعلتين (١٤٨) الوصفية وزيادة الالف والتون (١٤٩) الوصفية ووزن الفعل (١٥٠) الوصفية والعدل (١٥٢) العلمية والتركيب المزجي (١٥٦) العلمية وزيادة الالف التون (١٥٨) العلمية والتأنيث (١٥٩) العلمية والعجمة (١٦٠) العلمية ووزن الفعل (١٦١) العلمية وألف الاخلاق (١٦٥) العلمية والعدل (١٦٦) المنقوص المسوع من الصرف (١٧١) صرف مالا ينصرف (١٧٢) منع المصروف (١٧٣) .

الخاتمة

النتائج والاقتراحات ١٧٥ - ١٧٦